

مل
الزمر

حاشية

العلامة الامام ابن قاسم قمر العباد

على
قواعد العلامة البحر الفخامة الامام الفخامة
مدرس الدين محمد بن الزمر كشي

تغمدها الله ببرحمته

واسكنها فسيح جنته

ونفعنا بكتابها

بجاء النبي

والله

آمين

٢

مكتبة
المرحوم حسين بن علي

(الشيخ)

الجامع الأزهر

تفتتة النوصة

علي محمد

١٤٧٧



غير
١٩٤
وردة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد فان كتاب المنثور في ترتيب القواعد الفقهية
 للشيخ الامام العالم العلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن
عبد الله التركي الامل المصري الشهير بالزركشي تقدم
 الله برحمته قد طاب ثراه في الحافقين ذكره وضاع بين القوم
 نشر واعتنى الناس بحفظه وبفهمه والكوا على قديمه وتعليقه
 لكن مؤلفه لم يحضر كثر تأليفه وقصر عمره فانه عاش تسعا وعشرين
 سنة فافوت له شئله ووفاته في ثالث شهر رجب سنة ٧٩٤هـ بالقاهرة
 كما قال الحافظ بن حجر الدرر الكامنة وكان الشيخ برهان الدين البقاعي
 ملك منه نسخة في سنة ١٢٠٠هـ واعتنى بقابلها وخرجه امرتين
 بعاصفة خمس نسخ في المرة الثانية منها نسخة بخط ابن المؤلف
 وزيادتها بخط المؤلف نفسه حتى قال الشيخ برهان الدين
 وبالجملة فان غالب على الظن ان هذه النسخة يعني نسخته
 هي الآن اصح نسخة توجد من القواعد كذا وجدته
 بخطه على فهرس نسخته ثم ان الشيخ برهان الدين كتب على
 هو مش نسخة المذكورة فواصلها تنكيت على الكتاب
 واقفى اش في ذلك بلين العلامة الشيخ نور الدين ابوالحسن
 على الحلبي التتافح تقدمها الله برحمته فالحق على
 هو امثلهما فواصلها كذلك فصارت هذه النسخة
 فرعا مقبلا لكن فاتها مواضع كثيرة من الكتاب محتاجة

الى التبرير

الى التبرير لم يبقها على ما فيها **ولما** ان من الله على نسخة
 من هذا الكتاب في سابع عشر شهر رمضان سنة اثنين وعشرين
 وتسعائة اجتهدت في تحريرها مرة ثم وقفت على النسخة
 المذكورة اعلاه فعامضت بها نسختي والتقطت ما
 عليها من الفوائد واودعته هوامش نسختي احتجا طلبها
 اذ الاخذ والالتهاب امر يربح له اللبيب فكيف بالقاصر
 مثلي وزدت عليها فواصلها تنكيت في محالها اخرها
 في ليلة التاسع من ذي القعدة الحرام سنة ثمان وعشرين
 وتسعائة ثم رايت بقر يد ذلك جميعه في هذه الاوراق
 ليم الا تفلح به اذ قد نجي بعضها على طول الزمان وفيه
 المقصود من ذلك ثم ان الله سبحانه وتعالى من على
 في حادي الآخر سنة خمس وعشرين وتسعائة
 بالسوسة التي تخط المؤلف وقد اغنى منها البعض وسقط
 منها شئ كثير وفيها مخالفة لما في النسخة كما سنبينه في
 محال فعامضت بها نسختي حسب الطاقة والله الحمد وبالجملة
 فانما متطفل بما اودعته في هذه الاوراق من التبرير على هذا
 الكتاب ومن الفوائد على سادتنا وعلى الاخوان فان الذهن لكلامه
 بكثره الصوم خوان لعل اذ يرسد وفي ذلك الى الصواب
 ويزيلوا ما وهمت فيه ليحصل لي ولهم الثواب من الملك
 الوهاب جعل الله ذلك خالصا لوجهه الكريم
 وموجبا للفوز لديه في يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من

اعلم
 2 محال

أنى الله بقلب سليم **قال** رحمه الله تعالى وتنعنا بعلوم
الدين والآخر **خرف الالف**

قوله الاباحه متعلق بماباحه **الاول** في حقيقتها
وهي تسليط من المالك على استعماله عين او منفعه ولا عليك
فيها **الى ان قال** وفي فتاوى القياض حسين جماعة يقولون عدم الماء
فقال رجل اجبت لكم هذا الماء وهو يكفي لواحد بطلانهم
جميعا لان الماء لا يتعين لواحد اى ولا تسليط لهم بغير الاستعمال
ولهم في ذلك سواد فلو هم واحد منهم واستعمله كله كان
له ذلك وان قال وهبت لكم ابنى هذا الماء الذي يكفي لواحد
فقط فقبلوا معنى الجوع المذكورين انقلبا بحسب استعماله
اى يجب على كل واحد منهم استعمال البعض الذي حصه من
ذلك الماء وهو الرابع كما يعلم مما سياتى بطلانهم لانهم
مذكور على حسب التوزيع ولا يمكن حصه واحد منهم والاى
وان لم يجبر استعمال البعض له وهو الرجوع فلا يصل ثمنهم
انتهى فقد فقتروا ان الاظهر من قول الشافعي رضي الله
عنه ان من وجد ماء لا يكفيه ووجد ثرا بايج عليه استعماله
في بعض اعضائه بعد ثا كان او جيبا ويكون قبل
التيتم عن الباقي لثلاث قيم ومعه ماء ولو لم يجد ثرا وجب
استعماله قطعا وان من يتم فقد ماء فوجد
ان لم يكن في صلاة بطلان ثمنه بالاجماع ان لم يقترب
وجوده بمانع كعطش ونحوه ووجود ثمن الماء عند

امكان شرائه

امكان شرائه لوجود الماء وكما يبطل بوجود الماء يبطل
ايضا بثوبه كطلوع مركب والطباقة غامده بقرينه وتحويل
السراب ماء ونحوه ومثله كما نقله الرافعي في كفاية
الطحاوي عن يوضهم واقره ان يستعمل شخص ما يقول عندى ماء
او دغنى اياه فلا ن يحلوا في مالو قال اردوغنى فلا ن ماء معدوم
قوله ومنها اى من اقسام الاباحه الكتب التي يكتبها
الناس يوضهم البعض على ملك الكاتب ولا يكتب اليه
الانتفاع به على سبيل الاباحه كما قاله الرافعي في باب الهبة عن
المتوفى **انتهى** هذا سبق قلنا الذي حكاه الرافعي عن
المتوفى قول آخر مقابل لما ذكره المصنف وهو ان يكتب
اليه اكتب الجواب على ظهره لزم رده وليس له التصرف
والافضو هديم يملكه اليه قاله المتوفى وقال غير يبيع على ملك
الكاتب والمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل
الاباحه هذا اللفظ الرافعي آخره وقد ذكر في
الروضه كذلك لكن قد مر في انشاء الباب ثم قال من زائد هذا
الثاني حكاه صاحب البيان عن حكاية القاضي ابي الطيب عن بعض
الاصحاب والاول **اصح** **قوله** الاباحه قد تكون جازمة
الرجوع وقد تكون لان منه كما لو وصى له بالمناقع
مدة حياته فانه يستعملها على جهة الاباحه
لان زمة لا عليك حتى اذا مات لا تورث عنه وفي جواز
الاعارة لو وجب **انتهى** هذا ما ذكره الشيخان

وذكر في باب الاجارة ما يخالف ذلك وهو المعتبر عند
 المتأخرين **قال** البلقيني في التدريس لا تنسخ الاجارة
 بموت احد العاقلين الا في اربع محصورات الوقوف عليه الموجب
 بطلان الشطر المبني ووط لم يما يتخلو به والمقطع والموصى
 له بالمنفعة حياته والاحير العين انتهى **قال** شيخنا الحلال
 البكري ولو لم يكن مالكا لمحققا لما حلت اجارته انتهى زام
 الاذرى في الفوت على الصور المذكورة مالواجر عبده
 المعلقة بصفة ووجدت مع موته او ام ولد فلا يصح
 انفسا حيا بموته قال الاذرى وكلام الشينين في اول كتاب
 الوقف فيهم خلاف ذلك وليس بجيد ومقتضى ما قاله
 الربيعي في اول الوقف الجزم بغيره بطلان اجارة
 ام الولد حيث قال والعامة للروضه الرابعه لا يصح وقف
 ام الولد على الاصح فان صحاها السيد عتقت **قال**
 المولى ولا يبطل الوقف بل يبقى منافعا للوقوف عليه كما
 لواجره ومات وقال الامام تبطل لان الحرية تنافي
 الوقف بخلاف الاجارة وهذا مقتضى كلام ابن
 الحاجب انتهى ثم ذكر الاذرى مسئلة اخرى تبع فيها
 السبكي موافقه لابن الحداد خلاف ما ترجمه الشيناني في
 الشرح والروضه وهي مالواستاجر من ابيه واقبضه
 الاجره ثم مات الاب والابن حائرا فيسقط حكم
 الاجارة فان كان على ابيه دين ضام يرب مع الغرماء ولو

كاذب عن ابن ابي

كان معه ابن آخر انفسيت الاجارة في حصة المستاجر
 ورجع بنصف الاجرة في تركه ابيه انتهى والذي قاله
 الشيناني والعامة للروضه الرابعه اجر دامه لا ينفك ومات
 في المدة ولا وارث له غير الابن المستاجر وعظيم ديون
 مستغرقه بنى او لا على ان الوارث هل يملك التركة وهناك
 دين مستغرق ان قلنا لا يملك بقيت الاجارة بحالها
 وان قلنا يملك وهو الصحيح فلي الاصح لا تنسخ الاجارة
 الى ان قال ومات المؤجر عن اثنين احدهما
 المستاجر فلي الاصح لا تنسخ الاجارة بشئ من
 الداء ويسكنها المستاجر الى انقضاء المدة ورقبتها
 بينهما بالامرث وقال ابن الحداد تنسخ الاجارة
 في النصف الذي يملكه المستاجر وله الرجوع بنصف
 اجرة ما انسخ العقد فيه لان مقتضى الا نفسا
 في النصف الرجوع بنصف الاجرة لكنه خلف اثبتين
 والتركة في يديها والدين الذي يلحقها يتوزع فيحصى الربع
 ويرجع بالربع على اخيه فان لم يترك الميت سوى الدارين من نصيب
 الاخ المرجوع عليه بعد ما ثبت به الرجوع وهذا بعيد عنه
 الا انه لان الابن المستاجر ورث نصيبه بما دفعه واخوه ورث نصيبه
 مسلوب المنفعة الى اخر ما ذكر انتهى ما اردته من الروضه وقال
 المصنف في التكملة بتبنيه استثنى اربع صور الاجير الميرث
 ومساقي بقيه الا اربع صور التي ذكرها البلقيني ثم قال ويلحق

بهن خامسة وساق فاذا ذكره الاذرى ثم قال وفي استثناء
الاول نظر يعني مسئلة الاجير المعين لان الانفساخ فيها
يموت المعقود عليه لا يموت العاقد كما قاله صاحب العبد
والكافي يعني انفساخ الاجارة في هذه الصورة ليس
يموت العاقد بل يموت المعقود عليه فانه في الحقيقة
عاقد ومعه قود عليه ثم قال وكذا في استثناء الشائبة
نظر يعني الموقوف عليه فان الانفساخ فيها ليس
يموت العاقد بل بشرط الواقف فانه لم يثبت لهم الحق الا
في مدة حيا فموتهم والمسايق بعد موتهم حق لغيرهم
فلا يبعد رخصتهم عقدهم وقد صرح بذلك الجوزي في
مختصره في باب الوقف انتهى وافق النووي بصورة اجابة المقطع
قال انه مستحق لمنفعة ولا يمنع من ذلك كونها معرضة
لان يستردها السلطان منه يموت او غيره كما يجوز
الزوجة ان تقبض الارض التي هي صداقها قبل الدخول
وان كانت معرضة لان تستردها بانفساخ النكاح
فعلى هذا يصح استثناء البائني لهذه الصورة لكن
قال المصنف في التكملة فيه نظر لان الزوجة ملكته
بالعقد ملكا تاما فاذا قبضته كان لها التصرف فيه
بالبيع وغيره بخلاف الاقطاع وقد خالف الشيخ تاج
الدين وواك وابن الزملكاني وغيرهم من الشافعيين
وافقوا بالباطل لان بناء على ان المقطع لم يملك المنفعة وانما

العلم الانقضاء بها

ايحله الانقضاء بها كالمستعير قال المصنف والحق التفصيل بين
ان يأذن له الامام في الاجارة او يحجرها فيه عرف عام كديار
مصر فيصح حينئذ كايصح اجارة الموقوف عليه اما كونه
ناظرا او باذنا الناظر والافق انتهى وقال المصنف
ايضا في القادم ما جزم به يعني الرافعي في منع الاعارة خالفه
في باب الاجارة فقطع بالجواز والموقع له في هذا التعليل
صاحب التهذيب فانه قال هنا اما اذا قال او صيت
لك بمنفعة حياتك فهو باعثة ليس بتملك فليس
له ان يوجره وقال في كتاب الاجارة ولو اوصى
لاثنين بمنفعة دارة ما جاز ان مات الموصى وقبل الموصى
له الوصية واجرها مدة بعد موت الموصى وخبرنا
من الثلث جاز فاذا مات الموصى له في خلال المدة تنفس
الاجارة لانه انتهى حق الموصى له من الوصية هذا
كلهم وقابله على ذلك صاحب الكافي والرافعي وسبق
هناك ان الصواب الجواز وانها مستثناة ان ترفع
ذلك ما سطر ذكر ما ذكر بقضه البليغي ونقضا الشيخ
البليغي بعد ذكره عن التهذيب بما تقدم لم يحكم في
التهذيب الوجهين في هذه بل حكاهما فيما اذا كانت
صبيغة ان يحد ملك هذا العبد او تسكن هذه الدار
ولقائل ان يقول لا يطرده الوجهان في الصورة التي في
الكتاب لانه اذا اوصى بان يحد ما ويسكنها وقضية

هذا ان الخطاب ينصرف الى نفس الموصي له فاذا اراد ان
يعبر بغيره ففيه وجهان من اجل فقد ان معنى الخاطبة لكن
في كلام البغوي بشي يقتضي دلالة الوجهين في صورة
الكتاب ايضا وهو قوله انه باجرة وليس بتلك شي انتهى
قلت والرافعي لما سبق المسئلة في باب الوصية وقضيته
ان الموصي له بالمنافع لا يملك المنفعة قال بخلاف قوله او صحت
للكسكها وخدتمته هكذا ذكر القطال وغيره كما ذكرنا وجهين
فيما اذا قال استاجرتك لتفعل كذا ان العقد لما حصل اجازة عين
اجازة في الذمة فاذ قلنا انه اجازة في الذمة فينبغي
ان لا يفرق ههنا بين قوله بان يسكنها او يسكنها وقد
قدم الرافعي في الركن الثاني من باب الاجارة ان قوله
استاجرتك كذا او لتفعل كذا وجهين اظهرهما ان لما حصل
به اجازة عين للاضافة الى الخطاب كما قال استاجرته
هذه اذا جاز انتهى **واستشكل** تصوير اجازة البطن الاولي
من الوقوف عليه لان الرافعي قال اذا اجر البطن الاول
ثم مات في اثنا المدة الاصح لا تبقى الاجارة وقال بعد
ذلك اما اذا اجر الوقف متولي فوته لا يؤثر في الاجارة
على الصحيح والبطن الاول اذا لم يكن فاطلا لا تصح اجازته على
المذهب الصحيح واجيب بما اشار اليه الشيخ البليغي
بان صورة المسئلة ما اذا جعل الوقف بكل بطن ان يوجد
حصته فانه والحال هذه اذا اجر مدة ثم مات

في اثنا ما فانها

في اثنا ما فانها تنفسح لانها استحقاقه وليس له ولاية على
من بعده وكلام الرافعي في الاخير محمول على الناظر مطلقا
في حصته وحصة غيره وان دفع الاشكال بذلك **تنبية**
قال المصنف في التكملة اخبرني بقوله البطن الاول عمالو
كان الموجد الحاكم او الواقف ومبصوبه ومات الموقوف
عليه اعني البطن الاول كما اوضح ابن الرفعه فالصحيح عدم
الانفساخ لان العاقد ناظر للكل وهذه الصورة
هي العينة بقول الرافعي وما اذا اجر المتولى فوته
لا يؤثر يعني موت البطن الاول وذكر الشيخان في باب
الوقف ان المنافع المستحقة للوقوف عليه يجوز ان يستوفى بها
بنفسه ويجوز ان يقيم غيره مقامه باعاسه منه او
اجازة هذا عند الاطلاق وسبق ما فيه اصله
قال وقف دار على يسكنها من يعلم الصبيان في هذه
الفترة فللعلم ان يسكنها وليس له ان يسكنها بغيره
باجرة ولا بغيرها ولو قال وقف دار في علي ان تستغل
وتصرف غلتها الى فلان فعين الاشتغال ولم يحزبه ان
يسكنها كذا ذكرت الصورة ثانية فتاوى القطال وغيره
وما ذكره القطال من امتناع العارية في مسئلة تعليم الصبيان
يوافقه قول الامام على المذهب الظاهر الذي قطع
به الامام لو وقف دار على معنى وشرط ان لا يسكنها
ولا يواجرها ليس له ان يتعد واما وجوب شرطه

كالرباط والدرسة قال المصنف في الخادم لكن عمل الناس
على خلافه وليرى الناس في باعارة بيت المدرسة
والشيخ في الرباط فاذا اقتضى الصرف ذلك وليرى فيها
غرض الوقف لم يتفق وعن الشيخ محي الدين السووي
انه لما قول دار الحديث بها فقامت ليسكنها واسكنها
غيره ويؤيد ما في كتاب الصلح على خدمة ان لصاحب
الحديث ان يخدمه غيره ويؤاجر غيره في مثل عمله انتهى
والخدمة مثل السكنى وقد قالوا من استحق شيئا استحقا
لازم له ثقله في غيره وخرج باللازم العارية الى آخر ما
ذكره في الخادم **فان** قال الشيخ كمال الدين الدمرج
لواجره ناظر الوقف مسنين واخذ الاجرة لا يجوز ان يدفع
جميعه للبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان
فان دفع اكثر منه فمات الاخذ ضمن الناظر تلك الزيادة
للبطن الثاني قاله القفال في فتاويه وقياسه ان الوقف
عليه اذا اجزله يتصرف في جميع الاجرة لتوقع استقامتها
لغيره بموته قال المصنف في التكملة استعمل
العارية بعد رجوعه وهو جازل بالرجوع ليربضه
الاجرة وذكره القفال انتهى وقال ابن الرفعة للوقوف
عليه ان يتصرف في جميع الربح له ملكه في الحال قال
وكان بعض القضاة الفضلاء بمنعه من التصرف في
جميعه وكذا ما يحل من اجرة الوقف بالوقف قال ويحتمل ان

على من ذلك

يمكن من ذلك بكيفية قال الشيخ وينبغي التفصيل بين طويل
المدة وقصيرها فاذا طالت بحيث يبعد احتمال بقاء الموجود
من اهل الوقف يمنع من التصرف وانه قصير المدة فيظهر
ما قاله ابن الرفعة انتهى - **قوله** وفي تعليق
الشيخ ابى حامد في كلامه على البيع الفاسد لو باع وطء
امته لادنسان ذو طمها لا يلزم المهر لادنا الى ان قال
ويحتمل قولين كما في اذن الراهن للمرته هل يلزم منه
المهر قولان لكنهما عن جاهل القدرم الى آخره اطلق
القولين والراجح منهما وجوب المهر على المرتجع ان
اكد الامم على الوطء **قوله** الا بربطه بغيرها ما بحث
الاول هل هو اسقاط محض كالاتفاق او تمليك للديون
ما في ذمته فاذا ملكه سقط فيه **اختلاف** ترجيح الى آخر
لم يبين الشيخ الراجح من الخلاف وقال في المسائل في باب
الصناعات عند قول الروي منه ان قلنا اسقاط صريح الابراء
عن المجهول وان قلنا تمليك لصريح وهو ظاهر المذهب
حاصل هذا ان الاظهر انه تمليك لانه ان كان الاظهر
عاما عليه وهو ما يقتضيه سياق الكلام فواضح وان
كان عاما الى الابراء فهو لازم ايضا لانه جعله لان ما
من القول بالتمليك ويلزم من ترجيحه ترجيح الاول
نذكر في الشرح الصغير ما يجالسه فقال في اوائل
الوكالة قبل الركن الثاني بقليل ما نصه وهل يشترط في

الابراء عليهم الحق يبنى ذلك على الاسراء انتهى إسقاط
 اوهو عليك من عليهم الحق ثم انه يسقط ان قلنا بالاول
 لم يشترط علم وهو الظاهر وان قلنا بالثاني فلا
 بد من علم انتهى ولم نصرح في الكبير هناك بتصحيح
 وقد اختلف كلام النووي ايضا فانه صح في اصل الروضة
 عن الوكا له ما يوافق الشرح الصغير مع ذكره في
 المسئلة هنا كما ذكرها الرافعي فوقع في الاختلاف وقال
 في باب الرجعة من زيادته المختار انه لا مطلق تسريح
 واحد من القولين وانما يختلف الرابع بحسب المسائل
 لظهوره قبل احد الطرفين انتهى **قوله** الرابع البراءة
 تنقسم الى استيفاء واسقاط قال الفقهاء فيها حكاية
 القاضى حسين عنه في كتاب الاسراء وجه الاستيفاء
 حصول البراءة لمن عليه الدين مع تمكن صاحبه من التصرف
 في بدله غير ان التصرف اقترن بالاستيفاء وهو اقل منه
 منه اي اقترانه المحتمل ما كان عند المحيل من المحال
 عليه **هنا** الخدائس لطلق الاستيفاء بل للاستيفاء
 الخاص بالحوالة فانه اختلف فيها هي استيفاء حق
 ام بيع واعتراض على قولين وقيل على وجهين احدهما
 استيفاء وكان المحتمل استوفى ماله على المحيل
 واقرضه المحال عليهم واصحها انه بدل مال بمال **قوله**
 ويستثنى من هذا القسم وهو مسئله **صححة** الابراء
 قبل وجوبه

قبل وجوبه ما لو حضر بئرا في ملك غيره بلا اذن وابراء المالك
 ورضى باستيفائها بعد الحضر بدئ ما يقع فيها وصار
 كما لو اذن له ابتداء قال صاحب البيان في فتاويه وليس
 لنا ابراء يصح قبل وجوبه في غير هذه **اقتصاره**
 على الغرض ولفتاوى صاحب البيان عجيب والمسئلة المذكورة
 منها لرافعي في السبب الرابع من باب الوفاء يعم ومقتضى كلامه
 نفى الصمان فانه قال ما حاصله اذا صارت الوديعة مضمونة
 على المودع بانتفاع او غيره من وجوه التقصير واعدت
 المالك استيفاء تاما وابراء عن الصمان اذا صح الوجهين
 وهو ظاهر روضة في باب الوديعة عبوره امينالات
 التضمن لحق المالك وقد رضى بتسقوطه ثم قال
 الرافعي وهو كالخلاف فيما اذا حضر بئرا في ملك غيره
 عدوا ناعا ابراء المالك عن ضمان الحضر انتهى وفيه تحجوز
قوله الابنية تعتبر في صلاة الجمعة وعدم القصص المجرم
 ان قال وقضاء الصلاة باليتم عند فقيد الماء على المقيم
 دون المسافر غالبا فيد بالعبلة حتى يخرج ما اذا كانت
 الابنية لا يوجد فيها ماء غالبا فانه لا قضاء على المقيم بها
 حينئذ فلا فرق بين الإقامة والسفر في هذا الحكم
 وهو غلبة فقد اياه بل حيثما وجدت دار معها
 الحكم وانما فرضوها في السفر لعلة الفقدين فيها فقد
 قال الرافعي ان قولهم المقيم يقضي والمسافر لا يقضي

فاذا اقام بمكانه او موضع لعدم فيه الماء بالم بعد الصلاة
ولودخل المسافر في طريقه بذلك اوقريه وعدم الماء
اعاد في اظهر الوجهين وان كان حكم السفر باقيا انتهى
والجمع لا تدخل في هذه العيادة لانه لا قضاء لها والمستين
فعلها وقضاء الظاهر **قوله** الابوة والبنوة متضادان
معنى انه يلزم من ثبوت احدهما ثبوت الآخر ومن فروعها قال
الرويان في الاول في ادعاء النسب ان يقول مدعى الابوة انا ابنك
ومدعى البنوة انت ابني فلو قال الابن انت ابني والاب انا ابوك
صحت الدعوى حكما وان فسدتا اختيارا مدعى الابوة هو
الابن فالصافي اليه هو المفعول ومدعى البنوة هو الاب
وهذا ظاهر واغابته على ذلك لانه نسب الى من ينسب
الى العلم انه فهمه على ان مدعى الابوة الاب ومدعى البنوة
الابن وان الاب يقول لابنه عند ادعائه انا ابنك وقضى
على الرويان والزركشي بالغلط ووجه كون الاختيارا مدعى
الابوة وهو الاب يقول للاب انا ابنك دون انت ابني ان
البنوة هي السبب في المدعى اذ لولاها لما سمي والدا وهذا
واضح في الشافعيين ووجه المذهب وهو صحة دعواه
بما تقدم وبقولك انت ابني ان المدعى من يقوله الاضافه
فكل منها لا يعقل الا بالآخر فتأمل ذلك **قوله** القاعة المذكورة
في اتحاد القابض والمقبض تمنع الا في صورة ولو كاف الوهوب

له الغائب

له الغائب او المستعير او المستأجر في قبض ما في يده
من نفسه وقيل صح **صورة المسئلة** وهبت له عين
في يد غائب او غير فوكل الوهوب له القابضة قبضها من
نفسه وقيل صح العقد **قوله** في اتحاد القابض والمقبض
انه يمنع الا في صورة الوالد يتولى طريق القبض في البيع
وفي النكاح اذا اصدق ذمته او في مال ولد ولده
لبنت ابنه كما انه خط المصنف وفي النسخ ومراده
ولذلك ابن ابنه يعني اذا تولى طريق عقد نكاح بنت
ابنه بابن ابنه الآخر على صداق اما في ذمته او في
مال ابنه فان النكاح يصح ويتولى طريق قبض الصداق
لقوة ولايته ولا يصح ارادة ابن بنته لشغل الولد
للكفر والانتفى لان الجدة لا ولاية له على ابن بنته
ولا على ماله فلم يكن قراة اياه اعلم
قوله الوارد على العين كالبيع وفي وجوب
التسليم عقب العقد ولا يصح ايرادها على المستقل
كاجارة الدار للسنة المستقلة او الشهر الآف
او سنة اولها من كذا وهذه الدابة للركوب الى
موضع كذا على ان يخرج هذا او اجرتك سنة فاذا
انقضت فقد اجرتك سنة اخرى فان العقد الثاني
لا يصح على الصحيح كما لو قال اجرتك الشهر فقد
اجرتك شهر **قوله** الاجارة كالبيع الا في وجوب

الناقص والافساح تلف المور ومن الدابة والدار
بخلاف البيع وفي خيار الشريط فيها خلاف وان العقد
يرد على النبعة في الاصح وفي البيع على العيين
وان العوض يملك في البيع بالقبض من الطرفين ملكا
مستقرا وفي الاجارة ملكا مراعى لا يستقر الا
بمضى المدة انتهى **قلت** قوله الا في مسائل يجوز
ما خبر التسليم عن العقد الواجب المالك السنة
الثانية لمستأجر الاولى قبل انقضاءها فانه يجوز
في الاصح اى لا اتصال المدين مع ان الفذال
اعترض بانه قد تفسخ الاولى فلا يتحقق الاتصال
واجاب عنه الرافعي بان الشرط ظهوره فلا
يقدر عروضا والافساح وصرح وكلامه على
الفاظ الوجيز بانه لو انفسخ العقد لم يقدر في
الثاني واستقطعه من الروضة وهي مسئلة نفيسة
وقولهم لو اجر المودع السنة الثانية لمستأجر الاولى
يخرج مالواجر العين سنة ثم باعها في اثنا عشر
ومئذاه وهو الصحيح فليس للمشتري ايجارها السنة
الثانية من مستأجر الاولى فقله الشينغا
عن فتاوى القفال ان ليس بينهما معاقد وتورد
في الوارد هل يمكن منه اذا مات المكري او
المكري لان الوارد نائبه **قال المصنف** في التكملة

والظاهر الجواز

والظاهر الجواز ثم قال ولو قال يعنى النوى
في الشرايح لمستحق المنفعة الاولى لكان احسن لشمله
صورتين احدها الموصى له بمنفعة الدابة ثم يجوز
للوارث اكرام الشهر الثاني منه الشاينه المعقده
المستحقة للسكنى بالا شهر يجوز اكرامها منها المدة
المستقبله ذكرها القفال في فتاويه قال وهذا بخلاف
مالواجر ثم اراد شهرين ثم اكرام الشهر الثاني لا يصح
لانه غير مستحق لتلك المنفعة لانه الرجوع فيها
وهنا الرجوع فيها قال ويشمل اطلاقه يعنى النوى
الطلق والوقف ففسر لو شرط الواقف ان لا يؤجر
اكثر من ثلاث سنين فاجرا لناظر ثلاثا عقد قبل
مضى المدة الاولى فافق ابن الصلاح بانه لا يصح العقد
الثاني وان فرضنا على الاصح ان اجارة المدة المستقبل
صحيحة اتباعا لشرط الواقف **قال المصنف** في التكملة
قلت وهذا لا يتأتى الا على تعليل القفال فان علناه
بعلم الجبهوس فلا تشبه بالفتوى القيمة وقد خالفه
ابن الاستاد وقال ينبغي ان يصح نظر الوطاهر
لللفظ ومطابقته للحقيقة ولا نظر الى ما يتخلل
من مقصود الاخر انتهى اما لو اقتضت الحاجة مخالفة
الواقض المدة بحيث الاجارة في عقد وفي عقوده
وسياق الكلام بعد ما بسطنا هنا قال شيخنا الجلال

البكري رحمه الله تعالى والحق ما ذكره الشيخ ابو عمرو
ابن الصلاح ووافقه الشيخ الامام السبكي والشيخ شهاب
الدين الاذمعي وغيرهما **ومنها** اكرام العقب فانه يجوز
في الاصح المنصوص في الالم وهو ان يؤجر رابة رجل
ليركبها بعض الطريق او سجلين ليركب ذا ايامها
وذا اياما وبين البعصين ويصح على الاشياء وثبتت
اي بالمحاباة هو المكري او المكتره يان لثبوت الاستحقاق
حالا فان الملك وقع لهما دفعة واحدة والناظر الواقع
من ضرورة القسمة لا يؤثر كالدائر المشتركه
ويحل اعتبار تبين البعصين اذ لم يكن لتلك الطريق عادة
مضبوطة فان كان اما بالزمان كيوم او يومين او
بالمسافة كفر منعه وفر سجين حمل العقد عليها **ومنها**
لو اجر نفسه ليح عن غير اجارة عين قبل وقته فانه
يجوز بغير طين بعد المسافة ليتحقق العذر في التقديم
وكونه زمن خروج اهل بلد **ومنها** لو اجر داسا ببلد
آخر فالاصح الصحة **ومنها** استئجار الداس المشحون
بالامتعة الاصح في الروضة آخر باب الاجارة ان امكن
تفريقا في مدة يسير ليس مثلها اجرة تصح والا فلا
وقال في اول الباب ان الاجارة صحيحة ولم يذكر
التفصيل والمعتمد بالتفصيل وسكت الشيخ
عن اقل المدة التي يؤجر العين لهما قال الماوردي والداس

يؤجر للسكنى

يؤجر للسكنى يوما واقل منه فانه فلا يصح به عقد
وقال ايضا في غصب الداس المؤجرة ان المدة التي
ليس مثلها اجرة ثلاثة ايام قال الاذمعي وهذا تناقض
ظاهر والاول اقرب انتهى **ومنها** اجارة الارض
التي علاها الماء قبل الخمس مرها **ومنها** استاجر عبدا او
بهيمة لعمل مدة على ان ينتفع بهما الايام دون الليالي فانه
يصح لانها مطيقان ولهذا قال الامام عن الدين لا يجوز
تقطيع الاجارة عند مسيس الحاجة بخلاف الحائز
ونحوه فان اجارتهما لينتفع بهما ليلا فقط او بالعكس باطل
لان زمن الانتفاع غير متصل فيكون اجارة من مستقبل
قوله الاجل لا يحل بغير وقته الا في صورة الى ان قال
ومنها الجنون يحل به الديون المؤجلة الى وقت ولا ترجع
في كلام الرافعي انتهى **نقله** عن اصل الروضة كذا في الشرح
التي بخط النووي وهو مكتوب على كشط ومضروب
عليه كشط الضرب وقد في شرح الوسيط لان العليح عدم
الحلول وقال السبكي الذي يفهم من كلام الاصحاب
على طبقاتهم عدم الحلول ولا ريب في انه الصحيح انتهى
قوله من قاعة حيث حل الاجل ولم يوجد ما اجل
لاجله هل يبقى الامر كما في الحال فيه خلاف في صورة
اذا اصدقها مؤجلا فلا تسلم نفسها حتى حل
الاجل لم يجب عليها التسليم حتى يقبض في الاصح خلاف

المصنف في الديباج على المنهاج فقال انزعج الوجهين
وبه قال الاكثر لا يجلس للزوجة اذا الزمها التسليم
فلا ينقطع بالجلول وبه اجماع بولع البيع ورجحه الشبان
ايضا في المحرم والمنهاج والنوى في اصل البروضة
وفي الشرح الكبير على هذا صرح صاحب التهذيب والتمه
واكثر الا انه لكن نزع في الشرح الصغير ان لها الحبس
لاستحقاقها المطالبة بعد الجلول كما في الابتداء ووصوبه
في المهمات وورد عليه الاذ مرعى بعبارة حسنة قال الشيخنا
للجلال البكري والحق الاول **وفيهما** اذا باع ولم يستلم
الشر حتى حجر على المشتري وفيه وجهان تبع للشرح
والروضة والذي في المحرم والمنهاج ونزع في
الشرح الصغير ان له الفسخ **قوله** ولو لحقه العائق
باحد المتراخين ثم رجع فالحقه بالآخر لم يقبل وكذا
لو لحقه بالاول عائق آخر فالحقه به انتهى **قوله**
الذي في المرافعي وقال الهروي في الاشراف
قال منذ نصف وعشرين سنة من بعض مسئلة
تقدم صحة صاحب التهذيب هذا هو الصحيح وفي
القاضي الحسين اشكلت على هذه المسئلة الاجتهاد
بالاجتهاد وتردد اخواني فلما كرت مرة من ان تاكد
الحكم بالتسليم لم يفيض كذا في خط المصنف وامله
سقط انه قبل تاكد الحكم فليتأمل ادراك بعض

وقت العبادة

وقت العبادة نوعان الاول ادراك بعض وقت الصلاة
كذا في خط المصنف وفي الفسخ وفي بعضها كادراك
ان ادرك العذر بعض وقت الصلاة وقوله فادراك
للحاجة اي على الكاملة الا في كل ما فلا يشترط فيه
كذا في خط المصنف والشيخ وفي بعضها فلا يشترط
في الركعة الكاملة **قوله** فلو كان اي المستحق
للدين غائبا فرفعه المدين الحاكم هل يجب على الحاكم
قبضه له اي للغائب لبراءة ذمته وجهان اصحهما كما قاله
الرافعي في الودعة والشهادات المنع لان الحظ للغائب
في ان يبقى المالك ذمة المالك فانه خير من ان يصير امانة
عند الحاكم الى آخره قد اطلق الشبان عبارة في الرهن
في مسئلة لو كان المرهون به حالا واراد الراهن
بيعه ليرأى من الدين ولم يرض الرهن وامتنع من
الاذن فقالوا يقول له الحاكم اما ان تأذن في البيع او تبرأ
فيحتمل انه يجبر على ابرائه من الدين المرهون به او
او يبرأه من يعلق حقه بالعين المرهونة وتبقى
ذمته بلا ويتقنه في الدمة وهذه المسئلة
ترشح الاحتمال الاول ولو قيل بمقتضاها
من كل وجه لكان المتقنه في الرهن ان الحاكم
يجبر على بيعه فان لم يرض ان يقبض من
المرهون قبضه الحاكم وفي الغيبة

للاذ سعى بعد قوله المشايخ وبيعه الراهن او وكيله
بأذن المرتهن فان لم يأذن قال الحاكم يأذن او يبرأ
ما نصه **قلت** - هذا ما اقتصر عليه الماوردي وادامتنع
المرتهن من الاذن للراهن سأل الحاكم عن سبب امتناعه
فان ذكر عذر ابينا فذاك والاذن الحاكم للراهن
في بيعه فاذا باعته باذنه منعه من التصرف في شئ منه
واعلم ان المرتهن كذلك فان سأل حقه ام لا
بابا نه من الثمن وان لم يسأل حقه انه يطلق تصرف
الراهن فيه واذن للراهن في التصرف فيه فان
سأل الراهن ان يقبض المرتهن حقه امر الحاكم بقبضه
او ابراءه فان امتنع من كل منهما قبضه الحاكم ليرى منه
الراهن وتركه في بيت المال للمرتهن انتهى فلو كان
الراهن غائبا بين المرتهن للمال عند الحاكم لبيعه بشرطه
فان لم تكن بينه او لم يكن حاكم فلا يبيعه بنفسه على الاصح
كما ظن بعض من جلس حقه من مال غريمه وهو جاحد
ولا بينه هكذا قالوا وقضية القسبية انه لو كان من
نوع حقه وبصفته انه يملك منه قد رحقه **قوله**
الثاني ان الدين الذي لا دمي ضربان الاول ان يكون الدين
مؤجلا الخ ان قال - والثاني أي الضرب
الثاني ان يكون أي الدين حالا فان كان المدينون

موسى بن رشيد

موسى بن رشيد احيانا فضل يجب اداؤه قبل الطلب يحصل
منه خمسة اوجه من كلام الماوردي وغير احدها
يجب قياسا على الزكاة والثاني لا يجب لان الحق لمعين
واختار ابن السكيت وابن عبد السلام وهو المفهوم
من كلام الاكثريين ومقتضى كلام الشيخين في باب الفليس
ولكن في الروضة في آخر الجرح ما حاصله الوجوب
والثالث ان كان سببه معصية وجب والا فلا ويلزم
ما ذكر قول ابن الصلاح في رحلته من ان المفلس اذا
وجب عليه الدين بسبب هو عاص فان يجب عليه
الاكتساب لان التوبة واجبة ومن جملتها وفاؤه
قوله وان كان أي المدينون مفسرا حتى يوسر ولا يجب
عليه الا اكتساب له وقال ابو الفضل العزراوى استدانته
في معصية وجب عليه ان يكتسب لوفاء الدين
وقال المصنف في التكملة عند قول المشايخ من زوائد
ان الفاسم اذا استدان في معصية يعطى وبه طرح
البعوى في فتاويه لانه يجب بالاكتساب لقضاء الدين
وقضيته استدان لمعصية لزمده وهو كذلك وكلام
الاصحاب في قسم الصدقات يخالفه انتهى واعلم ان الاصحاب
اوجبوا البايع الى قضاء دين الميت تبرئه لذمته وخوفا
من تلف ماله ويقيه تخصيص ذلك بما اذا كان الميت
مكلفا فان لم يكن كان على خيره ما اكده ولما قال ان يعدي

ذلك المغير ايضا **قوله** الضرب الثالث اى من الاعيان
الا ما مات الى ان قال ومنها لو اذن العبد في الوديع
فاتلفها فبذلها يؤذيه من كسبه وما لم تجارته لا من
مركبته واسبب شك بان الاذن في الحفظ ليس اذنا
في الاتلاف واجيب بان المتلف في الحقيقة هو السيد
لان اتيانها في بطنه تليق له على الاتلاف انتهى
وفيه نظر لان مقتضى تعميم اموال السيد لا اقتصار
على ما في يد العبد ما ذكر بل يقتضي تعليق العزم بدم السيد
قوله من قاعدة مخالفة الاذن الثاني مخالفة اذن
شرطي كمال كما اذا شرط الواقف ان لا يؤجر اكثر
من سنة فاجرها الناظر اكثر منها فخرجت وهذه
المسئلة لم ارفها نقالا والظاهر انها على خلاف
تفريق الصفقة حتى يصح في مخالفة الاذن ههنا
افق بـ الجلال البلقيني وخالفه ابو زرعه بن العراقي
فاقى بالبطالان في الكل قياسا على مسئلة الاعارة
للرهن على مائة فزهن على مائتين فانه يبطل فيها
ولا يخرج عن تفريق الصفقة فلما احتمل الامه الجلال
البلقيني في مخالفة وقال له هل ترى بالضعف في مسئلة
الرهن وهو التخرج على قول تفريق الصفقة
فقال لا فقال له فافترق فقال له حتى اعطى للمسئلة
كيفما افترقا مع ابن العراقي واختلفا فتاواه فيها فمرة

ابطال في الكل

ابطال في الكل ومرة فرق قال وهو العمدة وقال المنير
حاجه عما اذا كانت المصلحة في مخالفة شرط الواقف
كما اذا تهدمت الدار وليس لها وجه عمارة الا حاجة
سنتين مثله عقد ايضا حتى غضى مدة العقد الاول
لان في هذه الحالة يخالف مصلحة الواقف وقد حكى
العبادي ما افق به ابن الصلاح وجها كما نقله الرافعي
عنه ثم قال البرافعي وهذا قول بالصحة مع فساد الشرط
وقال المصنف في الحاشية ان هذا الوجه الذي حكاه
العبادي هو الصحيح وقد افق به ابن الصلاح وابن زرين
عند خراب الوقف وحكى كلام ابن الصلاح في فتاويه
المتقدمة ثم قال وهذا صحيح لكنه لا يحتاج الى ما يفسده
بالعقود بل يجوز له عقد واحد في فتاوى ابن زرين
سئل عن قرية موقوفه خربت من مدة طويلة ولم يجد
الناظر من يعمرها الا قد سار الا تنقاع بها الابان
يؤجرها مدة وانه شرطه الواقف عليها الحدين ان
يلتفع بها ولا يجوز الزيادة على ذلك وافق به ائمه عصره
انتهى ووافق الشيخ السبكي على ذلك لكن قال الجلال الدمي
في شرح المنهاج الذي اعتقده ان ذلك لا يجوز فقد اريت
بكمه وغيرها وفاقا مستوجبت لذلك فتملكها اولاد
مستاجر بها وعرفت بها وخرجت عن مسمى الوقف
انتهى **قوله** من قاعدة ابطال المضمون هل يبقى الموم

ومنها لو اخرج زكاة ماله الغائب وهو يظن سلامته
 فبان قالما يقع تطوعا بلا خلاف كما اشار اليه الرافعي
 في باب تعجيل الزكاة فلم يخرجوه على هذا الخلاف الى اخذوا
 لم يتقدم ذكر خلاف يخال عليه بل هو في التالف وقوله
 بعد كما لو رخص اليه الزكاة المجردة ولم يشترط الاستعداد
 ان عرض ما لم يقع قلنا وصوابه واشترط بالاثبات
 كذا في خط المصنف وفي النسخ **قوله** ومنها لو قالت
 وكلتكم بزوجي وليس باذن لان توكيل المرأة في النكاح
 ما طل قال البراهي ويجوز ان يعتد به اذا لما ذكرنا
 في الوكالة اي من انه اذا فسدت الوكالة بعد التفرغ
 بالاذن لكن قال النووي هذا كلام عجيب من الرافعي
 والمسئلة منصوصه للشافعي رضي الله عنه قال
 صاحب البيان يجوز للمرأة ان تاذن لوليها غير المحرم
 بلفظ الاذن ويجوز بلفظ الوكالة نص عليه الشافعي
 رضي الله عنه لاذا المعنى منها واحد فهذا هو
 الصواب نقلا ودليا ولو اذنت له ورجعت لم يصح
 تزويجها لموكل اذا عزل الوكيل فان زوجها الولي بعد
 العزل وقبل العلم بقي صحته وجهان بناء على بيع الوكيل
 والله اعلم انتهى **قوله** من قاعة
 اذا تعلق الحق بعين فالتفت فهل يعود الى
 البذل الماخوذ من عين فبعد يد عقد فيه

خلاف في صورته

خلاف في صورته لو تلف الموهون واخذت قيمته
 صارت هنا مجرد الاخذ كما هو ظاهر كلام الاصحاب
 قلت ويجعل البذل في يد من كان الاصل في يده والاشح في
 زوائد الروضة انه يحكم ايضا بان البذل موهون ما قام
 في دمه الجاني ولا يمنع من ذلك كونه دينالا انه مال وانما
 يمنع رهن الدين ابتداء وبذلك اعلم في قوله ومنها الوقف
 اذا تلف واخذت قيمته فاشترى بها بده فلا بد من
 النشاء الوقف فيه وفرق المصنف بينه وبين بدل الرهن
 بان الماخوذ من متلف الوقف لا يصح وقفه كالقود بخلاف
 بدل الرهن فانه يصح رهنه ويفرق ايضا بان الناظر
 قد يرى المصلحة في بدل الوقف وغيره فليجوز له
 ينقص قيمه الموهون بالجناية عليه كان قطع ذكره وابتياله
 ونقصت بها وكان الاثر زائدا على ما نقص منه فان
 المالك بالامر في الاصل وبالزائد على ما ذكر في الشافعي
 ذكره الماوردي **قوله** اذا اجمع في العبادت جانب القصر
 والسفر فليبدأ بجانب الحضرة الاصل فلو مسح حاضرا
 ثم سافرا وعكس اتم مسح المقيم ولو بلغت سقيته دار
 اقامته وهو في الصلاة امتنع الا تمام كذا في النسخ موافقا
 لما في شرح المذهب وهو سبق قلم الصواب امتنع القصر
قوله ولو ابتداء النافلة على الارض ثم اراد السفر فاراد
 ان لا يستقبل بها القبلة امتنع وعليه الاستئناف

بلا خلاف قاله النووي في شرح المذهب انتهى **اتفق**
 ألا صحاب على أنه إذا ابتدأ النافلة على الأرض لم يجز
 أن ينهاها على الدابة لغير القبلة ونقله الشيخ أبو حامد
 وغيره عن نضر الشافعي **قوله** ولو اختلط حمام مملوك
 بحمام مباح محصور امتنع الصيد ولا يحصر في خلط
 ما لا يحصر بما يحصر جزاء الأصح كذا في الشيخ انحصار بوجوبه
 بما لا يحصر فقد قال بعضهم وأما ما فرغ لو اختلط
 حمامه وحمامات مجامات مباحة محصور لم يجز
 ولو اختلط مجامة فاحية أصطاد في الناحية ولا يتغير
 المحصر في العادة باختلاط به انتهى **قوله** من قاعدة إذا
 اجتمع السبب في المباشرة أو الغروب والمباشرة قد امت
 المباشرة ولو علة بامرة فظهرت بعينه أو بريقه انفتح
 نكاحها وغرم المهر ولا يرجع به على من فرغ في الجديك
 انتهى **أو ظهر** صحة النكاح وفيها وجهان أصحهما قال
 النووي في زوائد الروضة قلت من أهم ما يجب
 معرفته ضبط العدد المحصور فإنه يتكرر مرة
 في أبواب الفقه وقل من يتنبه قال الغزالي في التوحين
 في كتاب الحلال والحرام تحديد هذا غير ممكن وإنما يضبط
 بالتقريب قال وكل عدد دلوا اجتماع في صعيد واحد يعسر
 على الناظر عددهم لمجرد النظر كالآلف ونحوه فهو غير
 محصور وما سهل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين

هنا سقط بعض
 كلامه من الماش

الطرفين أو ساط

الطرفين أو ساط مشتبا به تلحق بأحد الطرفين بالظن
 والله أعلم انتهى **والخلاف** فيما إذا شرطت حرمتها فبانت
 أمه هو إذا لخصت باذن السيد وكاف الزوج بمن يحل
 له نكاح الإماء والأفلاحيق قطعا ويجزى الخلاف في
 كل وصف شرط فيها بخلافه سواء كان الشرط صفة كمال
 كالجمال والنسب والشباب والنسابة والبكارة أو صفة
 نقص كأمه أو كذا أو كان فيما لا يتعلق به نقص ولا كمال
 هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفي شرح مختصر
 الحويثي أن الخلاف في مدى في النسب والمعية وما يتعلق
 بالوكالة انتهى والله أعلم **قوله** ومنها إذا غصب
 نساء وأمر قصابا ببيعها وهو جاهل بالمال فقرا
 الضمان على الغاصب قطعا أي ضمان النقص لما بين قيمتها
 حية ومدة بوجهة لا تمام قيمتها **قوله** فاما في ضمان
 الاتلاف قال الحكم للعقود دون المسبب ولا يرد إلا كراه
 في القتل أي حيث وجب القصاص على المكره بكسر الراء
 مضاجر ما لا نه أي ألا كراه سبب بل لا نه يقول أقتل
 هذا أو لا تقتلك دأعيته في المكره عا بالذنب الهلاك
 عن نفسه وقد آثرها بالأكراه على مكافئته فمما شر كان
 في القتل وهذا إذا كان يعلم المكره إذا كراه لا يبيع له كراه
 في القوت قال النووي قال في القوت وسواء كانت
 عبدا لآمر أو بغيره أو كان خيرا كما صرح به

هنا سقط بعض
 كلامه

الجاهل وغيره وإذا آل الأمر إلى وجوب المال يلزم من
 الاجر فقط **قوله** من قاعدة إذا علق الحكم بعدد ما ترتب
 على متعدد فيقبل يتعلق بالجميع أو بالآخر فيه ترتب دلالة العلماء
 والتحقيق أنه معنوي والعز ولذ هبنا أن المؤثر المجموع
 ويقابله العز ولا في حقيقته أن المؤثر الحس والآخرين
 والخلاف بينهما يجوز من مسئلة السكر بالفتح العاشر
 لحكم الشافعي بأن السكر لا يحصل بالفتح الآخر وحده
 بل به وبما قبله وأوجب الحد بما قبله لحرمة ونظام
 فيه أبو حنيفة وفي كتاب الام للشافعي رضي الله عنه
 لما فظ إلى الحسين محمد بن الحسين الاثري في ذكره مناط
 الشافعي وروينا أنه ما نصه **أخبار في** عبد الرحمن بن أحمد
 ما قرأت عليه بالفسطاط **حدثنا يحيى بن زكريا سمعت**
 الربيع قال قال الشافعي أرايتم أن تشرب تسعة فلم
 يسكر ثم تشرب العاشر فسكر فقالوا العاشر حرام قال
 الشافعي أرايتم لو شرب عشرة فلم يسكر فقالوا حلل قال
 فلو خرج فضربته الترح فسكر قالوا يصير حراما قال
 لهم أرايتم شيئا قط شربه أحد وهو حلل وضارف
 جوفه حلل لا فضربه الترح ينقلب فيكون حراما انتهى
قوله من قاعدة إذا اختلف الضابض والدافع
 في الجهة فالقول قول الدافع ولو أذن في أكل
 طعامه شمر ادعى عليه البذل حكما به لأن

الطعام قد يصير

الطعام قد يصير مباحا بالاضطرار مع البذل فلا باحة
 لا تقيد سقوط البذل عند دعواه فيه نظر ومقتضى
 كلامهم في المضطر خلافه فقد قال في الروضة كاصلها
 والعيادة للروضة — وعمل على المسامحة المعتادة
 في الطعام ولو اختلفا فقال اذهبك بعوض فقال بئ
 نجانا فهل يصدرق المالك لأنه اعترف بمذفوعه ام المضطر
 لبراءة ذمته وجهان أصحهما الأول انتهى **قوله** من قاعدة
 إذا اختلف المتعاقدان وادعى أحدهما إلى رفع العقد
 والآخر إلى امساكه فالأصح اجابة من طلب الامساك
 إلى أن قال ألا في صورة وهي ما إذا اطلع على عيب الثوب بعد
 جبهفه فأراد البائع إعطاء الأرض وإراد المشتري مرد
 الثوب وأخذ قيمة الصبغ فالأصح أن المجاب هو البائع
 ولو كان بالعكس فوجهان قال الرافعي قضيه إيراد الأعمدة
 أن المجاب أيضا البائع مع أنه دعى إلى رفع العقد فلهذا
 كان مستثنى من القاعدة على ما رجحه الرافعي فمسئلة
 العكس هي المستثناة فقط وأهل من الروضة لهذا
 الترجيح **قوله** من قاعدة إذا اختلفا في الصحة
 والفساد فالقول قول مدعى الصحة ولو اختلف المتبايعان
 في الرؤية فقال الفذ إلى رحمه الله في فتاويه
 أن القول قول البائع هذا انصرح
 على القول بالشرائط الرؤية أما على

سقط

القول الآخر فالأصح كما في الروضة وغيرها تصديق
المشتري **قوله** إنما لو اختلفا في تغير ما كان مآه
قبل العقد فقال البايع لم يتغير وبعاكسه المشتري
قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصرف القول
قول المشتري هذا هو الأصح عند الشافعي وغيرهما
لأن البايع يدعي فطرته لهذه الصفة فلم يقبل كادعائه
إطلاعه على العيب وقيل القول قول البايع **قوله**
من قاعدة الإسلام يجب ما قبله لو وجب عليه حد
الزنا ثم ادعى في نص الشافعي السقوط
حكاه في الروضة في آخر كتاب الحيزية كذا
في خط المصنف وفي النسخ وصورة السيوطية
زوائد الروضة في الشرح قلب ولو وجب على ذي حد
زنا فاسلم نقل ابن المنذر في الأثر عن نص الشافعي
رضي الله عنه أنه يسقط عنه الحد وحكاه عن مالك
أيضا ومروته عن الحنفية وقال أبو ثور لا يسقط والله
اعلم **قوله** من قاعدة الاستثناء للملكي هل هو
كالاستثناء اللفظي — بيع الدار المستثنى بالامتعة
والكثيرة والسجدة عليها الفرض والأرض المفروسة يصح ويقع
بقاء الامتعة والعرض المستثنى إلى أن تقر به على
ما جرت به العادة وإن كان لو استثنى بلفظ مثل هذه
المدة لم يصح انتهى سياقي للمصنف في مصرف اليم في فصل

ما قصد

ما قصد ضمنا بعد قاعدة المستثنى شرطا للمستثنى شرعا
أنلوا ستاجرا للعل يومافوت الصلاة مستثنى ولو
صرح باستثناء الوقت بطلت الأجرة **قوله** من قاعدة
الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن واستثنوا من ذلك
الزمان مسألة واحدة وهي ما لو قامت البيعة باستحقاق
البيع فإن المشتري يرجع بالتمن ولا يقصد
الاستحقاق قبل تمام البيعة فأنالوقد مر ذلك لكان
المشتري هو الناقل إلى المبيع أي إمكانا فإنه إذا
ثبت ملكه قبل الشهادته بخلافه لا يلزم من ذلك ثبوت
ملكه له قبل شراء المشتري فكيف يرجع بالتمن على البايع
قوله من قاعدة الأصل في الأضلاع التحريم ولهذا
كانت موانع النكاح تمنع في الابتداء والدوام لتأبدها
واعترضادها بهذا الأصل نعم لو اختلفت محرمة
بلسوق غير محصورة أت فان له ذكاح من شاء منهن هذا الفرع
تقدم في قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام وقال المصنف هناك
أنه يجوز النكاح منهن **قوله** الاصطلاح الخاص
هل يرفع الاصطلاح العام فلو قال الزوجه إذا قلت
أنت طالق ثلاثا لم اسد به الطلاق وإنما عرضي أن
تقوي وتقودي أو أريد بالطلاق واحدة كذا في
النسخ بالطلاق والذي في خط المصنف بالثلاث
وهو الصواب فليتأمل **قلت** في كتاب الصداق

وذكرها المصنف عنه في الصلوة في كتابه الزوائد والله اعلم
فالذهب انه لا عبرة بذلك وقيل الاعتبار بما لقوا ضعا عليه
اي توافقا عليه قال في الصحاح واصعته في الاسرا اذا وافقته
فيه على شئ انتهى **قوله** من قاعة الاعراض عن الملك او حق
الملك ضابطه انه ان كان ملكا لازما لا يبطل بذلك الى ان
قال وان لم يكن كذلك اى ملكا لان ما لم يثبت له حق الملك صحيح
كاعراض الغام عن الفدية قبل القسمه كان يقول اسقطت
حقى من القسمه وكذا قيل فز الحرس وقيل قسمة الخماس
الاربعة على الاصح اى يسقط حقه بعد فز الحرس اى وبعد
افراز ما يحتاج اليه من راس مال الفدية لان افراز الحرس لا يتعين به
حق كل واحد من الغامين بل كل واحد على ما كان عليه وان تميز
به حقهم عن الجهات العامة **تنبية** قال في القاموس الفرية ما
اطمان من الارض وهزل شئ من شئ وميز كالافراز انتهى
قوله من قاعة اذا اكره يستقط أثر التصرف حصه من
انتهى وقد استثنى في البسيط خمس مسائل احدها اكره
على القتل لرسوخه اى بالتوافق ويجب القصاص في الاظهر قال
المصنف في التكلم بحلف القتل لاجل الذات دون قتل حرم
لاجل المال كقتل الكفار اى الحرسين فانه يجوز بالاكره قاله
في المطالب ولهذا قلنا يجوز قتلها ويجوز للضطر قتلهم
للاكل كما قال الامام والغزالي وصح في زوائد الروضة ولهذا
لا كفارة فيهم لانهم ليسوا معصومين **قلت** وفي اثر القاتل

مكرها خلاف

مكرها خلاف والصحيح المنع والله اعلم **قوله** الثانية الاكره على
الزنا ان قلنا يتصور وهو الاصح لان الاكراه يقتضيه الطبع
عند الملازمة فانه لا عمل به قال في المهمات مقتضاها استواء الرجل
والمرأة وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الجهاد وحزم الرافعي في
باب القضاء ما يحالفه انتهى وقال المصنف في التكلم استواءها
الثالثة الاكره على الارضاع يثبت المتوفى **قلت** بل خلاف
واما غرامة الجهاد اى انفسه به السباح هل هو على الرضعة
او على الكون فيه رجحان اصحها الاول لكذا في الروضة واصلاها
قال الاسنوى وفيه نظر ولو اكره المحرم والصائم على الزنا
قال الاسنوى لا يحضرون فيها نقل والمجته انه يقتضي نساء عبادتها
الا ان عدم وجوب الحد قد يخرج عدم الاكراه الصائم
على الاكل لا يفطر في الاصح واكره المصلي على الكلام لا يبطل في الاصح
تنبيه يعتبر بالاصح في اكره الصائم على الاصح مقتضى ان الخلاف
وجهاً وليس كذلك بلها قولان فكان ينبغي ان يعبر بالواضح
قال المصنف في شرح المنهاج في باب الزنا الاكره على الزنا هل يثبت
النسب لاجل عدم وجوب الحد ولا نه وط حرام بخلاف
وط الشبهة فان في محرمه خلافا للظاهر عدم ثبوته لاجل
ان النسب انما جاء من جهة ظن الواطن ولا ظن هناك
او روط حطية ابنه مع انه علم قلنا هناك شبهة الملك قامت
مع الظن فلذلك ثبت النسب ويحتمل هذا في الممنون انا واطن المكره
انتهى **شرح** لو اكره على ترك الوضوء فيتم فقال الرواية عن والده انه

لا وقضاء وقال في الروضة وغيرها وفيه نظر لكن الراجح ما ذكره
 لأنه في معنى غصب مائه قال الاستوى والمجه خلافه لأن الغصب
 كثير معهود بخلاف الأكره على ترك الوصف انتهى وفيه نظر
 بل غصب الماء نادر وغير معهود أيضا فتأمل **فروع** أحدها إذا
 وقضت مكان موضع فأخرج بعضهم مكرها قال الاستوى ففي بطلان
 استحقاقه نظر ولا يبعد بقاء الاستحقاق انتهى ولا يخفى رجوعه
 إذ لم يكن شرط أوجبه لأنه بذلك يصير أكرها فيجوز **ثانيها**
قبول القضاء عند الأكره عليه صحيح إن تعين عليه لأنه أكره بحق
 وإن لم يتعين فكأكره المالك اجنبيا على بيع سلعته **ثالثها** السرقة وشرب
 الخمر مباحان بالأكره وقيل لا يسقط الحد عن السارق مكرها
 حكاه الرافعي في باب حد الخمر ومنها إذا امتنع المدين من
 الوفاء للمالك يكرهه على البيع أو وفاء الدين كذا في خط المصنف
 وفي النسخ **قوله** وإن أكره فاكل فقولان تقدم أن الأصح لا يفطر
 وقوله ولو وطئ زوجته من غير تمكنها لم يفطر أي الزوجه وإن
 ضربها حتى مكنت فقولان قلت ومحرم على الزوجة تمكنه من
 الوطء في صورة الغرض على الأصح لأنه اعانته على الحرام ومثله المحرم
 والله أعلم **قوله** الثاني لو أحس المالك طعام خلصه من الهلاك
 فصار كما لو غص من القصاص ^{عليها} في الروضة وشرح المذهب
 عدم الغفلت قال في الروضة فلو أكره على الأكل لم يفطر على الأظهر
 وقال في المذهب أصح القولين أنه لا يفطر وصححه الرافعي
 في الشرح الكبير ولا يتعين تصحيح الرد في البطلان وقال

في المحرم وقد بينت

في المحرم وقد بينت عليه في مختصر المحرم وقال في المهاج وإن أكره
 حتى أكل أو شرب أو أظفر **قوله** لا يفطر ثم قال في الروضة ويحرم بالقول
 فما لو أكره المرأة حتى مكنت لذلك **قوله** أجماع التثنية بمنزلة الأكره
 نعم لو حلف لا يحلف يميننا مغلفة فوجب عليه يمين وقلنا بوجوب
 التغليظ أي وهو المرجوح حلف وحلفت يستلزم على الحنث ما لو حلف
 لا يثبت عند بعض نسائه وطلبته الفضة إلى القاضي وحكم عليه بالبيت
 قالوا لا يحنث ويطلب الفضة بينه وبين ما لو حلف ليطأ زوجته
 البتة فوجدها حائضا فإنه لا يحنث كالأكره على ترك الوطء **قوله**
 ولو كان له عبد مقيدا لم يفتقه إن فقه عشرة أرمال وحلف
 بقتله لا يجزئ فتشدد عند القاضي شاهدان في قيده خمسة
 أرمال وحكم القاضي بقتله ثم حل القيد فوجد فيه عشرة
 أرمال قال ابن الصباغ لا شيء على الشاهدين لأن العتق حصل
 بحل القيد دون الشهادة لتحقيق كذا في حكاية الرافعي وأخبار
 العتق انتهى ينبغي العتق أن حله لا عن جهة حكم الحاكم والأفلاو ذكر
 أيضا في كتاب الطلاق أنه لو قال إن أخذت حقة متى فانت طالق
 فأكرهه السلطان قال في الروضة لا يقع **قوله** من قاعة الإمام
 هل للحق بالولي الخاص قد نزلوه منزله فيما إذا لم يكن المقعد وف
 الميت وأرث خاص فإنه يقيم الحد على الأصح إلى أن قال
 ويجهه مثله في اجابة الإمام وصية من أوصى بكل ماله انتهى
 الأصح بطلانها فيما زاد على الثلث فلا يحيزه الإمام
قوله من قاعة مكان لا داء بشرط في استقرار الواجب

في الذمة فلا يحكم بالوجوب قبله والالتزم تكليف ملايطا قال
ان قال وكذلك الصوم لوبلع الصبي معتبرا في اثناء يوم من رمضان
او اسلم فيه كما فزا وظهرت فيه حائض لا يلزمهم القضاء في الاصح
كد الخط المصنف وفي الشيخ طهرت واصح في الشيخ المقررة
على مثنى لال البكرى رحمه الله ابتداء وهو الصواب
فان غير المبتدأه متى طهرت في اثناء النهار الزمت بالقضاء
قال في الروضة في كتاب الصلاة والاصل ان من لم يؤمر بالترك لا يستحيل
ان يؤمر بالقضاء واذ لم يؤمر كان تخفيفا ومن امر بالترك فامثل
الامر لا ينوجه امره بالقضاء الا الى انقضائه فانه ما مودة بترك الصوم ونقضه
وهو خارج عن القياس انتهى **قوله** ولو قال ان دخلت الدار
طلعتك وطلعتك الكرى انه تعليق وخولف وقيل لا يقع بدخولها
لانهما جملته خبره وهو وعد محض لا تعليق وفيه نظر انتهى **قلت**
بل كلام البلقيني حيث قال ان الشافعي رضي الله عنه نص على انه
لو قال ان اعطيتني الف درهم طلعتك كان وعدا ولا يلزم ان يطلقها
قال ولم امره في غير هذا الغرض انتهى ونقل الاثر في القوت في
باب الخلع ما حكاه عن النضر عن جماعة من اصحاب وصح عدم لزوم
الطلاق **قوله** من قاعة اوائل العقود لا يؤكدها الاخرها
ان يجعل الثاني هو بالنون اي ياتي العبدان اي الذي يتلف
كذا في خط المصنف وفي الشيخ وقوله في اباي الصفقة بجميع الثمن
في قول حتى تتوقع جهالة في الثمن فيبطل العقد بخلاف استجماع
البائع بعكس المشتري لانه لم يثبت انفسه عقد اي يبتدئ عقد الثاني

خط المصنف

كذا في خط المصنف وفي الشيخ ينشأ من عقد وهو قريب منه
فليست امل **قوله** من قاعة الا يشار المصلي بشكل عليم اي على المذكور
من كراهة الانتقال الى ابعد من الامام لانه يشار بالقربة كما قاله
الاصحاب من يصلي في الصف الاول اذا جاء النضر ليصلي فالذهب
انه ان لم يجد فرجه فله ان يخرج شخصاً ويسأله الخروج ومع هذا
فقد قوت لنفسه قربة وهو آخر الصف الاول وهذا يحال القول
ان الا يشار لا يكون في القرب بل في مسألة الوضوء قد اعطى المأول
يؤدي به عبادة واما في مسألة الصف فقد فاتة اجر الصف الاول ولم
الثاني على اجرا الاول كما في الوضوء بل قد حصل له اعظم وهو صوت
صلاة النضر عن البطلان عند من يقول به والمكر اهـ عند غير
وقال الشيخ عز الدين لا يشار في القربة اي يشار بما التزم كذا في الشيخ
وفي خط المصنف والله اعلم

حرف الباء

قوله البدعة قال ابن درستويه هي في اللغة احداث سنة لم
تكن وتكون في الخير والشر اذا قال يعني المتولى تكون بالمعصية
والطاعة قال الشيخ عز الدين هو فعل ما لم يعهد في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وتنقسم الى الاحكام الخمسة وطريق معرفة ذلك
ان تعرض البدعة على قواعد الشرع فاي حكم وجبت فيه ففيه منه
وجذب خط المصنف تجاه آخر الكلام على البدعة على انها مشبهة
وكان قد خرج له بتحريمه اشارة الى انه من الاصل

يجبول من العلوم فصيح مجبول **قوله** ولو
 د عاها لوط فقالت حضت فان لم يكن صدقها
 لم يلفقت اليها وان اسكن واتمها بالكذب حرم والا
 جاز كذا في خط المصنف وفي النسخ وصوابه جاز
 والا حرم ويدل على ذلك قوله لا يها ربحا عانته
 ومنعته حقه الى آخره لانه لا يصلح عليه الا
 لغير الوط اذا اتهمها فليتا مل **قوله**
 من قاعدة ما لا يوش في الحال هل يوش في
 الاستقبال قسما الاول ما لا يوش في
 الاستقبال فنه لو اعتق الشريك وهو معسر
 حصته ثم اليسر لا يسرى عليه الحق لانه لما
 لم يوش عنقه في الحال لم يوش في المال ومنها اذا
 اسلم شخص وله ولد كافر ولولده ولد صغير وقلنا
 لا يستتبع الجيد ولد وله لاجل وجود ولده فإزامت
 ولده لا يستتبع ايضا لان اسلامه لما يوش في الحال
 لم يوش في الاستقبال **قلت** هذا ضعيف فقد
 قال في الروضة للتبعيه في الاسلام ثلاث جهات
 احداها اسلام الابوين او احدها وديصور ذلك
 من وجهين احدهما ان يكون الابوان واحدهما
 مسلما يوم الخلق فيحكم باسلام الولد الى قوله
 وفي معنى الابوين الاجداد والمجدات سواء كانوا

وارثين ام لم يكونوا

وارثين ام لم يكونوا فان السلم للجدا ابوالاب او ابو
 الام تتبعه الصبي ان لم يكن الاب حيا قطعا وكذا ان
 كان في الاصح وشاح في المهمات النووي رحمه الله
 في نفى الخلاف في الصورة الاولى بان القفال قد ذهب
 الى انه لا يتبع اذا كان الصبي قد ولد بعد اسلام
 الجيد وفي حياه الاب فاما اذا كانت ولادته بعد
 موته فقد سلم انه يتبع قال في المهمات كذا
 ما يته في فتاوى النجوى ولحم يدع الرافعي
 ذلك مقطوع به بل هل من زيادات النووي
 ويشترح ايضا في الترجيح في الصورة الثانية
 لكن الحق ما قاله الشيخ فقد سبقه لذلك الرافعي
 فانه قال اقرب الوجهين التبعيه لانه سببها
 اقربا به وهي لا تختلف بحياة الاب وموته
 كسقوط القصاص وحد القذف واذا مات
 الجيد والاب حي شمر حدث له بعد ذلك ولد
 قال السبكي لم يتعرض له الرافعي ولا غيره فيما وقفت
 عليه ويحتمل ان يقال لا يستتبع لان الاستتبع
 يلحق بالحي لا بالميت وعلى هذا لا يرد الاستدلال
 بآدم عليه السلام ويحتمل ان يقال يستتبع
 وعلى هذا لا يرد ويحاي عنه بان الكلام في جيد
 يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما التوارث

يعيد بخلاف قاعة الستة وما يشهد له أيضا ان يلبس القربد الدقة
للعسل **قوله** من قاعة اذا التابع هل يكون له تابع ومنها هل ليس تكبير
العيد خلف النوافل فيه خلاف قال في البيان والاصح لا ليس لان النفل تابع
للفرائض والتابع لا يكون له تابع **قلت** هذا احد اوجه اربعة
والاصح منها انه يكره عقب كل صلاة فغضوله في هذه الايام لانه شعار
الوقت كما قال الرافي بسوء كانت تلك الصلاة فريضته مؤداة امة ففهي
فانته في غير هذه الايام او في هذه الايام او سنة رابته او نافلة
مطلقا والمذوورة كالنافلة وكذا العيد والكسوف والاستسقاء
والاصح انه يكره خلف الجنان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والمسلم
والمشرك والمصلح والجاهل والله اعلم **ومنها الوضوء**
الجمعة من لم تنقصد به كالعيد والمسافر والمرأة فلا يفتح الابعد
احرام اربعين كذا قاله الحسيني في فتاويه انتهى **قال** في الحاد
فائدة قيل الصبي لا ينوي الجمعة اذا صلى اماما فيها وكذا العبد
ولو نوى الجمعة من غير نيّة الامانة لم تنقصد به الجمعة فان عام الابدين
لم تصح الجمعة والا صحت لهم دونة وهذا يحكى على قوله القاضي في
فتاويه لو حضر من لم تنقصد به الجمعة مع من تنقصد به وساق
ما تقدم ثم قال لكن الظاهر ان القاضي قاله بناء على القول
بانه لا تصح امانته من لا تنقصد به والمخرج خلافا انتهى **قوله**
من قاعة تحفل المؤنة على العير الثالث ان يهبه

عينا متصله بالغضب

عينا متصله بالغضب نوبيا صبغته ثم مرده ووهبه الصبي فلا يحجب
على قبوله وجمان **قلت** الا قيس والا يشبه عند الرافي وصحة النوى
في ذلك الروضة انه لا يحجب على قبوله قال النوى ومن صححه صاحب
التبعية رحمة الله عليه قال لم يحجب على وجوب الوضوء فيما لو غضب
بابا وسمى بمسماير الغاصب وتركها للامانة انتهى **قوله** وكذا الوضوء
ارضاف من فيها ثم وهبه الفراس ففي اجابته وجان مقتضى كلام
الشيخين الحزم بانه لا يحجب على القبول حيث قال واللفظ للرافي
ووجه المنع يعني في مسئلة غضب الثوب ثم صبغه القياض الظاهر
ويدل عليه انه لا يحجب على قبول البناء والفراس اذا تركه الغاصب
قوله ولو غضب رابته فاعلمها ولا يمكن قلعها لانها تنقص به فيلزمه
الارش فلوترك النخل اليه فهل يحجب على قبوله وجمان **قوله** من قاعة
البحر مراتب الثانية عمل الزوج عن الزوجه زكاة الفطر
والسيد عن عبيد والقرية عن قريبه وهل وجبت على الزوج ابتداء
او عليها وتحمل الزوج خلاف والاصح الثاني وقيل يطرد في السيد والقرية
وقيل بل عليها ابتداء قطعا لان الرقيق لا قدمة له لعدم ملكه والقرية
وجبت لنقصه على غيره لا في ماله انتهى اعلم ان القرية عاجز فلم
تجب له ماله لان الاكثر من اطردوا الخلاف في كل مؤد عن غيره من
الزوج والسيد والقرية قاله الامام وقالت طائفة من
المحققين هذا للخلاف في فطرة الزوجة فقط اما فطرة المولود والقرية

فيجب على المؤد عقد طلاق المؤدى عنه لا يصح للاب لعج **قوله**
 وأزفنا بالتخل أي حيث فرض التخل فيه خاصة عن نفسه فقط
 وأنه لا يستثنى على المرأة كما قاله الشيخ كالدين الدميري في ترجمته الأصح
 فهل هو كالحالة أو النكاح وجهان انتهى عبارة أصل الروضة
 فقلنا نحاها أبو العباس الروياني في المسائل للبرجانيات فليس
 كان الزوج معسرا أي وقت الوجود والزوجة أمة أو حرة
 موسرة فطريقان أصحهما فيه فقلنا بناء على الأصل المذكور فقلنا
 الوجوب يلاقي المؤدى عنه أولا وجهت الفطرة على الحر وسيد
 الأمة والأفلا تجب على أحد الطريق الثاني وصحة النوى في
 زوائد الروضة تجب على سيد الأمة ولا تجب على الحر وهو المنصوص
 والعرق كالقسيم للحر نفسها أي بعقد النكاح بخلاف الأمة
 فإنها بالتزويج غير مسلمة بل في قبضة السيد يستعد لها وليها
 بها فيسند لم تكن الفطرة مخولة عنه وإنما الزوج كالضامن لها
 فإذا لم تقدر على الاداء بقي الوجوب كما كان **قوله** الرابع تحمل الزوج
 عن زوجته كفارة الوقاع قال الامام وهي ابعدها مراتب لما فيه
 من تحمل القرب واتحاد الكفارة بخلاف صدقة الفطر فإنها توجبها عليه
 في زوجته ورفيقه وقربيه انتهى **قلت** للخلاف في هذه
 المسئلة مستنبط من كلام الشافعي رضي الله عنه والأصح من القولين
 ان الكفارة على الزوج عنه دون الزوجة لأنه صلى الله

عليه وسلم لم يأمر بها

عليه وسلم لم يأمر بها زوجه المجامع مع أهله مع مثله في
 السبب لأنه جاء في رواية هلك وأهلك ولو وجب عليه البيه
 كذا في الرجل وزوجه القول الثاني بان القائل بان الكفارة عنه وعنهما
 بانها الزمها كفارة وتحمل الزوج فاتفقت مع كفاية لان الجمع لما ذكر
 القضية ومثلا ركعانه في السبب أمر صلى الله عليه وسلم بالكفارة
 فدل على وجوبها بسبب الجمع وعلى هذا قيل يجب على كل منهما الكفارة النصف
 ثم تحمل ما وجب عليها وقيل يجب على كل منهما كفاية بانه لم يتحمل عنها شيء
 يتد اخلاص حكاها في البحر وضعف الثاني والقول الثاني لا يجب عليها
 كفارة أخرى وجهه بانه بالقياس على الرجل لتساويهما في السبب ولا نها
 عقوبة فاشتركا في الكفارة وحكي ما ورد في غيره انه يجب على
 الزوج في مال الكفارة كفارة عنه وكفارة عنها وهو مصادم للحديث
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر الاب بكفارة واحدة ويستثنى من
 القول الثالث ما اذا جوععت ودبرها فلا كفارة عليها نقله ابن
 الرفعه عن القاضي أبي الطيب والبند نجي وكذا اذا كانت
 مفطرة بحضرة وغيره أو مسائمة ولم يبطل صومها كونها
 فائمة مثلا والله اعلم **قوله** من قاعة التحيات تمام **قوله**
 قيل ولو طاف وصلّى ثم دخل الكعبة فهل يستحب عليه ركعتان تحية
 دخولها لان الطواف تحية رؤيتها فيه نظر **قلنا** لا يستحب
 لان المساجد اتصل بها حكم الواحد وقد صلى عن الاول فلا يصح

الثاني **وقوله** تحية المسجد يعني الطواف تحية الرؤية عجبت وانما هو
 تحية البيت انتهى **قلت** بل يسمى الصلاة لانه صلى الله عليه وسلم
 لما دخل اليها صلى وقد كان بعد الطواف وصلاته تمنع الناس من رفع
 اصواتهم تحية المسجد قال القاضي ابو الطيب وانما لم يامر بكعتين بعد
 تحية المسجد لانه يصلي ركعتين للطواف وذلك يجزئه عن التحية الثانية
 تحية البيت بالطواف وقد مر جوابه نجح تحية البيت لا المسجد ولهذا
 يبدأ داخل بطوافي القدوم هذا ما قاله والاصح ان لا تستعمل صلاة
 المسجد وتغيرها بل تبدأ بالطواف فيصعد الى الاسود ويبعد الطواف
 القدوم وهو تحية المسجد للحرام قال احمد بن حنبل والاشعري والطواف
 مستحب لكل داخل سواء كان عمره او غيره الا اذا خاف فوت الصلاة
 المكتوبة او سنة راتبه او مؤكده او فوات الجماعة في المكتوبة والا كانت
 وقتها واسعا وكان عليه فائده مكتوبة فانه يقدم كل هذا **اقوله**
 السابعة تحية المسجد بالخطبة بالنسبة للخطيب يوم الجمعة قاله النووي
 وتكون التحية هنا بالخطبة كما كانت في المسجد الحرام بالطواف
 تقدم قريبا وكلامه انه تحية البيت لا المسجد وتقدم ما فيه **قوله** من
 قاعة التحريم يتعد بعدد اسبابه وكذلك لما دنا من المستبرأ كذا
 في خط المصنف وفي النسخ وفي المستبرأ من محبة من جهة حق البائع
 وضعف الملك ومن جهة وجوب الاستبراء فاذا ارتفع التحريم المستند
 لضعف الملك ولحق البائع بقي التحريم بسبب الاستبراء واذا ارتفع أحد

الحرمتين وجبر

الحرمتين وجب ثبوت الحل الآن للحرية المرتفعة والارتفاع النقيضان
 ولهذا اندفع اعتراض من توهم التناقض في قول الرافعي في باب الاستبراء
 ان وقوع الحيض في زمن الحيض المستبرأ لا يكفي لان الملك غير لازم وقوله في باب
 الحيض انه اذا اشتراها بشروط الحيض لم يملك الوط وان جعلها للملك
 له الى آخر ما ذكر **قلت** المفترض الذي اشار اليه المصنف هو
 التبرأ من رحمه الله فانه استثنى كل حال الوط من المشتري اذا كان
 الخيار له لانه يتوقف على حصول الاستبراء والاصح في باب الاستبراء
 انه لا يعتد به في زمن الحيض لضعف الملك حتى هذا الاشكال عنه
 ابن الوردي في البهجة وايضا في الشامل الحزم بان وط المشتري
 محرم وما اشار اليه المصنف من رفع الاشكال هو جواب ابن الرفعة
 في المطلب فانه قال اذا زال التحريم المستند لعدم الملك وبقي التحريم
 التحريم المستند لعدم الاستبراء والله اعلم **قوله** من قاعة التحريم
 في الشرح ستة اوجه الثالث مسح الرأس بدلا عن غسله كذا في خط
 المصنف وفي النسخ الخامس بالتأخير كالمع والافطار المعدوم وخوف
 الانفجار للبيت انتهى قالوا في خوف الانفجار يترك الاسراع فاعلمه
 سمى بذلك تأخيرا او يكون الانفجار مصحفا من الانفجار بمعنى انه يخاف
 ان يكون حصل له ما غير حواسه فظن به سكرته وتروى في مودته
 واسقط المصنف الوجه السادس ولعله باحثة المحذور كالهيئة
 للمضطرب وكاح الامة لن يخاف العنت **قوله** من قاعة التحريم يتعلق

به مباحته نعم الامام بخير في الاسير بين الارقاق والمن فلوارق بعضه
قال البغوي سرق كلبه قال الرافعي وكان يجوز ان يقال لا يرق شيء وهذا
البحث متايد بهذه القاعدة **قلت** ليس هذا التغيير للتشهي بل يلزمه
الامام ان يحتج ويضلل الخط للمسلمين وعبادة الروضة هل يجوز استرقاق
بعض شخص وجها زنا صححه طاعم قال البغوي فان معناه وضرب الرق
على بعضه سرق كلبه وكان يجوز ان يقال لا يرق شيء **قوله** من
قاعدة التاخر مدخل في ضرب وكذلك لو طاف وضربك في روضه
هذه المسئلة تقدمت قريباً **قوله** ولو كسخت الحرم جلد المراس فلا يؤذي
والشعر تابع قال الرافعي وشبهه بما لو ارضعت ام الزوج يجب المهر
ولو قبلتها لم يجب المهر **عبارة الرافعي** وسبه ذلك بما لو كان تحت امر اثنان
صغير وكبير فامرضعت الكبير الصغير يبطل النكاح ويجب المهر ولو قبلتها
لا يجب المهر لان البضع تابع عند القتل بغير مقصود انتهى واما تحت
العلامة الشيخ تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي على هامش نسخة من
الرافعي ما صورته قال الشيخ الامام يعني والدك في شرح المفاتيح الحكم
صحيح الا انه يمكن ان يقال بالقتل انتهى النكاح نهايته فلا ضيق فلا يصح
التشظير انتهى وهو بحث حسن **قوله** من قاعدة الترجعة بالعرية
اقسام ومما يحكى عن ابو حنيفة من تجويز قراءة القرآن بالفارسية صح حديث
عنه ومثله الدعاء غير المؤثر اذا اخترعه في الصلاة بالعبية يمنع قطعها
كما قاله الامام **عبارة** الروضة ولا يجوز ان يحتج بدعوة بالعبية يدعو

بها قطعها وقال الاصفهاني

بها قطعها وقال الاصفهاني في مختصره لا يجوز اختراع دعوة او ذكر
وما ذكره في الذكر هو احد اوجه ثلاثة حكاهما الرافعي من غير ترجيح
وصح النووي في زوائد الجواز للعاجز ومنعه للقادر **قوله** من
قاعدة التاخر في الشا في ما عتق والاصح لقوله في التشهد في الصلاة اعلم
موضع اشهد من الجواز للامام انتهى **قوله** من قاعدة التاخر ولو
اشترك جماعة في قتل صيد ثم نضب بكم **قلت** ولعله اراد ما في اصل
الروضة من انه ان اشترك محرمون في قتل صيد حرم او غير
لزمهم جزاء واحد ولو قتل القار صيدا لزم جزء واحد وكذلك
اكثر كسب محظور او خرق عليه فدية واحدة ولو اشترك محرم وحلال
في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ولا شيء على الحلال والله اعلم
قوله الكحل او القسط الى قوله

قطعة بعبارة كلام

وصح النووي ان كل واحد منهما يكون من الكحل الالف وهو غير
ما يشهد الى الذهن من التوزيع انتهى **قلت** وفي هذا تصنيف للشيخ
صاحب عقود الجواز واختصره وسماه عقد الجواز في عقد الوهن والعنان
قوله من قاعدة التاخر على الحقوق لا يقدم احد على احد الملتج فان
مات اثنان احدهما جرحا قبل الاخر وهناك ما يكفي الاخر
قالوا لا الا اذا وجد عند موته حكاة الروياني عن والدك ولو كان وجود
الماء بعد موتهما لا يقدم اول منهما بل الرجوع الى معرفة افضلهما
واورعهما فيقدم فان تساوى ياخير كذا في الشيخ وغيره صوابه اقرب

فقد قال الشيخان وان ما قاما معا واحدا لما جرد مؤلفهما فافضلها
اولى فان استويا اقرع بينهما قاله المصنف والقياس ان يلحق بذلك
ما اذ لم يعلم المعية او علم الترتيب او جهل السابق والاشي والاقراب
اعتبار الافضلية بعلية الظن بكونه اقرب الى الرجاء فلا يقدم بالحريه
والنسب كما ذكره ولو تعاقب سببا هلاكه بان غير ثم يخرج من بعض في
الاصل بعله **قلت** ولعله اراد ما في الروضه انه متى اجتمع سببا هلاكه
قدم الاول منها لانه المهلك اما بنفسه واما بواسطة الثاني
فاستبهر التردية مع الحفرو اذا حفن بئر في عدوان او مضى سكرينا
ووضع آخر نجرا فتختر النجس فوقع على البئر وعلى السكين فمات
فالضمان متعلق بوضع النجس لان التعثر به هو الذي الجاه الى الوقوع
في البئر وعلى السكين فكانه اخله فرداه وصار كما لو كان في
يد سكين فالقي عليه رجل انسانا فوجب المقصاض والضمان
على الملقى والله اعلم **قوله** من قاعدة تصرف الانسان عن طريق ثلاثه
اقسام وذكر القاضي الحسين وكاتبه ويصح عزله قال القاضي
فقلت له لو كان نيابة لم يهلك بالموت ولما بعد قضاءه على
المسلمين كذا في النسخ وفي خط المصنف ولعله على الامام ويدل
عليه قوله بعد قال نظر المسلمين وفي الديات عن فتاوى البغوي
ان الوكيل في استيفاء المقصاض اذا قال قبلته لا عن جهة الموكل
بل عن نفسي لزم المقصاض ويتنقل حق الموكل للدين وللتركة

والخطيب هين ويلغز به

والخطيب هين ويلغز به فيقال وكل في استيفاء المقصاض فاقصى
الوكيل فاقصى منه واخذ موكله الدين من بركة الذي اقص منه
الوكيل **قوله** من قاعدة تصرف الحاكم هل هو حكم وفي حاشيته الكافية
لنفي يجوز العقد بحضور فاسقين **الح** **قلت** الحاشية على
الكافية لمصنفها ابن الزرقه رحمه الله والله اعلم **وقوله** لو زوج
للنفي الصغير يدل عليه قوله ولو حكم فيه بعد الترويج حاكم آخر
لا يستقيم الكلام بدونه والله اعلم **فان قيل** فقد بعضهم حكم الحاكم
بالقسمه **قلنا** ليس ذلك حكم منه ولهذا قال الشافعي لو زوج لمرء
يصح نكاحه كذا في خط المصنف وفي النسخ ولعله سقط منه بعد
زوج للنفي **قوله** ومنه لو اغتسلت من المجرع بعد ما
قضت شهوتها الى قوله فالقياس عدم الوجوب في هذه الصيغة
نظر فان الاصح وجوب الغسل فيمن القسم الذي يقدم فيه الظاهر
على الاصح لا المقتطوع به **قوله** من قاعدة تعارض الاصل
والاولى ان يقال اذا اجتمع في جانب اصلان او احد فظاهر وفي
جانب آخر ذلك او اصل فالظاهر فقط ان لا تعارض لان شك
الساوي ولا تساوي ولكن يعمل بالراجح اذا العمل به متيقن شرعا
وعقلا فكل من الامر من قول الشافعي فانه ذكر اذا تعارضت بينه
المباين رحمه الله كذا في خط المصنف وفي النسخ **قوله** فان الظن
كما اشراف بعض الطحاوية بخروج المني بعد الغسل وقضاء الوطء

نياسه بالاصل

كذلك يؤتى في رفع الحدث **قلت** وقال في المهمات نقل عن السائل
 انما قلنا بنقص الوضوء بالنوم مضطجعا لان الظاهر خروج الحدث
 وضد قان يقال فعنا يعني الطهارة فظن الحدث بخلاف عكسه
 انتهى **قال** فكان الرافعي المراد ما ذكره ابن الصباغ وانعكس عليه
 قال شيخنا الكمال ابن ابي شريف في شرح الاثرين واول ما في
 المهمات حمل كلام الرافعي على صورة واقعه وكلامه وهي اسف
 من لا يعتد بالجد يد اذ اجعل السابق من حديثه وطهارته ثم تذكر
 انه كان قبلهما متطهرا فانه يأخذ بالطهارة فيكون رافعا لحكم
 يعني حديثه الواقع بعد الطهارة الاولى بظن تاخر طهارته
 الثانية عنه ومستند هل الظن عدم اعتبار الجدي وقال
 شيخنا قاضي القضاة الكمال القادر رضى الله عنه وماله في شرح
 الاثرين سببه اليه ابن الرفعة المطلب مع زيادة وذلك
 انه نقل بعض شيوخه الوسيط ان ما ذكره الرافعي بعيد الى ان
 قال وما ذكره الرافعي لعله اخفى مما سنده كثر في الفرع لهذه المسئلة
 وهو ما رواه القاضي الحسين بن ابن الحداد من جواز الاحتياط
 في حدث الغيرة اذ اجاز ذلك ففي حديث نفسه اولى والاجتهاد انما
 يفيد الظن فصيح به قول الرافعي ثم قال في فرع يقيمها مع الجدل السابق
قلت وقد يحمل على هذه الالة قول الرافعي لان حديثه قد
 تحقق بالنوم ومع ذلك فقد اجري عليه الظاهر لاجل غلبة الظن

بالطهارة ثم قال بعد

بالطهارة ثم قال بعد حكاية كلام التولي الفاسق من يعتاد التجديد
 وغيره **قلت** وهذا ايضا يقوى ما ذكره الرافعي لان هذا
 لا يفيك قطعا بالطهارة بل ظنا ويحل كلام المطلق في هذه الحالة
 وما شاكلها انتهى **قال** شيخنا وفي الاعتذار الثاني دخل
 لاننا لم نرفع الحدث السابق الا بتعيين الطهارة اللاحقة **قوله**
 ومعناه لو قطع لسان صبي حين ولد ولم تظهر امة لصحة لسانه
 قال الرافعي قطع الاصحاب بان فيه الدير مع ان الاصل براءة
 الذمة ولم يعارضه شيء بل عارضه غالب حال الناس وفيه نظر
قوله لو اسلم فلم فاتاه به على صفات السليم المسلم فقد الحذر
 ميتة لا يلزم قبوله **قوله** ومنه لو تحت شاه سجدة راسها يشبه
 راس انسان وذيها يشبه ذنب الكلب فهي فتوى القاضي
 الحسين انها تحل لاننا لم نتحقق ان خالفها كان كلبا لعله سقط بعد
 كان انسانا كذا في خط المصنف وفي النسخ او يقدس اي لم
 يتحقق ان خالفها كان انسانا او كلبا لتردد الخلل بينهما **قوله**
 ومنها لو شك في صلاة يوم من الايام هل صلاها ام لا قال
 الرويان ان كان مع بعد الزمان لم يعد لان الانسان لا يقدر
 على ضبط ما وقع منه في الماضي ويغيب كذا في خط المصنف
 وفي النسخ وفي نسخة ويعسر عليه تذكره وان كان مع
 قرب الزمان لم يشك في آخر الاسبوع في صلاة يوم من

اوله وجبت الاعادة الى آخر المسئلة **قلت** يخالف ما في شرح
المهذب لو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه ام لا لم يلزمه
قضاؤها فلو قضاها ثم تبين انها كانت عليه لم تجزئه بلا
خلاف والله اعلم **قوله** ومنها لو جرح صيد افق
ثم وجده ميتا ولم يدرا انه مات بحسب اخته او سبب آخر
فالواجب جزا مكامل او ضمان الجرح فقط كما لو علم انه بعيب
آخر قولان قال في الروضة قلت اصحهما الثاني وهو مشكل لانه
وجد سبب عكس احواله الموت عليه وهو للجرح **قلت**
لا اشكال لان الجرح احق الثاني قال القسيري تقديم الاصل
على الغالب رخصه الى آخره كذا في خط المصنف وفي الشرح
قوله من قاعك تعارض الاصلين يخرج منه قولان في كل
صورة ولو رمى بحصاة وشك ان حصولها في المرمى بالاستئذان
او بحركة الخلل فهل يحسب وجهان بناء على مقابل الاصلين
قال في التهذيب **مقتضى** هذه العبارة عدم الاجزاء لتقابل اصيلي
بقاء الرمي عليه بحصول الحصاة في المرمى مستندة الى فعله ككوت
حارضة الشك في انها حصلت في المرمى بمجرد فعله وبغاوثة
الوثوب او حركه الخلل قال بعضهم وعبارة التهذيب الخ في
الرمي ولو وقعت في محل او غرق بعير او ثوب انسان او على
الارض او استندت الى المرمى جائزه لانه حصل في المرمى

بقوة فله ولعلم تستثنى

بقوة فعله ولعلم تستثنى بل انتفض الخلل او حركه هو الخلل او نفى
صاحب الثوب ثوبه فحصلت في المرمى لم يحسب وكذلك لو في كم
الرمي فنقضه ولو شك في حصولها الى آخره انتهى **الاستئذان**
الوثوب من قولهم استثنى الفرض قص واستثنى اضطرب
وسنن الا بل ساقها سريريا وسنها رسالها ترغى **قوله**
ونظيره اذا ادخل رجله الخلف واخذت قبل مستقرها لا
يجوز المسح **جوابه** **الروضة** اذا ادخل الرجل قدم الخلف او مسح
فشرطه ثم انزل القدم من شعرها ولم يظفر من محل الفرض شيء
ففي الصورتين ثلاثه اوجه الصحيح جواز المسح في الثانية
ومنع في الاولى والثاني يجوز فيهما والثالث لا يجوز فيها
وهي اوضح من عبارة المصنف فيهما زيادة عليها وقوله ولو اتفق المترافعان
اي الراهن والمرتهن في البيع والرجوع اى وعلى الرجوع في الاذن
وقال الراهن تصرف قبل الرجوع فالقول قول المرتهن في الاصح
عنده الاكثرين **قوله** ولو طلق زوجته ثم عاشرها ومضت ثلاثه
اقل وانقضت عدتها في الطلاق البائن دون الرجعي على
اشبه الاوجه قال الفقهاء والبعوى ولا رجعة له بعد مضي
الاقرار وان حكما بان العك لم تنقض لها اخذا بالاحتياط
من الجانبين المعروف المنقول من المذهب ان له الرجعة
ما بقيت المعاشرة لبقاء العدة ولا لحقها الطلاق

بالاشتهار في روم المعاشرة ام لا **هذا** اما نقض كلام الأئمة
 قديمها وتلويحها وسبق من تعليق البغوي التصريح بأنه تصح
 الرجعة وان مضت على ذلك سنون كثيرة هذا هو المذهب
 هذا الفظه كما سبق وقال الاذرى في القوت ووقع في المحرر
 قالوا وليس له الرجعة لا في الاقراء ولا في الاشهر وان لم يحكم
 بانقضاء العلة وأخذ هذا من تصريحه في شرحه الصغير بنقل
 ذلك عن الأئمة واصل هذا انه حكى في شرحه الكبير ان البغوي
 قال في فتاويه الذي عنده انه لا رجعة للزوج بعد انقضاء
 الاقراء والاشهر وان لم تنقض العلة بسبب المعاشرة
 اخذا بالا حياط من المجابين كما لو وطئ الرجعية
 بعد مضي قر من وقت الطلاق بثلاثة اقراء من وقت
 الوطء ولا تجوز الرجعة في القر الثالث منها قال
 الرافعي في فتاوى القضاة ما يوافق ذلك ونسب في
 الروضة ونسب ابن الرفعة ذلك للبغوي والقفا وحلية
 الرويان وهو مختص بذلك من كلام الرافعي **اذا عرفت هذا**
 فاعلم ان الذي في فتاوى البغوي لفظة اذا كان يعاشر
 زوجته معاشرة الاقراء قال اصحابنا لا يحكم بانقضاء العلة
 وان مضت لها اقراء وله الرجعة قال والذي عندي وذكر
 ما نقله الرافعي عنه كذا رأيته فيما لا احصى من النسخ بالفتاوى

في زمان

ك
 ٤

في ازمان متفرقة وكذا سبق عن تعليقه ان المذهب له
 الرجعة وان ابدى من عند نفسه المنع فكانه سقط على
 الراعي نقل البغوي عن الاصحاب ان له الرجعة وزاغ
 بصر عنه والالذكر وقد صرح شيخه القاضي الحسين
 بثبوت الرجعة في فتاويه والصبي في شرح مختصر
 الجويني قال وان امضى على المخالطة سنون وهو قضيه
 اطلاق كلام الاصحاب السابق قس ديا وما ابداه البغوي
 عن نفسه مع مخالفته لكلام الاصحاب ضعيف وليس
 كما استشهد به واما قول الرافعي في فتاوى القفا على
 ابواب الفقه اى قوله ما يوافق ذلك وقعت على نسخة فيها
 فلم اسد ذلك فيها نعم صرح بأنه لا رجعة له بعد الاقراء
 اذا احسب ديار من المعاشرة من العلة وهو واضح ومفهوم
 يوافق كلام الاصحاب واجوز ان الالتباس حصل
 من هذا الكلام

سلفنا سقطت رقة

قوله الثامن قد يجب الشيء ولا يسقط لتعارض مقتضى
والمانع فيعمل بكل منهما **ببر** في صوتهما الزوج عبد
بامته هل وجب المهر ثم سقط اوله يجب اصلا
وجهاً ارسال الخلاف والاصح كما يؤخذ مما سذك
عدم الوجوب قال الولي العراقي في تحرير الفتاوى
قول التنبيه المستحب ان لا يعقد النكاح الا بعد اتي
فيه امور احدها انه لوهم استحباب على قول المنهاج
ليس تسمية في العقد فانه اقتصر على مجرد التسمية كذا
قل وفيه نظر فانه لا يلزم من عقد النكاح به لزومه
في ذلك كالمنهاج **ثانيها** اقتصر التنبيه والمنهاج على
استحبابه ولا يلزم من ذلك ان يكون تركه مكروهاً وذكر
الماوردي والتوفي انه يكره اخلاء النكاح منه **ثالثها** تناول كل ما
ما اذا زوج عبد بامته وهو الجديد كما في الروضة وحكا في القيمة
والطلب عن الاصحاب وذكر النشأى انه كذلك في النسخ المعتمد من
الرافعي وانه الحق قال في التوقيف وهو منافع في المقامين اما الاول
فان الذي في نسخة والده الشيخ عن الدين النشأى وقد احكم مقابلهما
على عدة نسخ وهي اتفق النسخ ان الجليل عدم الاستحباب
والنسخة التي اخذت منها النووي نسخة البادرانيه وليست
معتمد قال وهذا ما ذكره الوالد رحمه الله ان الاكثرين نقلوه
وقال ان قول الروضة الجديد الاستحباب تبع فيه بعض
نسخ الرافعي وليس بصحيح قال واما الثاني فالذي

يظهر من جهة الفقه اننا قلنا لا يجب راسا وهو الا مخرج
 فلا تستحب التسمية وذكره اخوان الكذب وان قلنا لا يجب ثم يسقط
 فيه احتمال لعدم الفاتك ودعوى ان به يتميز عن السفاح
 لا ينفصحه لان التميز حاصل من مريد وشاهد عدل
 واجاب وقبول **انتهى** وكذا قال شيخنا الاسنوي في الفسخ ان ذلك يعكس على
 النووي قال وهو غلط لا شك فيه فان الموجود دلالة المذهب
 ان الاستحباب هو القديم صرح به ابن الصباغ والمتولى
 والرويان ابن الرافعة وحكي في التوضيح انه نقل عن الشافعي
 انه رضى في الاملاء وهو من الجديد فيما يترشح على الاستحباب
 فيكون له في الجديد قولان وانما اليه في المبسوط فهم كلامه
 في حكاية التقدير والشامل واليتمه والبيان وغيرهم عن الاملاء
 انه يستحب ونقله المتولى هنا وجوب التسمية فقال وقال
 في التقدير واذا زوج عبدا امته فلا يجوز الا ليهود ومهر
 وان كان هو تلك المهر للسنة ذلك **انتهى قلت** ونسخته الشيخ
 عز الدين الشافعي القاسم اليها الشيخ تاج الدين ابن السبكي
 رحمه الله تعالى قد من الله على شيخنا الذي في اصلها ما صورته
 ويجوز ان ابن وجع امته عبدا الصغير او البالغ وحينئذ
 فانه مهر ولا استحباب ذكره قولنا
 الجديد انه لا يستحب وعلى هامشها بخط
 الشيخ عز الدين المشار اليها ما صورته
 في بعض النسخ والجديد استحبابه والحكمة الشامل

والبيان ان القديم

والبيان ان القديم استحبابه لانه من سنة النكاح والجديد
 ان شاء ذكره وان شاء تركه لانه لا فائدة في ذكره قالوا وهذا
 اصح قالوا وحكي اصحاب ابي حنيفة انه يجب ذكره ويسقط
 لئلا يخلو النكاح من مهر قال وليس يصح اذ لو وجب المهر
 لوجب للسيد على عبده ابتداء وهذا لا يجوز **انتهى** وقال في
 المهمات بعد حكاية كلام الشيخين وذكرهما اللوحين من مسلين
 حكاية عن الشيخ ابي حنيفة هل يقول وجب المهر لحرية النكاح
 ثم يسقط ام لا يجب اصلا فيه وجهان الاصح عدم الوجوب
 صحيحه في النهاية والحاوي وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير
انتهى والحق من الولي العراقي كيف نقل عن شيخه الاسنوي
 كلامه في التقيق ولم يتعرض لما في المهمات مع ان ذلك بين
 عينيه **تبينه** على الرافعي مواضع في تمثيله العبد الصغير اذ لا
 يصح الا على المرحوج وهو اذ له اجابة على النكاح
 قليلا من **قوله** ومن فوق الخلاف انه لو
 اعتبقها السيد اي الامة التي زوجها من عبده قبل
 الدخول فان قلنا لا يجب شيء اصلا وجب بالدخول
 لانه خارج عن ملك السيد وان قلنا وجب ثم يسقط
 لم يجب الدخول لانه كالمستوفى **انتهى قلت**
 الذي في المهمات الجواف فائدة عكس ما ذكره
 المصنف فقال فائدة هذا الخلاف **كما**
 حكاه شيخنا جمال الدين الوجيز عن شيخه

الظهير الزماني فيما اذا اذوجه لها وفوض بضعها فقال الزوجتك
زوجتك بلا مهر ثم اعتقه ثم وطئها وهو حر فان قلنا بعدم
الوجوب فلا شيء للسيد على العبد وان قلنا وجب وسقط
فلسيد عليه مهر المثل لانه لما وجب في التنويص بالدخول
وهو حينئذ حر فلا سبيل الى سقوط ما وجب لسيد عليه
فان المصنف في القاء دم بعد نقله عن الهومات الذي حكاه بعض
المتأخرين من الظهير الزماني خلاف ما سبق وهو فيما اذا
اعتق العبد او اعتقه جميعا فطلق قبل الدخول فان قلنا لا يجب
شيء وجب الا بخلاف النكاح من المهر كما قلنا في المفوضه وان
قلنا وجب ثم سقط فلا كما اذا استوفى **انتهى** قال شيخنا
الجلال البكري وهذا النقل الثاني هو الموافق لفائدة الخلاف
عند التامل ويبحث في المطلق على عدم الوجوب **انتهى قوله**
التاسع لو قال لزوجه انت طالق للسنة او للسبعة
وهو جاهل بمعنى اللفظ او نطق بلفظ الخلع او النكاح
ففي القول بعد الشيخ ابي محمد بن عبد السلام انه لا يؤخذ بشيء
اذا لم يشعر به بدلوله حتى يقصده اى المدلول الى
اللفظ قال وكثير ما يحال الجاهل يعني الأغبياء الذين
لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل
بهذه القاعده وفيما قاله نضر فقد قالوا
فيما لو قال ونأت بالهمزة الجبل انه
كناية لانه ظاهر في الصعود بسوا كما

قائله عاميا او غير

قائله عاميا او غير **انتهى** قلت ويؤيد في ما وجه به
المصنف النظر في كلام ابن عبد السلام قال في التكملة ان المأورى
وغير حكى عن ابي سلمة ان ونأت بالهمزة الجبل مبيع في العام
الذي لا يعرف اللغة ولا غير ثم قال وهو قياس ما صحى
انتهى من الحاشيه قوله وان في نسخة ولو قال علمت الحد
ولكن ظننت ان ذلك القدر لا يسكن حد ولن منه
قضاء الصلوات الفائتة في السكر **انتهى** قلت فان كان
غير معتقد بالسكر لحق بالمجنون فلا قضاء عليه والله اعلم
قوله السادس للجهل والنسيان يعيد من نفى في حق
الله تعالى في المنهيات دون المأمورات الى ان قال
ومن فروعها بنص المصنف بعد نحو تلا ثم اسطر
ووجدت في بعض النسخ في البياض ما نصه لو فعل في
صلاة غيرهما ناسيا كان ادمركوها وقيامها وسجودها
لا يبطل ولا يشك ان الجاهل اذا قرب عهد بالاسلام
يعذر ايضا والجاهل بتحريم قليل الاكل في الصلاة كالناسي
لا يبطل صلاته بخلاف وكذا لا يبطل صلاة من تكلم ناسيا
ولو عاد من شيء التشهد الاول بعد انتصابه الى
القعود لم يبطل وكذا الجاهل بالتحريم **انتهى قوله**
وقد قال في الروضة جلس مع جماعة فقام وليس خفي

فقال له زوجته استبدلت بخفك ولبست خف غيرك فحلف
بالطلاق فلم يفعل ذلك حثت ان كان عالما الى قوله والا فقولوا
الناسي عبارة النوري ان كان ساهيا فعلى قول طلاق الناسي

حرف الجاء

قوله من قاعته الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخامسة
في حق آحاد الناس **كرها** امام الحرمين في مواضع من
البرهان وكذا في النهاية فقال في باب الكفاية ان عقد الكتابة
وللمعالة والاجارة ونحوها جرت على حاجات غير عامة
تكاثرهم كذا في بعض النسخ والذي في خط المصنف على حاجات
حاقه **قوله** ومن فروعهما شريعة ضامن
الدرك مع مخالفة لقياس الاصول فان البائع اذا
باع ملك نفسه فما اخذه من الثمن فليس بدين عليه
حق يضمنه كذا في خط المصنف وفي النسخ وصوابه
حتى يضمن بالبناء للجهول مع حذف الضمير **قوله**
وكذا التفتخر بين الضفين وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم لمن رآه يفعل ذلك هلك مشية يبعثها الله
الا في هذا الموضع المجهول في الحديث هو ابو جهم سماك بن
خزيمته الانصاري رضي الله عنه **قوله** وفي تصوير
اشكال لان الصورة ان كانت معسرة فالانظار واجب

والواجب لا يصح نذر

والواجب لا يصح نذر وان كانت في موسر قاصدا
للاداء لم يصح ايضا الى آخر ما ذكره بقى مالوكا
سأكت عن قصد الاداء او كان قاصدا غير ملزم بالآخر
فان التيسير على الموسر بتأخير ما عليه فيه فيصح النذر
والله اعلم **قوله** وصورة المصنف في الخادم المسئلة
بما اذا كان له دين على غائب واحسن من تصويره اذا
كان الدين لا سحنة له في الاداء ناجزا **قوله**
زاد ابن الرفعة ايضا قالته وهي مألوبة مباحة مشيا
نعم ذكر الاجل في مجلس العقد الى قوله قال ولا معنى للاستثناء
لان في الصورتين الدين لم يؤجل وانما هو حال ولكن
منع من المطالبة مانع قال الشيخ نور الدين المحلى اعلم
انه عمسك بما بحثه كغير جماعة من مشايخنا
فافتوا بصحة حوالة الناذر من له عليه دين حال
ويمكن المختار من المطالبة في المدة المنذورة وكذلك
صحح الوكالة منه بمطالبة الدين وان لو كيلة المطالبة
في المدة وفتروا بين الوصيه وهاتين بنزول الوارث
منزلة صورته وبان الشارع نظر الى انفاذ وصيته
ولم يفوت على الورثة مشيا بعد اعتبار الموصي بتأجيله
من الثلث وعلى هذا فلا تصح حوالة الورثة عليه قبل

مضى المدة كما لا يطالب وكيلهم فيها ولا يخفى عليك ان
ما اتوا به مستوجب ان اعتبر بالبحث وتمسك جماعة بظاهر
المنقول المتقدم فافتوا ببطلان الحوالة بالدين الحالى ومنع
مطالبة الوكيل وفروا بين ذلك وما فى الايمان بان تصحيح
الحوالة واعمال مقتضاها يبطل مقصود النذر من اصله
فابطلناه ولا كذلك ما فى الايمان الا ترى الى جعل الوكيل
فى النكاح كالموكل من كل وجه لما كان اثر الوكالة
حاصلا بمرمته للموكل فلم يحلف لا ينكح خنت
بنكاح وكيله ولا يخفى تكلف الضيق ولكن
من وقف مع الظاهر ان لا يلزم النادر بقبض المال
الذى نذر عدم قبضه ممن عليه اذا احضر له وطلب
براءة ذمته بقبضه ولا يقال يقبضه القاضى
الى انقضاء المدة لانه مؤجل ولم يستحق قبضه وقد
اجبروا خلافا فى وجوب دفع الخلل قبل المطالبة
ومقتضى كلام الروضة آخر باب الحجر الوجوب ومن
منتهى مع ظاهر المنقول هنا لا يجزى خلافا حيث
فتاوى انتهى **قوله** الثالث لا يثبت الامتياز وفى انفسكم
بغير وجهان وهو العكس ارسى الخلاف والاولى صحيح
فى الروضة كما صرحنا انه يحتاج الى فك الحاكم لحجر السفه

قوله الرابع

قوله الرابع ما ثبت بغير حاكم وهل ينفع حاكم على وجهين
وهو الصبي يبلغ رشيد اهل نزول الحجر عنه ومن
له عليه الولاية من اب او حاكم وجهان قال فى البحر
وقيل انهم ستة ^{فقه} امور احدها قوله ينفع صوابه
يفك الثانى قوله يعنى من له عليه الولاية كذا فى خط المصنف
وفى الشرح وصوابه فقد له عليه الثالث ارسى الخلاف
والاصح انه يزول الحجر عنه ببلوغه رشيد امن
غير فك حاكم الرابع قوله قال فى البحر وقيل انهم ستة
لوا فمؤله معنى **قوله** السادس المرد هل يصير محجورا
عليه بنفس الردة اولاد من حجر الحاكم قولان
حكاهما ابو حامد فى الجامع واذا سلم زال الحجر بلا خلاف
انتهى فيه امران **احدهما** ان فى كلامه حذفا بعد
قوله زال الحجر يتقدم بغير حاكم اى زال الحجر بغير
حاكم بلا خلاف **الثانى** ما اطلقه من الخلاف صحيح
فى الروضة الثانى منه وعبارتها فان قلنا يبقى ملكه
منع من التصرف نظرا لاهل الفى وهل يصير بنفس
الردة محجورا عليه ام لا بد من ضرب القاضى وجهان
ويقال قولان اصحهما الشافى ومن قطع به
به وخص الخلاف بقوله ملكه موقوف ثم على

الوجهين هل هو كسيفيه لانه اشهد من تصليح
 المال أم كسيف الفليس لانه صيانته حق غير وجهات
 اصحها الثاني وان قلنا لا بد من ضرب القاضى ولحق
 يضرب نفذت تصرفاته **قوله** السادس من الحجر الغريب
 قلت معناه ان يشترى من ماله حاضر وسلعة بقرن معلوم
 ويمتنع من ادائه الحجر الحاكم عليه في جميع امواله حتى يؤدى
 الثمن اذا كان البايع قد سلم البيع وكذلك المستاجر ايضا
 اذا سلم الاجرة الى المؤجر وانتفع من تسليم العين المؤجرة
 الحجر عليه فامواله كذلك والله اعلم **قوله** الثاني عشر
 الحجر على الشريك في حصته قبل اخذ قيمتها اذا اعتق
 شريكه حصته وقلنا بتوقف العتق على اداء القيمة اى
 وهو راي مرجوح فاذا تصرف المالك ببيع او غيره ففي
 صحته اوجه اصحها عند الجمهور كما قاله الشيخ الا يصح
قوله الرابع عشر اى النوع الرابع عشر اذا قصر ثوبا او
 خاطفه باجرة وقوله الخامس عشر اذا استؤجر على
 صبغ ثوب امتنع على مالكة بيعه قبل الصبغ صرح به الرافعي
 في البيع في الكلام على البيع قبل القبض لان الاجير يستحق
 العمل بهما استقر به الاجرة تابعة عليه النوى والنهتان
 بين واحد فتامله وهو الحجر على المؤجرة العين التي استأجر

شخصا على العمل فيها

شخصا على العمل فيها فتامله **قوله** السادس عشر اذا اشترى
 شيئا بشراء فاسدا واقبض ثمنه فان له حبسه الى استرداد
 ثمنه على قول فليمتنع على هذا على مالكة التصرف فيه قبل رد
 الثمن **قلت** وكذا في بيع ما اشتراه بغيره كان له حبس البيع الى
 قبض الثمن والحجر على البايع في بيعه والحالة هذه كما ذكره الرافعي
 في الكلام على البيع قبل القبض بطلا عن اليقظة والله اعلم
قوله الثامن عشر اذا ركب العبد المأذون الديون فانه
 يمتنع على السيد التصرف فيه بغير اذن الغرماء **قلت** وكذا
 الحجر عليه اذا جنى لحق الحجر عليه والله اعلم **قوله** التاسع عشر
 نفقة الجارية اى المروجة اذا اخذتها من زوجها للسيد
 فيها حق الملك ولها حق التوثيق كان نفقة العبد تتعلق باكتسابه
 والملك فيهما اى اكتسابه للسيد ويمتنع عليه بيع المأخوذ
 قبل تسليم البذل اى المأخوذ من العبد قبل تسليم نفقته
 الزوجة **قلت** والذات التي استحققت المعونة بالحل والاقراء
 ان تعتد فيها لا يجوز بيعها لان حق المرأة متعلق بها والملك في مملوكة
 بخلاف علة الوفاة لذا قاله الاصحاح **بقى على المصنف** مسائل
 من الحجر بنه عليها في المعصاة منها غنم مال من استرق
 وعليه دين فاذا كان على حريم دين فاسترق وله مال ثم غنم
 الذي اسيره او غنم ذلك المال فانه الحجر عليه فيه ويوفى منه

دين العبد وان زال ملكه عنه لان الرق كالموت كذا ذكره
 الرافعي في كتاب السير والجبر على المشتري في المبيع قبل القبض
 ذكره الجرجاني في الشافي والجبر على الاب اذا وجب على الابن
 الاعفاف كملكه جارسه ومن اغر بها الجبر على الاب يمنعه من
 عتق السرية التي عقد بها وله بعد طلاق زوجته ثم زوجة
 على وجه انتهى و اذا قال الشريكان للعبد المشتري ان
 اذمتنا فانت جبر فلا يعتق العبد مالم يموتا جميعا اما على
 الترتيب واما معا واحد الموتين واللورثة فلمهم التصرف فيه
 بما لا يزيل الملك كالا استخدام والاجارة وليس له
 بيعه لانه يستحق العتق بموت الشريك وقيل لهم بيعه لان
 احد شقي العتق لم يوجد واذا اشترى دابة وانفلت اثم اطلع
 على عيب بها وكان قلع الفل يؤدى الى تعيب الدابة فردها للمشتري
 وترك النعل للبايع فانه يجبر على ثبوته وليس للمشتري
 ضم النعل ثم الاشبه ان النعل لو سقط يكون للمشتري
 فيمنع بيعه على المشتري كمن سكن لعبد كما تقدم واذا
 اعاد ايضا للدفع فانه لا يرجع فيها قبل ان يبلى الميث
 لما فيه من هتك حرمة الميث بالنكاح ولو اراد بيع
 تلك البقعة لم يجز فيها له ملة البقاء واذا افل العاصب
 بالمغضوب ما يقتضى اتبعاله اليه كما لو حمله بما لا يميز

فكالبعض السادس

فكالبعض السادس فانه يجب قوله من قاعة حديث النفس
 له خمس مرات قال المحققون وهذه المراتب الثلاثا يعنى
 الهاجس والخاطر وحديث نفسه وهو ما يقع مع التردد
 هل يفعل او لا لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها اجر سيئات
 له في او اخر الكتاب ما ينفي هذا فانه قالت قاتل القواعد
 التي يختم بها حديث النفس الوارد من غير استقرار
 في القلب معفو عنه في الشر مكتوب في الخير قوله فما بال
 المقتول قال انه كان حريصا على قتل صاحبه ففعل بالحرس
 هذا يفهم انه لو كان مراده الدفع عن نفسه حتى لو اسدفع
 بغير القتال من كف او تبرس فكف عنه لم يكن مواظبا
قوله من قاعة الحدود يتعلق بها مباحث الى ان قال
 والذي لله تعالى يلزمه احدها يجب الحفاظ الانسان
 وحده الزنا هذا في المرأة لا على عموم الشتم على النوعين
 كالسرقة فلا يقبل في مرجوعه عن القدم الى ان قال ووجه
 النع ان حق الله في القطع بتعالحق الادمى كذا في خط المصنف
 وفي المتن ولعله سقط قبل بتعالحق الادمى فليتأمل
قوله وقال الرويانى قيل تجب الطهارة عند دخول وقت
 الصلاة الى ان قال فان عبادات الابدان لا يجوز تقديرها
 مقصورة على وقت دخولها هذا تمثيل وجوب الطهارة

بدخول وقت الصلاة **قوله** ويختص الحدث الدائم بسنة شروط
الحاق قال ونية الاستباحة على المذهب ظاهر طلاقه انه
يكفيه فيه استباحة الصلاة سواء قصد الفرض او النفل
او اطلق وليس كذلك بل حكم فيه دائم للحدث حكم بينه المتيقن
حرفا محرف وهو انه ان نوى استباحة الفرض
استباحة والايملا على المذهب كما ذكره الرافعي في كتاب الوضوء
وانغفلته الروضة وهي مسئلة مهمة **قوله** من قاعدة الحد
لا يدخل تحت اليد والاستيلاء وما يتأبى بالحر البالغ
وما في يده من المال فلا يدخل في ضمان الغاصب لانها
في يد الحر حقيقة فان كان صغيرا او مجنون او جانا فكذلك
في الاصح كذا في خط المصنف وفي النسخ والصواب حذف
فوجها فلينما مل **قوله** من قاعدة المصنف والاشاعة هي
اربعة اقسام الاول ما نزلت على الاشاعة قطعا
كما لو كان له على غيره عشرة دراهم فاعطا عشرة عددا
فوزت فكانت احدى عشرة كان الزائد للمقبوض منه على
الاشاعة ويكون مضمونا عليه لانه قبضه لنفسه جزم به
الرافعي في باب الربا وافق بعض فقهاء العصر فيما اقرض
من شخص الفا وخمسمائة فوزن له الصا وتما ثمانية قسطا
ثم علم بذلك وادعى المقرض تلف التلاتة الزائدة انه اى

فللم انه اذا لم يوجد

فالحكم انه اذا لم يوجد منه تقصير فاللازم له عن المبلغ الذي
احضر مائتا درهم وخمسون درهما لان كل مائة في خمسة
اسداسها مقترض وسدسها امانة شرعية فالذا هب
على الحكم الامانة سدس التلاتة المقرضه والباقي لازم له
بطريق القرض واستشهد لها بصورة القراض الآتية ولم
يستحضر النفل المذكور انتهى كذا في النسخ عن المبلغ الذي احضر
ولعله الذي قبضه فلينما مل **قوله** قلنا اشار بقوله وافق بعض
فقهاء العصر الى آخره الى شيخ الاسلام البلقيني ووجدت
بخط بعض تلامذته ما صورته سمعت شيخنا المشايخ اليه يقرر
فتواه بان لا يمين ما هو امانة بقسمة شرعية بل هو الذي
اقترن التلاتة وهو قسم لنفسه وغيره فهو محمول على الاشاعة
فلذلك اجاب شيخنا بما اجاب امام مسئلة الرافعي فانه ليس فيها
انه افترز ولان المقرض هو التالف **فان قلت**
وجه التالف انه قال ان الزائد امانة والرافعي قال انه
ضمان **قلت** وينص والده اعلم **قوله** ومنها الواضى لبعض
لوارثه وكان بينهما مهايأة فان قلنا اى وهو مقابل له
الاظهر من قولي الشافعي لا تدخل النادرة في المهايأة
كذا في خط المصنف وفي النسخ اولم يكن بينهما اى الوارث
والبعض مهايأة فقال الشيخ ابو علي ان انتهىنا الى ذلك

ابطلنا الوصية ايضا بان البعض فيها وفي نسخة منها يعرف
الى مالك الرقبه وهو الوارث وذلك غير جائز فبطلت
الوصية واشتار الامام وفي نسخة وايد ااحتمال الى انها
تبطل فحصة الوارث وتصح في حصة الشخص فان
التبعض ليس بدعا في الوصايا كذا في خط المصنف وفي
النسخ حصة التبعض والصواب الموضع **تفنيها** **ب**
الاول قوله بدعا بكسر الباء اي مبتدعا اي ليس التبعض
مبتدعا في الوصايا اي مبتدعا يقال ابتدع الشيء ابتداءه
الثاني الاظهر من قول الشافعي دخول النادر في
المهاياة قال في اصل الروضة مانصه فزع قال او ليست
لنصفه المر او لنصفه الرقيق خاصة ففي القفال بطلان
الوصية قال ولا يجوز ان يوصى لبعض شخص كما لا يبرأ
وقال فيه يصح وينزل تقسيم الموصى منزلة المهاياة فيكون
الموصى به للسيد ان اوصى لنصفه الرقيق وله ان اوصى
لنصفه الحر قال النووي قلت الاصح الثاني
والله اعلم **الثالث** قال في اصل الروضة ايضا تبرر
الامام فيما اذا صرح بادراج الاكساب السادس في
المهاياة انها تدخل قطعا ام تكون على الخلاف قال النووي
قلت الرابع طرد الخلاف مطلقا لكثرة التفاوت والله اعلم

قوله الثالث مانزلوه

قوله الثالث مانزلوه على المصير قطعا الى ان قال ومنها لو
اوصى بثلاث عبد بينه وبين اثنين ان وفيه ثلث ماله
نص عليه الشافعي وجدت بخط بعض تلامذة البلقيني ما
نصه ارحال هذا الفرع فيما نزلوه على الفزع قطعا مردود
فان الخلاف شهير في الشرح والروضة وغيرهما قولان
على طريقة او قول ومخرج بل ربما قطع فاعطعوا بالاشاعة
انتهى قلت لم يحكم في الروضة خلافا في المسئلة المذكورة
في باب الوصية **قوله** ومنها عبد مشترك بين مالكين
وكل احدهما صاحبه في عتق نصيبه فقال نصفك حر ولم
يرد نصيب شريكه بل اطلق فعلى اي النصفين يحل وجهان
قال النووي اقواهما الحل على المملوك لا الموكل فيه **قلت**
وقد يوجه بان يصرفه فيما هو ملكه اتم فكان العمل عليه
النسب انتهى **فيه امران احدهما** ان قوله نصفك مع الاطلاق
وجود الكافي قد يشترط الحل على خطاب الشريك بالعتق
وليس بمراد فكان ينبغي ان يقول كما في الروضة فقال الوكيل
للعبد نصفك حر **الثاني** مانسبه للنووي كما هو في الكفاية
عبر بالاصل بدل الاقوى فقد قال في الروضة في باب
العتق وكل شريك في عتق نصيبه فقال الوكيل للعبد
نصفك حر فان قال اردت نصيبي قوم عليهم نصيب شريك

وان قال اردت نصيب شريكي قوم على الثاني نصيب الوكيل
وان اطلق فعلى ايها يعمل وجهان حكاهما في الشامل قال
النووي قلت لعل الاصح حمله على نصيب الوكيل والله اعلم
وجز من الفتاوى بما يحتمل النووي ولو قيل بالتحديد كما قيل به
بين العبدین لكان متجهاً وعلل الرابع بتعليل واضح وهو
ان اعتناق الوكيل عن نفسه مستغن عن البينة ويقتضى
ان اعتناق الوكيل عن نفسه مستغن عن البينة ويقتضى
هذا التعليل للجزم بادشروط فيه الوكيل اذا اعتق عن
موكله لكن يشكك عليه ما نقله الشيخان ان وكيل الطلاق
لا يحتاج اليه ايقاع الطلاق عن موكله وفرق بان
دصره هنا متردد بين امرين احدهما بطريق الامسالة
فلا ينصرف عن الاصل الى العارض الا بالنسبة للوكيل في
الشراء ولا ينصرف عنه الى موكله الا بالنسبة فوكيل الطلاق
كوكيل البيع ولم يشترطوا فيه البينة **قوله** ولو قال احد
الشريكين اعتقت من هذا العبد النصف فهل يختص
بجانبه او يشيع في الجانبين فيه الوجهان ولا تظهر
له فائدة هنا لانه اذا اعتق شيئاً من ملكه سرى
الى بقية نصيبه والى نصف شريكه الا اذا كانت
موسرة فنقل عن قاضي القضاة شمس الدين القاياني
مرحمه الله ما نصه اذا جعلناه تصرفاً في جانب فليس

هناك

هناك تصرف فضولي وعقود الباقي وهو النصف مثلاً تصرف
شرعى الزمة الشارح له وان جعلناه تصرفاً من الجانبين
فخصته عتق بعضها بانتشاء وبعضها بتصرف شرعى الزمة
ووقع منه في حصته شريكه تصرف فضولي فيبطل وعتقه
عليه عند اليسار سارية تصرف شرعى فافهم حقيقة
المقام يظهر لك سره ولا تغتر بقول المؤلف لا تطهر له
قائمة هناك كيف وعلى الاول بقول عبارة صححه كلامها
لاخلل فيها بخلاف الثاني انتهى **قوله** ومنها لو قال
لزوجه قبل الدخول انت طالق على نصف صداقك
اما ان يقول الذي تملكه الآن والذي املكه او يطلق
فان اطلق فيها قولان الحصر والاشاعة والاصح قول
الحصر فعلى هذا يصح في نصفها ويقع الطلاق ويرجع الى
الزوج في جميع الصداق النصف بالطلاق اى قبل
الدخول والنصف بالخلع وان قلنا بالاشاعة وهو
مقابل الاصح رجوع له بالنصف وهو قد خالفها على
شيء وتملكه وشيء لا تملكه فرجع الى مهر المثل انتهى
فالذى ترجع به في هذه الصورة نصف مهر المثل مضافاً
الى نصف نصيبها من الصداق صرح بذلك في الروضة
قوله ومنها اذا قال قارشتك على ان نصف
الزوج لك صح في الاصح اولى لم يصح فلو قال خذ المال
قرضاً بالنصف وأطلق فكلام سليم في المجرى يقتضى

ان فيه وجهين وقال ابن الرفعة في المطلب الاشبه الصحة
تنزيل على شرط النصف للعامل واذا قلنا بالصحة فقال رب
المال اردت ان النصف لي فيكون فاسد اذ ادعى العامل
العكس صدق العامل لان الظاهر معه وهذا يخالف
ترجيح النووي في التي قبلها يعني في مسألة ما اذا باع
ذراعا من ارض يعلم ان فيها عشرة اذرع واختلفا فقال
المشتري اردت ذراعا مشتاعا فالعقد صحيح وقال البائع
بل اردت معينا فان اخرج الاحتمالين عند النووي تصديق
البائع لانه اعرف بمبراده قلنا فرق بينهما بان
في مسألة القراض لا يختلف الغرض فالصحيح اول
لجلافة في مسألة البيع والله اعلم **قوله** ومنها
سجل له زوجتان او اكثر حلف بالطلاق ولم يبين واحدة
منهن وحدثت افي النووي بان له التعيين في واحدة منهن
ولا طلاق على الباقيات لانه التزم الطلاق وذلك يحصل
بطلاق واحدة فلا يكلف زيادة وخالفه الباجي قال
يقع على كل واحدة طلقه لانه يقع بالحدث طلقه عليهن
على كل واحدة بعضها وتكمل انتهى قلنا المسألة
مذكورة في الروضة في اوائل كتاب الطلاق عن فتاوى
القاضي الحسين قال انه لو كان له امرتان فقال حلال الله
على حرام ان دخلت الدار قد دخلت طلق كل واحدة منهما
طلقه ويوافقه ما ذكره البغوي في الفتاوى انه لو

قال الحلال

لو قال حلال الله على حرام وله امرتان نسوة طلقن
كلهن الا ان يريد بعضهن لكن ذكر بعده انه لو قال ان
فعلت كذا فحلال الله على حرام وله امرتان ففعلت
احداهما لانه اليقين ويحمل غير محض تردد قال
النووي قدت المختار للجاري على القواعد انه
اذا لم ينوها لا تطلق الا احداهما واحداهن لان
الاسم يصدق عليه فلا يلزمه زيادة وقد صرح
بهذا جماعة من المتأخرين وهذا اذا نوى بحلال
الله على حرام الطلاق او جعلناه صريحا فيه وهو
ما صححه الرافعي عند من اشتهر عندهم لغلبة الاستماع
وحصول التفاهم به عندهم لكن صحح النووي انه
كنايه لان الصريح النافي وجود من ورود القرآن به
وتكرره على لسان حملة الشريعة وليس المذكور
كذلك اما من لم يثبت عندهم فهو كناية في حقهم
قطعا قال في المهمات سبق النووي الى هذا الترجيح
يعني فيما اذا لم ينوها بلفظ حلال الله على حرام لا
تطلق الا احداهما الشيخ ابن الصلاح في فتاويه
ورجحه الشيخ يعني النووي في فتاويه ايضا وقال
البلقيني وفي العتق لو التزم العتق وله عبيد لم يلزم
عتق الكل قطعا ولا يجري هذا الخلاف الذي حكاه
المصنف يعني النووي وظهر لي في الفرق بينهما

ان العتق لا انحصار له فيما يملكه الشخص حالة الخلف
بدليل انه لو ملك عبدا بعد الخلف جائز ان يعينه للعتق
ولذا يجوز التزام العتق وان لم يملك شيئا بخلاف الطلاق
فانه محصور فيما يملكه الشخص فامكن القول بوقوع الطلاق
على راي انتهى قال الشيخ ولي الدين العراقي هذا الذي
ذكره الشيخ رحمه الله تعالى محله في الالتزام بالتذمر
وفي الخلف بانه تعالى اما تعليق العتق على صفة فهو
كتعليق الطلاق من غير فرق انتهى **قال** شيخنا
للجلال البكري وماراه بتعليق العتق بالخلف من عبده
او عبيده او مملوكه فهذا كتعليق الطلاق بخلاف من
لا يملك رويقا اذا اخلف بالعتق انتهى **تلييه**
لو قال انت حرام ولم يقل على فهو كناية قطعا والله اعلم
قوله من قاعة الحقوق اربعة اقسام واما الاجل
فانما لا يورث لانه حق عليه لاله الخ ان قال وايضا فان
الاجل وان كان حقا ماليا لكنه صفة للدين والدين لا يورث
الى آخره اصل المسألة ان وارث المدين لا يرث
الا حقه من الدين **تلييه** تقدم في كلام المصنف في المؤنة
ما يدل على ان حق العيبة لا يورث **قوله** من قاعة
حقوق الله اذا اجتمعت فهي على ثلاثة اقسام ولو وصي
بمال او لى الناس الى ان قال وفي غسل الجنابة والغرض ثلاثة
اوجه ثالثها انها سواء فيقع ويقدّم غسل الميت والجمعة

الدين

على غيرهما من الاغسال الى آخره كذا في الشيخ سقط
لفظ غاسل بعد غسل اي يقدم غسل غاسل الميت
فقد قال في الروضة كاصلها واما الغسل من غسل الميت
ففيه قولان القديم انه واجب وكذا الوضوء من مسه
ولجديد استنجاياه وهو المشهور فعلى هذا غسل الجمعة
والغسل من غسل الميت أكد الاغسال المسنون
ثم النووي من رواية الجزم بترجيح غسل الجمعة على الغسل
من غسل الميت بانه لصلاة الجمعة **قوله** ولو اجمع عراه
فهل يستحب ان يصلوا افرادي او جماعة او يتخيروا
او هما سواء ثلاثة اوجه اطلق الخلاف والذي في
الروضة وهل يبين للقرء الجماعة ام لا ولي ان يصلوا
فرادى القديم الا نفراد افضل ولجديد الجماعة
افضل **قلت** هكذا حكى جماعة عن الجديد والمختار
ما حكاه المحققون عن الجديد انهما سواء وصورة
المسألة اذا كانوا بحيث يتباين نظر بعضهم الى بعض
فلو كانوا عمبا او في ظلمة استحب لهم الجماعة بلا خلاف
والله اعلم **قوله** والحق الثابت لعين اقوى
من الحق الثابت لغير معين ولهذا تجب ركاة المال
الموقوف على معين بخلاف غير المعين اي فانه
لا تجب فيه الزكاة **قوله** والحق المتعلق بالعين
اقوى من المتعلق بالذمة ولهذا قدم البائع من

المفلس بالسلعة على الغرماء وكذلك المرتضى يقدم بالموهون
قلت ومنه حق إرشاد الجناية مقدم على غيره من
الديون وإذا قال البائع لا اسم المبيع حتى أقبلت الضم منه
وقال المشتري مثله أجبر البائع لأن حق المشتري متعلق
بالعين وحق البائع متعلق بالذمة والله أعلم **قوله**
من قاعدة حكم الحاكم فيه مباحث قالوا حكم الحاكم في
المسائل المتخلف فيها يرجع للخلاف والصادر على سبب
أي والحكم الصادر على سبب صحيح ولكنه في محل مختلف
فيه ومختلف فيه فتقدم خلاف ولا دليل على رده أي
دلالة ظاهرة فنافذ ظاهره وباطنه أيضا **قوله**
من قاعدة الحل لا عند الشك في مال يدل دليل على تحريمه
وعند أبي حنيفة ما دل الدليل على صله وعلى هذه القواعد
يخرج كثير من المسائل المشكل صالها وبه يظهر وهم من
خرجها على أن الأصل في الاستبراء الحل والاباحه انتهى
الذي عرض به هو ابن السبكي كذا في النسخ وخطه
ولعله سقط قبل قالوا البحث الثاني فليتنامل **قوله**
من قاعدة الخلاف يتعلق به مباحث ومزاج أي من هنا
وهو أن تقدير المقسم به لا يقتضي عينا ولو لواء الخالف
لو قال صلفت لأفعلن كذا أو أقسمت لأفعلن فليس يمين
وإن لواء وغاية التقدير الذي قد مره الإمام والرافعي
أن يكون هكذا **قلت** أي تقديره ليس كمهدا قال

المقسم به

المقسم به مذكور صريحا لا تقديره فهو والثانية لا ت
الكلام يحتمل ما مراده **قوله** ولو كور أنت طالق
ثلاثا ولا ينيه وقع الثلاث لو قال إن دخلت الدار
فأنت طالق ثم قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم أعاده
ثالثا أي مرة ثالثة بلا ينيه فالأصح أنه يقع بالدخول طلقة
واحدة هذا ما صححه النووي في الفتاوى ولم ينج في
الروضة كما صلتا شيئا من الوجهين **قوله** من قاعدة
الحل يتعلق به مباحث الأول هل يعلم أم لا إذا قال وما
يتفرع على الصحيح أنه لا يستحق عليه مدة الحل إن لو كان
الموقوف عليه أي الحل محلة خرجت ثمرتها قبل خروج
الحل لا يكون له من تلك الثمرة شيء قطع به القوم أن
والبغوي وقال الدارمي في الثمرة التي لم تؤبر قولان
هل لها حكم المولوع فيكون للبنط الأول ولا فيكون للثاني
محتمل الثاني إذا البلقيني قال الصواب ما قاله
القوم أن والبغوي وأطلقاه في الحل **قوله** الخواص
خمسها السمع والبصر والشم والذوق واللمس الآخر
لم يتعرض المصنف في تفصيل الخواص لحاسه السمع مع
ذكره لها أولا في الأجمال **قوله** فاما اللسان والعمى
المتعلق به ظاهرة فاشبهه كذا في النسخ فاشبهه بالفا
وفي بعض النسخ فاشبهه وفي خط المصنف محتمل لأن

يكون فإني وإن يكون فليعلم **قوله** وأما الرأس
 فيمثل ترك الواجب المتعلق به بترك غسلها الواجب من
 الجنابة والحيض والسجدة وترك الخلق والتقصير
 في الحج والعمره ويمثل فعل المحرم بترك سترها في الاحرام
 كالدهن الى آخره فيه أمران أحدهما أن الرأس مذكرة
 وقد أعاد الضمير عليه مؤنثا الثاني أن فعل المحرم في الاحرام
 انما ستر الرأس من الرجل بها بعد سائر ما من تحيط وغيره
 كقلنسوة وعمامة وخرقة وعصابة وكذا طين تحفر في الارض
 الحاجه كدابة أو حوا ويرد فيجوز ويجب الفدية وأما
 المرأة ليس الخيط في الرأس وغيره الا القفايين فلا فدية
 ولا يمكن حمل كلام المصنف على المرأة اذ يجب عليها ستر الرأس
 وغيره من بدنها في الخلو وغيرها الا بعد ترك غسل ونحوه
 وتركه حرام ان ليس ذلك خاصا بحالة الاحرام فليتا مل
قوله كالدهن أي بمثل فعل المحرم بكذا كما أن الدهن حرام
 أي استعماله الحرام حرام في شعر رأس من رجل أو امرأة
 أو في لحية الرجل مطيبا كان الدهن أو غير مطيب كالزيت
 والسمن ونحوهما لما فيه من التزين المنافي لحديث المحرم
 اشعث أغبر أي شانه المأمور به ذلك ففيها لغته بالدهن
 المذكور الفدية وفي رهن الرأس المخلوق الفدية في الأصح
 لتأثيره في تحسين الشعر الذي يلبس بعده ولا فدية في رهن
 الرأس

فليها
 مع

رأس الأقرع والأصلع والأمرد ويجوز استعمال هذا
 الدهن في سائر البدن شمر وبدنه لأنه لا يقصد تزيينه
قوله من قاعة الخيل جائزة في الجملة قال الله تعالى
 في قصة إبراهيم عليه السلام من فعل هذا بالهتنا
 أنزل الظالمين قال بل فعلك كبيرهم هذا وخلصه بصفة
 واعتنا لصدقه **قلت** كذا في حفظ المصنف والنسخ
 وليست التلاوة كذلك فاعلم سقط لفظ الزان قال
 قال كبيرهم وهذا وقول لخصه بصفة كذا في النسخ وخط
 المصنف ولعله خلص نفسه أي خلص إبراهيم نفسه
 واحتال بصفة فليتا مل **ومن** الخيل قصة إبراهيم
 عليه السلام مع الجبار وقوله عن سائر ما سأله عنها
 فقال أختي إلى أن لخدمها هاجر أخرجها الجبار وألده
 أعلم **قوله** أو قد أجاز الخليفة الخيلة المحظورة
 ليصل بها إلى المباح وقد روى ابن المبارك عن علي بن حنيفة
 أن امرأة منكم أتته تزوجها وأنه قال لها أردي ليني ففسيخ
 النكاح **قلت** يجب القطع بكذب هذا قال الإمام
 أبان حنيفة رضي الله عنه في الذروة العليا من الدين
 والورع وكنت أحب المؤلف رحمه الله أن يخلى الكتاب
 من نقل مثله هذا والله أعلم **قوله** في الاستدلال
 على تحريم تعاطي الخيلة المحظورة وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها

ثم يا عوها وأكلوا ثمنها **لفظ** فخلوها بالحلم قال ابن الأثير
في النهاية جلست الشيخ واجملته أذاذته واستخرجت
دهنه وجملت أفصح من أجملت انتهى **قوله** قال
القاضي يعني أبا الطيب فاما الحيلة في الأيمان فضر بات
حيلة تمنع الخش وجملة تمنع الانعقاد فالذي يمنع الخش
مهربان أحدهما الخلع في النكاح وإزالة الملك في الرقيق
فإذا قال لها أن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فالحيلة
في دخولها أن يخالها فتبين ثم تدخل الدار فتخل
اليمن ويعقد النكاح عليها وإذا قال لعبد يعني من عبده
أن دخلت الدار فانت حر فالحيلة أن يبيعه ثم يدخل
الدار فيخل اليمن ثم يشتريه والحيلة العامة أسهل من
هذه وهو أن يقول لزوجه كلاً وقع عليك طلاق
فانت طالق قبله ثلاثا فمضى دخلت لم تطلق وفي الرقيق أن
يقول لعبد كلاً وقع عليك عتقي فانت حر قبله فدخل
الدار ولا يعتق **قلت** أما مسئلة الخلع فقد ذكرها
الأصحاب وأخذوه من أنه لو وقع لكان تعليقاً قبل الملك
وفيه نظر لأنها تعود بما يبقى من عدد الطلاق والطلاق
لو قيل بوقوعه فهو الملوكة الذي كان في النكاح الأول
تعليقاً قبل الملك فالقول بعدم عود الصفة فيه نظر
لأن التعليق والصفة كلاهما حال الملك وإنما تخلل بينهما
فليست نظر إلى أنها هل تمنع الوقوع أم لا انتهى **قلت**

في كلامه

في كلامه أمور أحدهما ما ذكره من أن تخلل اليمن بالدخول
بعد البيوتة تمثيل لا تقييد فإنها لو لم تدخل الدار حال
البيوتة ونكحها لم يقع عليها الطلاق المعلق على الإظهار
من قول الشافعي لأنه لا جأز أن يريد النكاح الثاني
لأنه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فتعين أن يريد الأول
والأول قد ارتفع **ثانيها** أن بينوتها بالخلع تمثيل
أيضا أن بينوتها بالفسخ كذلك كما جزمه الرافعي
هنا وفي الرد وهو **ثالثها** أن قوله والحيلة العامة
أسهل من هذه إلى آخره هذه المسئلة الدورية
المتسوبة لابن سريج وقد كثرت الخلاف فيها ولم يحظ
وأفردوا جمع من الأصحاب بالتصنيف كالشيخ أبي
اسحق والغزالي والكنيا المهراسي والشافعي وصاحب
الذخائر وابن السكوك وغيرهم وحاصله أنهم
اختلفوا في تصحيح الدور والسداد باب الطلاق
على قولين أحدهما تصحيحه وهو المشهور عن ابن
سريج وواقعه بن الحدار والمصالان وأبو حامد
القاضي والشيخ أبو اسحق الأسفرائني والرواسي
وكذا الشيرازي ولتخصه أبي حامد في كتاب الحيل
والبدعي والجرجاني والرواسي وغيرهم وتقلد في
البحر عن القاضي أبي الطيب أن الشافعي يضر عليه في
المشهور وصححه الشافعي في العتد وصاحب الذخائر

وحكام الامام عن معظم الاصحاب ووجهه بان جعل
الطلاق شرطا في وقوع ثلاث قبله ولو وقع المخرج لوقع
ثلاث قبله ولو وقع الثلاث قبله لما وقع لان الثلاث تبين
ولو لم يقع المخرج لما وقع الثلاث قبله لانه مشروط به فيؤيد
اثباته الى نفيه فلا يقع وقال الاسلو في الشقيع فاذا
كان صاحب مذهبنا قد نصر عليه وقال به اكثر الاصحاب
خصوصا الشيخ ابو حامد شيخ العراقيين والقفال شيخ
المرائني كان هو الصحيح فقد نقل في النهاية عن معظم
الاصحاب وذكر في المهمات نحوه ونصر المعلي اولاً
وصنف فيه تصديفتم ثم رجع عنه ونصر الوجه
الثالث الذي في كفيته والقول الثاني ابطال الدور
لانه جعل الجزاء قبل الشرط فلا يقال ان حبنتي اكرمتك
قبل مجيئك ولان الطلاق تصرف شرعي لا يمكن سده
واذا ابطال الدور فاختلفوا على وجهين احدهما يقع
المضر فقط وهو ما رجمه الشيخان في المحرر والنوحي
في تصحيح السنه وقال الرافعي في الشرح يشبه انه
تكون الفتوى به واليه ذهب ابن الماص والمتولي
والشريف فاما المروي والغزالي في احد قوليه والماوردي
ونقله عن ابن ابي هريره وابن سريج وقال من نقل عنه
غيره فقد وهم ونقله ابن يونس في شرح التباير
عن اكثر النقلة والثاني يقع ثلاث واختلف في

كيفية

كيفية على وجهين احدهما وهو المذكور في المحرر
انها المخرج ويتم الثلاث من العلق ويلغى قوله قبله
لانه الموجب للدور فاذا انجز واحدة وقفت وثلاثان
من العلق وان انجز ثنتين وقفتا واحدة من العلق
فعلى هذا فيشرط ان يكون مدخولاً بها لان وقوع طلقين
بعد طلاق لا يتصور الا في المدخول بها واختاره الامام
والكيا الهراسي وابوبكر الاسماعيلي وابوعبدالله
المسيني وهو قول ابن الصباغ قال المصنف في التكملة
وانما نقل الراعي عنه طلاقه لانه لم يتأمل آخر كلامه
والثاني يقع الثلاث العلقه دون المخرج سواء المدخول
بها وغيرها واليه ذهب الشيخ ابو علي ويجعل كانه قال
متى تطلقت بطلاقك فانت طالق ثلاثاً ونفيه الامام
واذا جمعت هذه الالوجه الى القول بتصحيح الدور
كانت الآراء اربعة قال في التكملة والمنظر فيهما بحال
ولما اختار الرواية في عدم الوقوع قال لا وجه لتعليم
العوام ذلك في هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين
انه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ
او ولو بحثت هذه وابن سريج يرى ما سنب اليه فيها
قال في التكملة قلت واذا لم نقل به يعني الدور ووطئ
فيه لم يجد لشيئته الخلاف **تلي** اذا قلنا بانحسار
باب الطلاق فلو اراد ان يطلق فله طرق منها ان يوكل

قبله

لأنه لم يطلعها وإنما وقع عليها طلاقه ومنها أن يضيف
 الطلاق لبعضها إذا قلنا بالسراية وإنما من تكيل الشرع
 ولا ينسب إلى المطلق لأن المعلق عليه وقوع طلاقه
 عليها وهما لم يقع عليها وإنما وقع على بعضها لعدم لو كان
 قال لو وقع عليك طلاقى الخمسة هذه الطرق أيضا
 وطريق المأثرة حينئذ بالفسخ أن وجد بحسبه
 ونقل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في اقتنا صا السواخ
 عن بعضهم أن طريق حله أن يكون يعكسه فيقول
 إذا لم يقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا وإذا طلعتا
 وجب أن يقع الثلاث قبلية لأن الطلاق القبلي قد
 صار والحالة هذه معلقا على النقيضين يعني وقوع
 المخرج وعدم وقوعه وكلما كان لازم النقيضين فهو
 واقع قطعا وهذه مقدمه عقلية لا تقبل المنع وقريب
 منه قولهم في الوكالة كلما عزلتك فانت وكيل في إعادة العمل
 بأن تقول كلما عدت وكيل فانت معزول ثم يقول عزلتك
 انتهى **قال** المصنف في الحاشية وهو يقتضى أن المأثرة في
 المسائلين واحد وليس كذلك وقد اعترض عليه
 جماعة منهم الشيخ برهان الدين في تعليقه فقال لا نسلم
 أن مقتضى التعليق ألا وقوع القبلي وكيف يكون ذلك
 مقتضاه ووقوعه مستحيل لأن التفريع على صفة
 الدور وهو يستلزم امتناع وقوع المخرج والمعلق

واما التعليق

واما التعليق الثاني فهو يقتضى وقوع القبلي على عدم
 وقوع المخرج وهو ليس بمستحيل لكن وقوع القبلي
 على تقدير عدم وقوع المخرج مستحيل للدور لأنه لو وقع
 بالتعليق الثاني لوقع قبله الثلاث وجاء الدور وأمر من
 بعض المتأخرين بما حاصله أنه لا يندفع الدور لأنه لو
 وقع الطلاق بما أحدثه من التعليق لزم وقوع الثلاث
 قبله فالتعليق الأول متى وقع لم يقع بالتعليق الثاني
 شيء فالدور مستمر بحاله بخلاف ما إذا قال أنت
 طلقتك فوقع عليك طلاقى أو لم يقع فانت طالق
 فانه يقع ولا يمكن أن يقال فيه أنه لو وقع لوقع قبله
 ثم قال أن الحكم بالوقوع فيما فرضه هو ليس بكون
 الطلاق معلقا بالنقيضين بل لأجل التعليق بالعدم
 حتى لو تجرد التعليق بالعدم فقال إن طلقتك فلم يقع فانت
 طالق ثلاثا وقع الثلاث وأما ما ذكره في المهمات من
 الوجهين فأولهما أخذه من قول الرافعي في مسئلة
 الدور ثم يلحق أن لا يقع طلاق الوكيل لأنه إذا لم ينفذ
 منه الطلاق لا ينفذ من وكيله ثم فيه اعتقاداته
 يقع الطلاق بمجرد التعليق من غير أحداث ايقاع
 وهو غلط انتهى **رابعها** تصويها المسألة بأن
 يقول فانت طالق قبله ثلاثا عليه جميع الأوصاف وهو
 السبكي بما إذا قيد القبليه فقال أنت طالق قبله بالخط

وقال انما قيدنا لانه لو اطلق كانت القلبية متسعة
حتى لو فسخ نكاحها بعيب ثم تزوجها وطلقها في النكاح
الثاني فعين وقوع الطلاق في النكاح الاول ويكون
نكاحها الثاني صحيحا لانها كانت بائنا بالطلاق وطلاقها
الثاني صحيح ولذا لم يكن ملوكا حين التعليق لانه لما لم يشترط
ملك المعلق لا المعاق عليه قال هكذا يظهر وان لم
يذكره الاصحاب قال ففي هذه الصورة لا يكون مستحيلا
بخلاف ما اذا قيد القلبية لاستحالة اجتماع الشرط
والشروط انتهى خامسها ان قوله اما مسألة
الخالف فقد ذكرها الاصحاب هي منصوصه لامام المذهب
في الجدي وقوله واخذوه يعني الحكم من انه اى الطلاق لو
وقع لكان تعليقا قبل الملك اقتصر على هذا لا أخذ
ليرتب عليه ما ذكره ليس بجيد بل ذكره الاصحاب
نوجبهات منها ليشترط دوام الولاية على المحل من وقت
التعليق الى وقت حصول الصفة ومنها تخلف بين التعليق
ووقوع الصفة حالة المنع وقوع الطلاق فيها فيرفع
حكم اليمين ومنها ما احتج به المزن من قول القائل انت
طالق ان دخلت الدار اما ان يكون النكاح مراد به او
يكون المراد هو النكاح الاول ولا يجوز ان يكون
الثاني مراد لما يلزم عليه من تعليق الطلاق قبل النكاح
وهو ممتنع باتفاق عندنا فبين المراد الاول وهو

قوله

وهو قد ارتفع ولا يتحمل هذا هو الذي ذكره
المصنف كما يظهر بالتأمل وقوله وفيه اى لا وجه المذكور
نظر من تأمل ما تقدم من التوجيهات سهل عليه مراد هذا النظر
وقوله معللا لما ذكره لانها تعود الخ لا يلزم من عودها
تبعها بالطلاق وكونه من بقايا العقد الاول انه اذا علق فيه
بصفة ثم ارتفع العقد الاول ووجدت صورة الصفة بعد
عقد آخر ان يعمل بمقتضى التعليق لان ما تخلف بين النكاحين
من الفرقه ان لم يكن حكم التعليق انتهى فقد اضعفه عن
التأثير في النكاح الثاني وعن المساواة له اذا لم يتحمل في
قليل تأمل بل قوله لانها تعود الى آخره تعليل لما وجه به القول
القديم القائل بانه ان ايانها بما دون الثلاث عادت الصفة
ووقع الثلاث وبه قال مالك والوحيفة وقوله لان التعليق
ووقوع الصفة كلاهما حال الملك هو ما عمل به ايضا القديم
القائل بوقوع الطلاق وعود اليمين وان كانت الفرقه
بالثلاث وبه قال الامام احمد قلنا ملصق المصنف كيف
اخذ تعليلين لقوليه مرجوحين فخطبهما وجعلهما توجيههما
لما قاله ونظر به في المذهب وقوله وانما تخلف بينهما الى آخره
سياق كلامه مشعر بعدم وقوعه على نقل من اشترط
الدوام وقد علمت من التوجيه الاول اشتراط **قوله**
ليس للاب العفو عن الصداق فان اراد اى العفو فطريقه
في ابراء الزوج من الصداق اى بخالف اى الاب مرجوحا

على الصداق في ذمة الاب فيصير للزوج في ذمة الاب الف
مثلا ولها في ذمة الزوج الف فيحيل الاب بنته بالالف عليه
فيستقط من ذمة الزوج ويبقى في ذمة الاب ولا يتخلص بالضمآن
اذلا اصبل ههنا كذا في السنخ وفيه امور احدها ان الاب
لا يملك الخلع على الصداق اذ هو في ذلك كالا جني وانما
يخالع على مال في ذمته نظير الصداق فحينئذ انه يستقط
من كلامه لفظة نظير وباقي كلامه يدل على ذلك فاني
ان قوله فيحيل الاب بنته بالالف عليه غير مستقيم انما يحيل
الزوج لمختلفته على ابها وسياق الكلام يدل عليه فانما
ان قوله ولا يتخلص الى آخره هكذا هو في السنخ ولا معنى
له هنا فاعلم له محلا غير هذا كتبه المصنف على الهامش
ولم يخرج له فالنفس على الكتبه فليتأمل والذي في خط المصنف
ان يخالع نزوجها على الصداق في ذمة الاب فيصير للزوجة
في ذمة الاب الف مثلا ولها في ذمة الزوج الف فيحيل الاب
بنته عليه فيستقط من ذمة الزوج ويبقى في ذمة الاب ولا
يتخلص الى آخره وهو غير المراد من المسألة على ما علم
من كلام البلقيني الذي حكاه الذي حكاه شيخنا في فتاويه
وذلك لان الاب لا يملك الخلع على الصداق نفسه ولو

قيل سقط بالاصل

اولا للزوجة في ذمة الاب في نظير العمة التي بينها باجابه
على الالف وقوله فيحيل الاب بنته عليه يحتمل عود الضمير
على الاب

على الاب على تقدير ترتيب الالف للزوج اولاً وهو غير
صحيح لانه هو المحيل للزوجة بذلك على ابها لا الاب
وان اعيد الضمير للزوج فهو غير مستقيم اذ لا يستقط
بذلك عز ذمة الاب اذ البنت لم ترتب لها في ذمة الاب شيء
حتى يحيلها به واذا اجالها الاب على الزوج بالالف المرتب
للزوج في ذمته ولا معنى له فانه لا يملك الخواله فلا يستقط
عن ذمة الزوج بل يبقى عليه الفان الالف الذي هو
الصداق والالف المحال به وليس غيرا فانه اعلم
بمراده ما بعها ان هذه المسألة ذكرها البلقيني في
فتاويه لكن بزيادة على ما هنا لا بد منها وهي ان صورتهما
اذا سأل الاب نزوج ابنته محجوزته ان يطلقها على نظير
صداقها عليه المعلوم لهما واجابه وطلقها على ذلك
واحال المطلق مطلقته على والدها بما ترتب له في ذمته
بمقتضى السؤال والجواب وقبل لها والدها الخواله عليه
انه يلزم الاب ما سأل عليه وتبع الخواله واقر البلقيني على
ذلك ابو نمره بن العرق قال شيخنا قاضي القضاة الكمال
القادرى وقضية اطلاق البلقيني انه لا فرق بين ان يكون
الاب معسرا وموسرا وهو الظاهر ولا سيما اذا كانت
المصلحة في فراق الزوج لا عساره او غيره انتهى

قوله الحيلة فيما اذا ادعى عليه واراد دعوى الاسراء
بحيث لا يلزم ان يقول هذا المدعى قد اقر بانته ابرأني

كذا قال القفال في فتاويه اي لا يلزمه ما ادعى عليه اذا
قال في جوابه قد اقرانه ابراني انه لا يكون قلت وهو
المذهب وما دله اعلم **قوله** لو صالح على ان يستقدي واية
الماء من يئر لا يجوز قال القاضي الحسين والحيلة فيه ان
يبيع سهمان من الضأ ثم الماء يستتبع القناه كذا في خط
المصنف والنسخ ولعله يتبع القناه اي يكون الماء تابعا
في الملك للملك القناه كما ان مستأجر البئر لا ينقطع بانه
بما لها **قوله** حيلة في نكاح الخلال ان تشتري عبدا
صغيرا اي يتاقي منه الجماع ويزوجها منه بربطها
ثم تستبدخل حشفته ثم يبيع العبد منها فينفسخ
النكاح ويحصل التحليل قالوا وهذا من لطائف الجليل الخ
آخر ما ذكره هذه بناء على اجابا العبد الصغير وهو موافق
للنص وكثير من الاصحاب ولكن بناقض فيه كلام الشافعيين
فوحجنا في باب النكاح عدم الاجبار وحجنا في باب الرضاع
بما يقتضي الاجبار حيث قالوا ولون وج مستولدته بعبد
الصغير فارضعته بلبن السيد حرمت على السيد وب
والصغير معا ابدا الى آخره **قوله** من قاعة الحياة
المستقرة والمستقرة وعيش المذبح وقد تكون الخواص
سليم والحياة مستقرة والحركة اختياري ويعطى الانسان
فيها حكم الاموات كالواقع في بحر لا يجومته وقاب في هذه
الحالة فانه لا تقبل توبته ونقسم ماله وتنكح نسائه كذا

في النسخ

في النسخ وخط المصنف وتنكح وصوايه وتقتد نسائه
قوله وحاصل كلامه ان الشأ اذا انتهت بالرض
الى حالة عدم الحياة المستقرة ونجحت حلت وهو نظير
القصاص على المريض **قوله** حتى قال الامام ان المريض
لو انتهى الى سكرات الموت وبدت تحالده وتيرت الانفاس
في الشراسيف لا يحكم له بالموت حتى يجب القصاص على قاتله
تلييه قال في الصحيح الشراسيف مطلق الاضلاع
وهو اطرافها التي تشرف على البطن انتهى سقط من كلامه
لفظ قاتل قبل المريض اي اجاب القصاص على قاتل
المريض يدل على ذلك قوله قال يعني في المذهب وذكر
الشافعي ابو حامد وصاحب الشأ مل والبيان وغيرهم ان
الحياة المستقرة ما يجوز ان يبقى مع الحيوان كذا في النسخ
مع الحيوان والذي في خط المصنف ما يجوز ان يبقى معه
الحيوان اليوم واليومين وهو الصواب **قوله** ولو
كان فيه حياة مستقرة عند ابتداء قطع المرى ولكن
لما قطع بعض الحلقوم انتهى الى حركة المذبح الى آخره
قلت قال في تهذيب الاسماء واللغات

الحلقوم بضم الحاء والقاف الحلق وقد اوضحه ابو اسحق
في المذهب فقال في باب الصيد والذي باع الحلقوم بحري
النفس والمرى بحري الطعام وقد ذكر في الروضة
ان الحلقوم بحري النفس خروجا ودخولا والمرى

سقط بوجه كلامه بالاصح

يجري الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم ويقال لهما مع
 الفوجين الاوداج انتهى **وقال** في مختصر الكفاية الحلقوم يجري
 النفس باول الرقبه والمرى يجري الطعام والشراب الى الحلقوم
قوله وقال في الكفاية قال ابن الصباغ ينبغي ان يعتبر بقيا
 للحياة المستقرة ايضا بعد قطع الحلقوم وبقي على المصنف من
 كلام الكفاية ما لا ينظم ما هنا الابه وهو ما اسقطه بين قوله
 بعد قطع الحلقوم وقوله وليس الامر كذلك لانه لم يحل بقطع
 الحلقوم خامه وهذا منه اى ابن الصباغ يفهم امرين
 احدهما ان الذي يقع الابداء بقطعه في هذه الصورة
 الحلقوم لانه لو اعتقد ان المبداء بقطعه فيها المرئ لم ينظم
 ما ذكر من القليل وكان ما ابتداه احتمالا هو الظاهر النص
 كما استعرفه انتهى ما لم يذكره المصنف من كلام الكفاية **قال**
 المصنف وليس الامر كذلك بل الذي يقع الابداء بقطعه
 في هذه الحالة المرئ والثاني على تقدير ان الذي يقع الابداء
 بقطعه في هذه الصورة الحلقوم ان المذهب الاكثاف يكون
 للحياة مستقره عند الشروع في قطع الحلقوم انتهى **قلت**
 انما افهم كون ذلك بعد قطع الحلقوم والله اعلم **قوله**
 وفسر البيهقي وجمهور اصحاب ذلك اى انها ان تحركت
 بعد قطع رأسها أكلت والا لم تؤكل بان الشافعي قال انها تعلم
 للحياة المستقره بشدة الحركة فان كانت الحركة شديدة تعبد
 قطع الرقبه للحياه مستقره وكلام الفراء يقتضى اعتبار

المستقر

استقرار الحياه الى انتهاء ما يجب قطعه بالذكاه وهو يوافق
 ما دل عليه ظاهر النص **قال** وبذلك يحصل في المسألة ثلاثة
 احتمالات انتهى **هذا** آخر كلام الكفاية وبقي على المصنف ايضا
 من كلام الكفاية ما اسقطه بين قوله مستقره وقوله وكلام
 الفراء يقتضى اعتبار استقرار الحياه الى آخره وان لم يكن
 هناك حركة فليس هناك حياه وهذا لا يقتضى اعتبار استقرار
 الحياه بعد قطع جميع الراس وهو ما اوردناه الماوردي وقد
 انكر القاضي الحسين صحه ما نقله المزني وقال انما قال الشافعي
 لو ذبحها من قفاها او احدى صفتي عنقها ثم لم نعلم حتى ماتت
 لم نأكلها حتى نعلم فان علم انها حيية بعد قطع القفا او احدى
 صفتي العنق حتى وصل بالمدية الى الحلقوم والمرئ وقطعها
 وهي حيه أكلت وان كان مسيا بالجرح الاول كما لو جرحها
 ثم ذكاهها وكما لو جرحه السبع او غيره ثم ذكاه وكان فيه
 الحياه حل وهذا ايضا يقتضى اعتبار الحياه بعد قطع الراس
 انتهى **قوله** من قاعة الحيوان يتعاني به امواته الاولى

هذا سقط بعضه كلامه بالاصح

كله طاهر في حال حياته الا الكلب والخنزير
قوله والدابة الموطوءة اذا قلنا بقتلها فذبحت
 ففي حل أكلها وجهان فيه اسر ان احدهما ان اتيان
 البهيمة حرام وفي واجبه افعال اظهرها الخنزير و
 والثاني القتل محصنا كان او غيره والثالث حد الزنا
 فيفرق بين المحصن وغيره

هذا سقطه بالاصح

قال قلنا بقوله بقي كيفية الخلاف السابق في اللواط وفي قتل
البريمة ثلاثة أوجه أصحها تقتل إنما كونه دون غيرها وسواء
أناها في قبلها أو دبرها وقتل إلا أنها في دبرها لم يقتلها وهل
يجل أكليها إذا كانت مأكولة قد نجت وجبنا أن أصحها نعم
وقيل يجزئ أكليها قطعاً فإن قلنا لا يجزئ وكانت غير مأكولة فيجل
يجب ضمانها إذا كانت لغز الفاعل وجبنا أن أصحها نعم فعلى هذا
هل الضمان على الفاعل أم في بيت المال وجبنا أن أصحها الأول
انتهى فعلى هذا يحكي كلام المصنف على مقابل لا يظهر
وهو القتل وإن أصح الوجهين حل أكليها إذا كانت مأكولة
فقد نجت ونبه المصنف في الخادم أن تصحيح قتل البريمة
لم يصرح به

حرف الخاء المعجمة

قوله الخبة ما احتمل الصدق والكذب ولهذا الوفا من
أخبرتني منكما يكذب أفعى طالق فإذا أخبرناه طلقنا صدقنا
أو كذبنا ولا فرق بين المقرون بالباء وغيرها **قلت**
هذا هو الصحيح في أصل الروضة والله أعلم **قوله**
صناقط بالهمزة الخبة الباطنة

وذكرنا أصحاب في كتاب النكاح صورة ما يعهده وهي
إذا ادعت المرأة غيبه وليها فنص الثماني أنه لا يزوجهما
السلطان حتى يشهد بشاهدان أنها ليس لها ولي خاص
كذا في النسخ والذي في حاشية المصنف حاشية وهو الصواب

كما في الروضة

كما في الروضة وأصلها **قوله** وأنها خلية من النكاح
والعدة وهو واجب أو مستحب وجبنا أن أطلق الخلاف
كالرافعي وقال النووي في رد المحتار الروضة **قلت** الأصح
مستحب وبه قطع إبراهيم المروزي ذكره في آخر كتاب
الطلاق قال الأذرع في الغوث وفي النفس منه شيء
لفساد نساء الزمان ويجوز أن يفرق بين الغريبه وغيرها
وفي أدب القضاء للدسلي أنه لو جاءت امرأة غريبة إلى
القاضي فقالت كان لي زوج في بلد كذا أو طلقني ثلاثاً
أو مات فاعتدت منه فزوجني من هذا الرجل فأنه
يقبل قولها ولا يمين عليها ولا بينه لأنها ما كذبت لاسرها
فلا تمنع من النصف في نفسها بعقد التزويج فإن كانت
صادقة فإن وردت زوجها وصح التزويج وحلف أنه
لم يطلقها فبسخ النكاح وردت عليه بعد العدة أن
يجري دخول وقلنا أن إقرارها بعد عقد الثاني
الحال قال فاما أن كان الزوج في البلد وليست غريبة وثبت
الطلاق والموت فلا يعقد للحاكم حتى يسمع ذلك قال الأذرع
قلت وهذا عين ما أشرت إليه والله أعلم وكذلك
ينبغي أن يكون الحكم في كل زوج يكون بمسألة لا يحكم على
الغائب فيها وتسمع الدعوى عليه إلا بعد إعلامه
لأنه كما ضربكم انتهى ما اردته **قوله** من قاعة
الحلف في الصفه هل ينزل منزله خلف العين بطرفيه

ان ما قام الوصف فيه مقام الرؤية فهو محل القولين
 كالنكاح فاذا شرط في واحد الزوجين وصفا اسلام او
 حرية فاختلف فالأظهر الصحة وتبين ان كان دون الشرط
قلت اطلق المصنف صحة النكاح وثبوت الخيار به
 والقولان فيما اذا شرطت حرية الزوج فبان عبداهما اذا
 تلخ باذن السيد والافصح قطعاً وبجري القولان
 في كل وصف شرط فبان خلافاً سواء كان المشروط
 صفة كمال كالحال والنسب والشباب واليسار
 والبركة او صفة نقص كاضدادها او كان مالا يتعلق
 به نقص ولا كمال هذا هو المذهب الذي قطع به
 الجمهور واذا قلنا بصحة النكاح فان بان الموصوف
 خيراً ما شرط فلا خيار وان بان رونه فقال الاصحاب
 ان شرط في الزوج نسب شريف فبان خلافاً ونظر
 ان كان نسبه دون نسبها فلها الخيار وان رضيت
 هي فلا ولياً لها الخيار وان نسبته كنسبها او
 فوجه الا انه دون المشروط فلا خيار لها على الاظهر
 والخيار للاولياء لان الكفاية حاصلة والشرط لا يؤثر
 في حقهم وان شرط في الزوجه نسب فبان خلافاً
 فطريقان اصحهما انه كمنى فيثبت له الخيار ان كان
 دون نسبه والا ففيه القولان وان شرطت حرته
 فخرج عبد افان كانت حرة فلها ولوليها الخيار وان

والا فلا خيار
 في كل وصف شرط فبان خلافاً
 سواء كان المشروط
 صفة كمال كالحال والنسب والشباب واليسار والبركة او صفة نقص كاضدادها او كان مالا يتعلق به نقص ولا كمال هذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور واذا قلنا بصحة النكاح فان بان الموصوف خيراً ما شرط فلا خيار وان بان رونه فقال الاصحاب ان شرط في الزوج نسب شريف فبان خلافاً ونظر ان كان نسبه دون نسبها فلها الخيار وان رضيت هي فلا ولياً لها الخيار وان نسبته كنسبها او فوجه الا انه دون المشروط فلا خيار لها على الاظهر والخيار للاولياء لان الكفاية حاصلة والشرط لا يؤثر في حقهم وان شرط في الزوجه نسب فبان خلافاً فطريقان اصحهما انه كمنى فيثبت له الخيار ان كان دون نسبه والا ففيه القولان وان شرطت حرته فخرج عبد افان كانت حرة فلها ولوليها الخيار وان

كان

كانت أمة ففي ثبوت الخيار وجهان وقيل يثبت قطعا
 واذا اثبتناه فهو للسيد دون الامة فان له ان
 يجبرها على نكاح عبد بخلاف ما اذا خرج الزوج
 معيبا فان الخيار فيها ليس له اجبارها على نكاح معيب
 وان شرط الزوج حرية الزوجه فخرجت أمة فان كان
 الزوج حراً فله الخيار على المذهب وان كان عبد فلا
 خيار على المذهب وان كان المشروط صفقة أخرى فان
 شرطت في الزوج فبان دون المشروط فلها الخيار وان شرطت
 فيها فله الخيار على الاظهر والله اعلم انتهى لمصنف
 الروضة **قوله** واما الاختلاف في الجهة فلا يضر
 على المذهب كما قاله الرافعي في باب الاقرار فيما اذا قال
 انت اعطيت هذا العبد فانكر ثم اشتراه منه انتهى
قلت قال الاصحاب قالوا ان العقد من جانب البائع
 بيع قطعاً ومن جانب المشتري اقرار على الاصح لاعتراق
 بحريته وولاه موقوف فان مات ولا ورث له بغير
 الولاه فالصدق البائع المشتري اخذ ما خلفه ورد
 الثمن على المشتري وان كذبه وامر على كلامه الاول كان
 للمشتري اخذ قدر الثمن مما تركه وتوقف الفاضل
 والله اعلم **قوله** من قاعة الخلاف يتعلق به
 مباحث **قلت** كان العبارة معكوسه فليتال
قوله ومثلها اذا فخط المصنف في نسخة ومثله

ايضا قول بعض اصحابنا ان من تقدم الامام بقراءة الفاتحة
وجب عليه اعادتها فان القائل بهذا الوجه لا يمكن
معه مراجعة القائل بان تكرار الفاتحة مرتين مبطلا لا
ان يخص البطالان بغير العذر **قلت** ويقترب من هذا
انهم قالوا بحسب الذهاب من الصفا الى المروة في السعي
مرة والعود اخرى وقال ابن بنت النعماني وابن الوكيل
وابن بكير الصيرفي بحسب الذهاب والعود مرة واحدة
والصحيح الذي عليه العمل الاول فكيف يمكن مراجعة النما
له مع القول بان تكرار السعي خلاف الاولى على الاصح
وقيل مكروه والله اعلم **قوله** اما اذا لم يكن
اي لخلاف كذلك اى يؤدى الى المنع من العبادة فينبغي
الخروج من الخلاف لا سيما اذا كان فيه زيادة تعبد
كالضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة يجب
عند الحنفية وكذلك الاستنشاق عند الجنابة
في الوضوء **قلت** الصواب عند السادة الحنابلة
كما حرم من كتبهم وعن مشايخهم وجوب الضمضة
والاستنشاق معاني الوضوء والغسل ففي روع ابن
بلح الذي هو اجل كتبهم ان في المسئلة ست روايات
ذكر منها ما في اصل المؤلف من اسقاط الضمضة او لا
والغسل آخره وقدم في الذكر الرواية التي فيها اثباتها
وكذلك قدمها ابن الجوزي في مصنفه في خلاف

الائمة

الائمة الاربع والله اعلم **قوله** واما قول القاضي
الحسين ان الشافعي اعتبر خلاف داود في الكتابة في
الجمع بين القوة والامانة فقد غلطه فيه ابن الرفعه
فان داود لم يذكر من الشافعي رضي الله عنه
قلت انما اراد داود بن عبد الرحمن العطار احد
اشياع الشافعي سمعت ذلك من بعض الاشياخ
قلت داود هذا هو ابو سليمان المكي روى عن
هشام بن عروة وابن جريح وخلق وكان ورعا
وهو ثقة فقيه مات سنة خمس وسبعين ومائة
والله اعلم **قوله** واجاب بعض من لا تحقيق
عنده بان عطاء اجل من المالين في مسائل القتل
فن تم اعتبار على راي وان ضعف الى قوله بخلاف من
جهل الحرم او يتاخر فيها **قلت** هذا الجواب عند
التحقيق ترى فيه الضعف وقد اجاب بعضهم بانه
لما اعتنى الشافعي بنفي القتل وكان من اكبر الكبار وكان
القصاص حق الادمى وصعقت شبهة الى حنيفة
فيما هذا انما لم يعتبر ولا كذلك شبهة عطافنا لم
والله اعلم **قوله** الثاني ان الشافعي بدا في
نبته الوضوء باجماع والذي في خط المصنف في بنية
الوضوء باجماع والشافعي يرى بدئية الوضوء
او ان الشافعي بدا في الوضوء بنبته باجماع

فليتأمل قوله من قاعة الخيام في اختلاف العرائض
من الام وثقله الروياني عن نفس الاملاء ومجحه الشيخ
السبكي تبعاً للصيرفي والماوردي والدارمي والريفي
البدعي والشيخ الجويني والغزالي في الخلافة
وجري على تصحيحه الاذري وقال ابن دقيق العيد في
شرح العمدة انه الصواب لوجهين احدهما ان من

مناظره بالنفس قال

الثالث ما فيه خلاف والاصح انه على الفور كخياره تلحق
الركبان والبايع في الرجوع لعين متاعه بافلاس المشتري
الى آخره **قلت** وفي خيار التصرية خلاف والراجح عند
الشيخين انه على الفور وقيل يتبدل ثلاثة ايام عملاً
بظاهر الحديث ونصر عليه الشافعي رحمه الله والله
اعلم **قوله** وان كان ما ثبت به الخيار يثبت في الامانة
كالخيار في فسخ النكاح بالاعسار بالنفقة والايلاق انه
يثبت الخيار للنضر لما حصل بانقطاع النفقة والوطء
وهو يتجدد في كل وقت فان لكل زمان نفقة ووطئ فاذا مضى
في زمان يثبت فيه الخيار في الزمن الآخر لكن اذا عادت
في النفقة استؤنفت المدة بناء على قول الامهال بخلاف
ما اذا رضيت بترك المطالبة بالعمه ثم عادت وطلبت الاحتياج
لنضر المدة والفرق ان المدة تضرب لطلبها فستقطع باستقامتها
والمدة في الايلاق تضرب بغير طلبها انتهى **قلت** او يكون الفرق

المشتقة في مدة الايلاق والسهولة في مدة الاعسار والله
اعلم فاذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فقد
تناهيا لان قضية خيار المجلس يوطئ كونه الملك موقوفاً
وقضيه كونه لا واحدهما يعطى كونه لواحد معين فما الغلب
الظاهر تغليب خيار الشرط لثبوتها بالاجماع **قلت**
هذا الظاهر فيه نظر لان خيار المجلس ثبوتها بالشرع
لا بالجعل حتى لو شرط نفى خيار المجلس بطل البيع على الجميع
وابهتار فانه اذا انقضت مدة خيار الشرط بقى خيار
المجلس فكيف يذنبى او يغلب والله اعلم **قلت** **يلب**
سئل الشيخ الدين الاذري الشيخ سراج الدين البلقي عن
مسألة وهي انه كان وقع مضار لا يستطيع الصلاة الا في
قاعه فقال ان كنت اصلي صلاة رباعية فتسبب التشهد
الاول فتشرفت في قراءة فاتحة ثم تذكرته فهل استمر في
قراءة فاتحة او آتى بالتشهد فقال هذه المسألة
تشبه مسألة في الرد بالعيب ذكرها البغوي في فتاويه
وهي ما اذا اشترى عيماً ثم باع بعضه لبايعه ثم وجد
به عيباً فهل يجوز له رده او لا وجهاً واحداً لا يجوز
لتنزيق الملك عليه في المعنى والثاني نعم اذا تقرب في
هذه الصورة لان ذلك البعض الباقي يعود اليه
فيصير الكل له فان قلنا لا يجوز فمهما لا يجوز لان المنة
قد تغيرت حكماً وان قلنا تجوز فمهما نظر الى ان المنة

المشتقة في مدة الايلاق

واحدة حسبا انتهى وفي التهذيب ولوباع نصفه من
 بأئمه ثم وجد به عيبا هل له من النصف الباقي قيل
 له ذلك لأنه ليس فيه تعيين الملك على البائع والصحيح من
 المذهب أنه ليس له ذلك لأن فيه تبعض النصفه وهل
 له أخذ الأرض للنصف الباقي فعلى وجهين كما لو باع
 نصفه من غير بأئمه انتهى وفي قطعه الاستوى إذا
 كان قد باع البعض من البائع فإن المذهب أن له الرد
 كذا رأيت في تعليق القاضي الحسين قبيل قوله فصل
 بض الشافعي ويستعرف عن نفسه في الام والبويطي ما
 يتايد به ولم يستش الرافعي هذه المسئلة انتهى **قلت**
 المسئلة المسئلة عنها ذكرها الشيخان في باب سيرة السهو
 وعباته الروضة ولو كان يصلي قاعدا فما فتح القراءة بعد
 الركعتين فإن كان على ثلث أنه من التشهد وجاءت
 وقت الثاني لم يعد بعد ذلك وله قراءة التشهد على
 الأصح وإن سيقولسانه إلى القراءة وهو عالم بأنم يتشهد
 فله العود إلى قراءة التشهد انتهى وقال المصنف في التام
 عند قول الرافعي ولتلف أحد العبدان أو باعه ووجدت
 بالباقي عيبا ففي إفراده بالرد قولان مرتبان وأولى
 بالجواز أن تعذر رد هما قضية البناء أن يكون الأصح جواز
 الرد قال شيخنا الجلال البكري وكون ذلك قضية البناء
 غير المتبادر إلى الذهن وقال في المتوسط ومقتضى هذا

البناء يكون

البناء أن يكون قول الجواز هنا أظهر ثم قال في آخر كلامه
 مانعه وما ذكرته من الترتيب يعرف أن الأظهر للجواز لكن
 النص الذي سنده عن البويطي والنص الذي سنده
 عن اختلاف العراقيين كلاهما يدل على خلافه وهو ما
 يقتضي كلام الماوردي أنه لا يصح انتهى **وقال** شيخنا
 قاضي القضاة نكريا امتع الله بحجته في شرح الروضة ولو
 باع بعضه ثم وجد العيب لم يرد قهر المأفوق من تبعض
 ملك البائع عليه ولا أرض له الباقي ولا لزم الرد لعدم الباع
 من الرد وقيل له الأرض للباقي لتعذر الرد ولا يتنظر
 عود الزائل ليرد الكل كما لا يتنظر زوال العيب الحادث
 وصححه في أصل الروضة تبعا لتأويل الرافعي له عن صحيح
 التهذيب وهو ضعيف لأنه أنما يأتي على التعليل باستدلال
 الظلومة لا بعدم اليأس وما تعذر الرد فأنما هو في
 الحال فهو كما لو باع الجميع ولا أرض له قال السبكي وغيره
 وهذا نص المختصر وهو الصحيح الذي صرح به كثير من وهو
 مقتضى التعليل باليأس وما قاله هو المقفرا المعنى
 به وإن تبعت الأصل يعني الروضة في شرح البهجة
 انتهى وهو في غاية من التحقيق فليست أم

حرف الدال المهملة

قوله الدور قسمان حكيم وهو أن يوجب شي حكيم
 شرعين متماثلين يثبتان الدور بينهما ولفظي وهو أن

س

ك

ظاهر

ينشأ الدور من لفظ الثلاث كما في مسألة الطلاق
 الشريحية ومسألة تعليق الغرض بإدراك الوكالة **قلت**
 وكما في مسألة مالوقار موسى لشرطه أنا اعتقت نصيبك
 فنصيبه حر قبل عتق نصيبك واعتق المقول له فوجها ن
 من صحيح الدور اللفظي كإين الحداد يقول لا ينفذ اعتاقه
 المقول له في نصيبه لأنه لو نفذ لعتق نصيب القائل
 قبله ولو عتق لسرى ولو سرى لبطل عتقه فيلزم
 من نفوذ عدم نفوذه ومن لا يصح الدور وهو الأصح
 يقول بفتح نصيب كل واحد منهما عنه ولا شيء لأحدهما
 على الآخر **فإن شاء** الدور هل ينزل منزله الابتداء
 ذكره المصنف باقتسامه في قاعدة الطارئ هل ينزل منزله
 المقارن من حرف الطاء والله أعلم **قوله** قال إن
 طلقك غدا طلقه فانت طالق اليوم ثلاثا ثم طلق من
 الغد واحدة طلقت واحدة ولم يقع الثلاث هذه المسألة
 من مسائل الدور اللفظي لا الحكمي فتأملها **قوله**
 الدين لا يمنع وجوب زكاة المال وكذا زكاة الفطر على
 المومنين في الشرح الصغير **رجحه** الشيخ في آخر الباب
 في الشرح الصغير **رجحه** الشيخ في آخر الباب
 أسباب زكاة الفطر ونسبها للنص وفي
 التعقبات أنه به الفتوى وهو مشكل بتقديم
 المسكن والحادم عليها فإن المغمى على التقديم مقدم

وجوز في

وجزم في الحامى الصغير منع الدين وجوبها ونقله عن
 الامام الاتفاق عليه لكن ناقضه بما في آخر الباب كما تقدم
 والله أعلم **قوله** ومنها خالف لا مال له وله دين حال
 على ما حدث على الذهب وكذا في لوطا وعلى المعسر إن
 الأصح المراد عسائر المدين لا يدفع الخشت

حرف الذال المعجمة

قوله الذهب يحرم استعماله على الرجال **قلت** الرجال
 المراد بهم البالغون لأن ما دونهم يحل للولي أباه لهم
 قال في زيادة الروضة ونص الشافعي والأصحاب على أن بين
 الصبيان يوم العيد يحل الذهب والمصنغ ويلحق به الحرير
 انتهى **وقوله** يوم العيد ليس بشرط فقد اطلق في شرح
 المهذب في زكاة النقد وكذا في المنهاج بتحليل الحر من الباس
 الولي الحرير والحلى للصبي في يوم العيد جائز بالخلاف
 لأنه يوم زينه لكن قال الشيخ عز الدين الأولى اجتنائه
 قال وعمل ذلك من مال الصبي أفع من عمله من مال الولي
 انتهى **فروع** نقل الشيخ كمال الدين الدميري مسئلة
 قاضي القضاة ابن رزين عن بعض الفضلاء والاقباع
 الحرير وليشتري القماش الحرير مفصلا ويبيعه للرجل
 فقال يا ثم بتقصيده لهم ونجيا طنه ويبيعه وشرائه كما
 يأثم من يصوغ الذهب للبسه قال وكذلك خلع الحرير
 يحرم بيعها والتجارة فيها وأما الكتابة فيه فإن كان مما يفتن

به الرجال كما لم يسلط حرم وان كان للثياب كصدقاتهم
 فهو كما فترأى شهن الحرير بل هو يلبس في الاسراف اذ لا حاجة
 اليه ولا تزين به وافق النووي بتحريم ذلك وقال الشيخ
 الدين البازي كناية الكلب والشاهد والفاقي على
 الصداق الحر جازمه وبه افق شيخه ابن عساكر مفتي
 الشام وعليه عمل القضاة في الامصار في مسائل الاعمار
 وقال الشيخ ابو حامد والزهدي ابو الفتح نصر المقدسي بحرم
 تعليق ستر الحرير وفروش البيوت بها وافقهما في الروضة
 في باب صلاة الخوف على ذلك وكذلك كان ابن الرفعة
 ايام زينه الحمل لا ينظر اليها لكن كلام الشرح والروضة
 في باب الويلمة فيشعر بالجوان وكلام الرافعي في باب النذر
 صرح في جوانه وقال الغزالي تزين لليطان بالحرير لا
 ينتهي الى التحريم ولو حرم لحم تزين الكعبه به والاولى
 ابا حنيفة واجاب الشيخ عن الذين بقرب منه قال ولم
 تزين الكعبه تستر بالحرير فلا بعد لما فيها من النهي
تلبس يجوز حشوا لحيه والخد من الحرير والجلوس
 عليه اذا بسط فوقه ثوب ولو نظم سجدته في خط حرير
 لم يحرم استعمالها ولا يجوز لبس حبة بطنها حرير والله
 اعلم
حرف الراء
قوله ومنه اي من اقسام المحقق الاول من مباحات الرخصة
 وهو الرخصة الواجبه وجوب الاستدانة لبس الخف لمن لم

بخلاف من الماء

يجد من الماء ما يكفي كما لو كان المحدثه لا لبس الخف بشرائطه
 ودخل وقت الصلاة ووجد من الماء ما يكفيه لم يمسح على الخف
 ولا يكفي له لغسل الرجلين فانه يجب المسح على الخف قطعاً
 الى ان قال بخلاف ما لو لم يكن لا لبساً ولكنه كان على طهارة واهمته
 الحديث ومعه من الماء ما يكفي له المسح دون الغسل فانه لا يجب
 عليه اي المسح كما قاله الرافعي في التيمم لوضح الفرق **قلت**
 الفرق انه لو خلع الخف في المسألة السابقة كان ساعياً في
 فقص الطهارة ولا كذلك هنا والله اعلم **قوله** الثالث
 الرخص لا تناط بالعاصي ومن ثم اي من هنا وهو ان الرخص
 لا تناط بها العاصي بسببه لا يترخص بالقصر والفطر والجمع
 ولا بأكل الميتة ولا يمسح مدة المسافر في قطعاً ولا مدة
 المقيم في الاصح الى آخره كذا في خط المصنف وفي الشيخ فقد
 سقط من خط المصنف المقيم في وجهه ويمسح اي ولا مدة
 المقيم في وجهه ويمسح مدة المقيم في الاصح قال في اصل الروضة
 وان كان اي سفره معصية مسح يوم اول ليلة على الاصح وعلى
 الثاني لا يمسح شيئاً ويجزى الوجهان في العاصي بالاقامة
 كالعبد المأمور بالسقرا اذا اقام انتهى **تلييه** قال
 في الصحيح فاط الشئ نيوطه نوطاً اي علقه ثم قال وكل
 ما علق من فهو منوط **قوله** ولو زال عقله
 اي المسافر بسبب محرم ان يسقط عنه الصلاة لا يخفى
 هذا الحكم بالمسافر بل الكلف المقيم حكمه كذا في قوله قال

فلو زال عقل المكلف بسبب محرم الى آخره كان اول
قوله وتقديم الكفارة على الحنث مخصصه وفي الحنث
 بمحصيه وجهان اى فى انه يقدمها على الحنث ام لا اطلق
 المصنف الخلاف والاصح في زوالها من الحاج على الحر ان له
 تقديم الكفارة على الحنث في الكفارة بغير الصوم اما الصوم
 فلا يجوز تقديمه على الحنث **قوله** ومنها اى من الضرب
 المستثنى من القاعدة الرخص لا تناف بالمعاصى حبل الآدمى
 اذا حكمنا بها سنه بالموت اى هو مرجوح قيل لا يظهر بالدفع
قوله من قاعة الرضى بالشئ رضى بما يتولد منه منها
 رضى احد الزوجين بعيب صاحبه فانزاد العيب فلا ي
 خيا **قلت** علله الشيخان في التخرج والروضه بان
 من رضى بالشئ رضى بما يتولد منه والله اعلم

حرف الزاى

قوله ولو قلع من غيره وابى منه تلك السن له فلا قصاص
 اى ليس له مثل ما قلع من غيره فلا قصاص وان ثبتت بعاه
قوله ولو اشترى عينا او زال ملكه عنها ثم عادت
 اليه بملك آخر ثم حجر عليه بالفلس فليس ليا لعه
 الرجوع عليه في الاصح اطلق المصنف هنا التصحيح وتقديم
 في كلامه في القسم الذى قبل هذا ان هذا التصحيح في زوال
 الروضه خلافا لما صححه الرافعى في الشرح الصغير وقتناه
 كلامه في الكبير **قوله** الزيادة الهيبه على ثمن المثل

لا اثر لها

لا اثر لها وان كان فيها غبن مأكنا في الوكيل بالبيع والشراء
 وعدل الرهن اى فان بيع الوكيل او شرأه بغبن يسيرا
 جائز وكذلك العدل الذى تحت يد الرهن اذا باع الرهن
 بقدر يتغابن بمثل فان البيع صحيح قال في الروضه واليسير
 هو الذى يتغابن الناس به ويحتملونه غالبا فيبيع ما
 ليساوى عشره بتسعة يحتمل ويثابته غير محتمل قال
 الرويان ويختلف العدل المحتمل باختلاف اجناس الاموال
 من الثياب والعبيد والعقار وغيرها انتهى قال الاذرى
 ولا يقال على ذلك اى على احتمال درهم من عشره وعدم
 احتمال درهمين منها العشره في المائه فالمراد العرف ثم نقل
 عن ابن ابي الدنم ان العشره وان سوج بها في المائه فالمراد
 العرف فلا يتسامح بالمائه في الالف ولا بالف في عشره الآف
 والصواب فيه الرجوع الى العرف ولا يتقيد بعشره ولا غيرها
 انتهى **فائدة** قال النووى في تهذيب الاسماء واللغات
 قولهم باعه واشترأه بغبن هو يفتح العين ويسكون الباء
 قال صاحب المحكم العين في البيع والشراء الوكس قال
 الجوهري يقال غبنه في البيع بالفتح اى خدعه وقد
 غبن فهو مغبون والغبنه من العين كالشبهة من
 الشتم وقال الهروى قال غبن فلان اذا تلى طريقه
 فكفه وقال صاحب المحكم غبنه يغبنه هذا الاكثر
 وقد حكى يفتح الباء في يغبنه وكل هو لا لم يذكر وفي العين

في البيع الا يفتح العين منع ستكون الباء و ذكر ابن السكيت
 في باب فعل وفعل با تفاق معنى الغبن والغبن يعني بفتح
 الباء وسكونها ثم قال والغبن اكثر في الشراء والبيع
 والغبن بتحويل الباء في الراي يقال غبنت راي غبنا
 انتهى **قوله** وفي الفتاوى ارض تؤجر وقت البراء
 لغبن بين الفدان واذا اوجرت باجره مؤجلة الى
 الخمل او جرت باربعين ففصبها صبا وزرعها
 ولم يطالبه صاحبها الى اوان الخمل والواقع في الارض
 ان الزرع يبطل منفعتها فلا ينسب في اعتبار كل ملك اي
 من مدتي الانتفاها بالزرع واستراحتها منه وقوله
 في نحوها اي نحو هذه الصورة هذا التفسير على
 مقتضى ما في خط المصنف وفي النسخ ولكن شئنا
 الجلال البكري قال الصواب وقتها بدل نحوها والمعنى
 على ما قاله شئنا فليتأمل **قوله** واجاب بعضهم
 بان هنا ضمنا بان كذا في خط المصنف والنسخ بالالف
 ولعله ضمنا بين بالياء لان المثني وما الحق به يرفع
 بالالف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها وما
 لزوم الالف فيه مطلقا ولغند بن الحارث بن
 كعب وانكرها المبرد وهو صحيح بنقل الأئمة
 وهي احسن ما خرج عليه قوله تعالى ان هذا
 لساحران بالالف

حرف السين

حرف السين

قوله والشهادة بالردة مطقة بالجرح عند المحققين
 فلا تقبل مطلقا خلافا لشيخ الرافعي الى آخره **قلت**
 وجدت على نسخة الشيخ برهان الدين البقاعي ما صورته
 الذي قاله الرافعي وتبعه عليه النووي وهو التحقيق والفرق
 بينهما وبين الجرح ان المختص منه في غاية السهولة وهو
 حال اقرار بالشهادتين والبراءة من الكفر فالقبول على
 الاطلاق هو الاحتياط للدين مع عدم الظهور انتهى
 ولكن الاذرع في القوت قال بعد كلام قدمه المنقول
 التفصيل لا غير وهو المذهب كما ساد ذكره **اذا علمت**
هذا فاعلم ان الشيخ برهان الدين الفراء وغيره
 ممن ادركنا استشكلوا ترجيح القبول مطلقا لاسبق
 من توجيه التفصيل من اختلاف الناس فيما تحصل
 به الحدة من الاقوال والافعال فكيف يرفع من
 الشاهد في ذلك بالاطلاق لا سيما العاصي والمخالف
 المقاضي للمذهب مع خطي الاصر **قالوا** والعجيب
 ان الرافعي لم يكتف في تجييس الماء بالاطلاق بل لابد
 من موافقه المخير في المذهب وبيان السبب وكذا قال
 انه لابد من بيان سبب الجرح على الصحيح لاحتمال
 ان يعتقد ما ليس بجرح جرحا وكانهم ظنوا ان ما
 ذكره من القبول مطلقا هو المشهور المنجم عند الاصحاح

فاستشهدوا وسكتوا وليس كذلك بل المقول في الحاوي
 ان لابد من التفصيل قال سفيانكا نافي الشهادتين من
 اهل العلم لا خلافا في الناس فيه كما لا تسمع الشهادة
 بالجرح الا مفضله وهذا هو المذكور في المذهب والبيات
 والانتصار قبيل باب الشهادة على الشهادة وعليه جرى
 في الدخاوي في كتاب الشهادات وابن شداد في ادب القضاء
 ولم يذكره ولا الاسبقه سواء وهم من ينقل الطريقين ولم
 يذكر للعراقيين ما يخالفه واما الرازي ففي فتاوى امام
 طريقهم القفال ولا تقبل الشهادة على رجل بالكفر ما لم
 ينقلوا اللفظ الحاكم لان الناس يختلفون فيما يكفونه
 وقال الفوراني في العهد هنا يعني في باب الردة انهما
 لو شهدا انما فلانا فثبر بالخر وبأكل لحم الخنزير
 وبفرا التوراه وبغيطم آلهتهم لا يحكم بالكفر ما لم
 ينقلوا الكفر والخر وبان الشهادة لا تقبل بالردة الا مفسدة
 في الترغيب والتحريض لا في الخطا بالحاري وجواهر العقد
 الحسن بن عيسى وتاريخه سنة ثمان وسبعين وخمس مائة
 وهذه الثلاثة من ائمة المرافع في المائة السادسة والح
 هذا جرح في الوخير والوسط لانه قد يحسب ما ليس
 بردة مائة وانما فقد ذكر الشيخان بعد هذا الموضع
 بقليل مسئلة ما لومات رجل عن ابنين مسلمين وجعلا
 اظهر الاقوال ان القائل منهما له مات مرتين ١١

يستفصل

يستفصل لانه قد يتوهم ما ليس بكفر كقرا ولا شئت
 ان التفصيل في الشهادة ولي بالاعتبار ولهذا التماس
 ابن الرقعة الى ترتيب الخلاف فيها على مسئلة الابن
 والشهادة اولى بالمنع وقد ذكر في الدعاوى انه لو قام مت
 بينة على شخص انه تنصر قبل وفاته انه لابد من بيان
 كله التنصر وهل تجب في بيعة الاسلام تفسير كلته وجهان
 وجه الوجوب انهم قد يعتقدون ما ليس باسلام اسلاما
 وحيز المتولي قبيل باب كفاية القتل انه لو قال لا اجد مال
 الى انا فاستفسر فان ذكر عليه توجيب كفه قال في
 والا فلا والحق ثابت في الميراث فلا يقطع الابيقين قال
 وفلهم ما نقلناه وحررناه ان المذهب المقول صريحا
 الجارى على القياس وجوب التفصيل **بل اقوال القضاة**
 اشترطه في شهادة العاوى ومخالف القاضي في المذهب واما
 العالم الموافق له فيه وهما مقلدان وفيه وقفه لحرارة
 ان تكون صورة خلاف مذهبي والمشاهد يجمع الى جميع
 ما لا يرى القاضي ترجيحه انتهى ما اردته منه واخذه
 المصنف في الحاد مذكره الاذمى وراى عليه وقال
 ليس في المسألة قولان ولا وجهان الا من يخرج الامام
 ونصرته وليس هو ثابت في كتب النقل ثم اطل وصححه
 ايضا جماعة منهم السبكي وقال الاستوى انه المعروف
 عقلا ونقله واطال في بيانه قال وما نقل عن الامام بحث

لم وقال الدمري انه الصواب الصحيح المعتقد في الفتوى وفاقا للفقهاء
وفيهم من سمي فيه انتهى فتخلصنا من هذا ان المعتقد وجوب التفصيل
في الشهادة على الردء والله اعلم **قوله** وما يشترط فيه
بيان السبب قطعا ولو شهد باسحقاق الشفعة لم يسمع قطعا
بل لا بد ان يبين سبب الاستحقاق من شركه او جوارى
لا احتمال ان الشاهد يعتد بشفعه لجوارى **قوله** ولو شهد
ان بينهما رضا معا الاصح لا تقبل قال في الروضة ما ملخصه
بل يشترط التفصيل والعرض للشرائط كما قال الاكثر وهو
ظاهر النص قال البغوي وهو الصحيح لاختلاف المذاهب
في شروط الرضا واشترط لعمل القاضي باجتهاده فيعرض
في الشهادة للوقت والعدد ووصول الدين الى الجوف بالاشهاد
انها ارضعته او ارضع منها في الحولين خمس رضعات متفرقات
ووصل لبنها الى جوفه وطريقا استيقان وصول اللبن الى
الجوف ان يعاين الحلب واسحاذا الصغير المحلوب واندراده
وحينئذ يشهد ولا اشكال او يشاهد الفران الدالة عليه
وهي التمام التمدد وانتصابه وحركة اللق بالترج و...
والاندراد بعد العلم بانها ذات لبن فان لم يعلم الشاهد ان
كونها ذات لبن فليس لها الشهادة مع مشاهدة القوائ
المذكورة لان الاصل عدم اللبن انتهى **قوله** وقال الرافعي
ان كان الشاهد فقيرا موافقا قبل والا فلا **قلت**
وتبعه النووي في الروضة وعبارع الرافعي يحسن ان

توسط بينهما

يتوسط بينهما فيقال ان كان

هنا سقط بعد قوله

وينزل الكلامان عليه ويجوز الخلاف بغير الفقيه وقد سبق
مثله في القول بنجاسة الميت والماتون من قبل المطلق
ذكرنا وجهين في قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع
ولو قلنا هي اخفى من الرضا فحق الجرح وغيره ان لا يفتقر الى ذكر
الشروط ان كان فقيرا والا فوجهان وفرقنا بين الشهادة به
والاقرار بان المقر يحيط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق
انتهى **قوله** ومنه اى ما يوقف على السبب وله سبب
واحد كفاية الجماع يمتنع تقديمها على الوقاع في الاصح ودم
حيز الصيد قبل جرحه لا يجوز والاحرام ليس سببا
للجرح ومثله لا يجوز تقديمها على الجرح بحال الى آخره كذا في
النسخ وقد سقط منه كفارة القتل بعد قوله ومثله
والذي رايته في خط المصنف ان كفارة القتل لا يجوز
تقديمها على الجرح وهو الصواب ويدل عليه قوله وعن
ابن الطيب بن سالم احتمال فيه تنزيلا للعصمة يعني في الجرح
منزلة احد السببين فليتامل **قوله** والثاني ان
يجب لسببين يختصان به فيجوز بعد وجوب احدهما
تقديم الآخر اذا كان ما ياكدا في خط المصنف والنسخ
تقديم الآخر والصواب تقديمه على الآخر اى يجوز به
تقديم ما وجب لسببين بعد وجود احدهما على السبب
الآخر كزكاة الفطر فان له تعجيلها من اول شهر رمضان

ثانيا وقيل انها لا تجب بسببين بدخول رمضان وبالفطر
 منه والفطر سبب آخر لها ومنع ذلك جازا تقديرها عليه
تفصيل ما وجب بسبب واحد المال الحولي فلا يجوز تعجيل
 تركاته على ملك النصاب ويجوز تعجيلها قبل الحول بعد ملك
 النصاب لوجود السبب والاول مفيد في الروضة واملأها
 بالزكاة العينية فاذا ملك مائة درهم فجعل منها خمسة أو
 ملك تسعة وثلاثين نشاء فجعل ثمانية ليكون المجل من
 تركاته اذا تم النصاب ومال الحول عليه وانفق ذلك
 لم يجز به المجل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين
 من جهته أخرى فجعل زكاة اربع مائة فحصل ما توقعه لم يجزه
 ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسين من الاصل فجعل
 ثمانين قبلت عسيرا بالتوالد لم يجزه ما عجله عن النصاب
 الذي حمل الآن في الاصح اما زكاة التجار كانا اشتري
 عرضا يساوي مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال
 الحول وهو يساوي مائتين فانه يجزه المجل بناء على ان
 اعتبار النصاب فيها باخر الحول وهو القول الرابع ولو
 اشترى عرضا بمائتين فجعل زكاة اربع مائة وحال الحول
 وهو يساوي اجزاء المجل بناء على ما ذكر وقيل لا
 يجزه في المائتين الزائدتين انتهى **قوله** ومن الثاني
 الذي هو من حقوق الاقاربين ما لو علم بالعيب بعد
 مواله وخيار العتيقة بعد عتق زوجها وشورت

الشفعة بعد قول

شورت الشفعة بعد مواله والملك الشفعة كل ذلك بل قد
 الحق الى ان قال لانه لما زال الملك اى العيب في ذلك المسمى
 كان نعمه حدثت في ملكه والحال كذا في الشيخ والحال
 وظاهر كلام المصنف والمحال يدل عليه قوله لما زال العيب
 وقد قبله حيز من الثمن فليتأمل **قوله** ولو حضرها يني
 البر في الطريق لمصلحة عامه فلا يرد من اذن الامام فلو لم ياذن
 ثم اقرع الامام على ذلك بنزل منزلة الحضرة حتى لا يضمن
 بالواقع فيها ذكر الشيخ ابو حامد في تعليقه كذا في خط المصنف
 والشيخ الحنف وصوابه الاذن فليتأمل وقوله فلا يرد من
 اذن الامام مقتضى اعتبار اذن الامام قبل الحظر وليس
 كذلك فقد قال الشيخان في الشرح والروضة وان كان لا يضر
 اى لسعة الشارع وان عطل في موضع البر نظر ان كان الحظر
 لمصلحة عامة كالحظر للسيد سقا او لاجتماع ماء المصلحة
 فان اذن فيه الوالى فلا ضمان والا فلا يلزم الجديده انه
 لا ضمان وانما ساقى القديم الى وجوبه وقال المصنف في
 التكملة وان كان لمصلحة عامة للناس فقولان للجديده انه
 لا ضمان لما فيه من النفع العام وقد يفسر من جهة الامام
 فيه والثاني وبه قال القاضي ابو حامد وانما اليه الشافعي
 في كتيبه القديمه انه يضمن اذ النظر في المصالح العامة للامام
 لا للأفراد وحكى الماوردي الخلاف اوجها احدها
 يضمن مطلقا وثانيها عكسه وثالثها ان كان لمصلحة

نفسه ضمن والافلا وخضع للخلق بما اذا احكم لها فان لم
يحكمها وتركها مفتوحة ضمن فطلقا وهو ظاهر لا يقيد به
اطلاق المصنف يعني النوى وغيره قال الربلي ويجري هذا
التفصيل فيما لو اطلع فظهر على غير المصلحة المسكين فترد
فيها انسان انتهى **تليها ان الاول** حيث جاوز المصنف في
الشوارع فيحتاج حتى لو كان في ارض جواره ولم يخطوها ومثلا
ينها راذا لم يخطوا وخالف العادة في سعتها كان مقصرا في ضمن
وان اذن الامام بيده عليه الرافعي في الكلام على النصف في الاملاك
التليها الثاني مقتضى قوله فلا يد من اذن الامام ان
الاذن في ذلك خاص بالامام لكن ذكر العبادى والهروى
في ادب القضا ان للقاضي الاذن في بناء المسجد بالطريق الواسع
او ايجاد سقاية في الطريق ان كان بحيث لا يضر المارة **قوله**
ولو ملك اتم وملك الآخر حملها فاعتقها لم يسهل العتق للحمل
وان كان صوبسرا وقال الشيخ ابو علي في شرح القروع والفرق
بين نصيب الغير الى ان قال ان ملك كل واحد منهما في الشراكة
مختلطه ملك صاحبه وما جاز الا وهو شائع بينهما فلما
نوى الشروع سرت الحريه الى الباقي وكذا في خط المصنف
كما رايت الشروع ولعله الشروع فليتصل **قوله** السفر
فما ان طویل وقصير لقوله والادب الرجوع فيه الى
القصير الى العرف وكلام الرافعي في باب الوديعه ديشير
اليه عبارة الرافعي في الوديعه ان اودعه في قسريه

فنقل الوديعه

فنقل الوديعه الحصرية اخرى نظرا ان كان بينهما مسافة
يسمى الضرب فيها سفر ضمن بالسفر فيها وبعضهم لا يقيد به
ويقول ان كان بينهما مسافة ضمن كانه يجعل مطلق المسافة
مصحى اسم السفر وظاهر الكتاب يوافق هذا الا انه اراد
الاول على ما قيد في الوسيط وهو الظاهر انتهى وقال في هـ
المهمات حكاية كلام واعلم ان الغنى الى قوله الوسيط
يقول مسافة ضمن بالسفر

هذا سقاية للمارة بالاول

سمى بالسفر عند الاطلاق انها هو الطويل فقال وان كان
بينهما مسافة القصر ويطلق عليها اسم السفر في ضمن به
وان كان دونه لم يضمن هذا الفظه في الوسيط وذكر في
المنهاية قريبا منه فانه قال فان كان مسافة القصر فنقلها
مسافة الى آخره اذا علمت ذلك علمت ان ما فهمه الرافعي
من ان مراد الغنى بالسفر ما دون مسافة القصر ليس
كذلك وظاهر ذلك ايضا لا اعتراض عليه في معايرته بين
كلام الوسيط والوجوب انتهى فقول المصنف ديشير اراد
بالاثر مصلح الغناء وغالب استعمال المصنفين لا
اصطلاح الاصولين كما هو ظاهر عبارة الروضة واذا
اودعه في قرية فنقل الوديعه الحصرية اخرى فان
كان بينهما مسافة القصر ضمن وكذا ان كان بينهما ما
يسمى بسفرا على الصحيح وان لم يسمى بسفرا ضمن ان كان
فيها خوف او كان المنقول منها حرن والا فلا على الصحيح

انتهى فقد وافق الراجح في ان مسافة القصص او ما يطلق عليه اسم السفر فيطهرها براض المهمات ايضا **قوله** ويخرج على ذلك اي ما ص ذكر من ضبط السفر القصير ما لو حلف ليس باقون ويبر بما اذا **قلت** ويخرج عالية ما لو نقل الوديعه وسقوط الجمعه وحوته السفر قبل الزوال على من لزمه الجمع اذا لم تمكن الجمع في طريقه وغير ذلك والله اعلم **قوله** السفيه نرضه على ثلاثة اقسام احدها ما يمنع منه ولو اذن الولي على الاصح وهو غالب نرضه للكل كذا في النسخ وخط المصنف يمنع منه بزيادة التاء وصوابه يمنع منه بجودتها اذا المرد المجبور عليه بسفه وهو لا يصح منه بيع ولا شراء سواء كان على العين ام في الذم سواء كان فيه غبطة ام لان ذلك مظنة الغرر حتى لو اشترى او اقترن وبيع المال الذي فيه او تلف ذلك فلا ضمان عليه في الحال ولا المجبر سواء علم انه من تعامله او لتقصير وكذا لا يصح منه اعتاق لا باذن ولا بغيره سواء كان الغنى مجانا او على مال وكذا لا يصح ادخا منه هبة شئ من ماله بالاتفاق نعم لو وهب منه شئ او اوصى له به فانه يصح منه قبوله على الاصح في زوائد الروضه **قوله** ونكاحه اي السفيه المجبور عليه الام عند خوف العنت ومنعه الولي يصح في الاصح كذا في النسخ وخط المصنف ونعله ولو منعه اي نكاحه الامه عند خوف العنت ولو منعه الولي **قوله**

السكوت

السكوت ضربان احدهما ان يكون مجرد ينزل منزلة التصريح بالنطق في من يجب له العصم لان المعصوم يشانه الامر وانتهى للتشريع فسكوته ترك كصريح ذلك فهو فعل يدل على ان السكوت عنه ما ذور فيه والله اعلم **قوله** والاحوال بحسب ذلك اي قيام القرائن الدالة على الرضى اربع الاول ما ينزل منزلة النطق قطعا لسكوت من اليكر في الاذن في النكاح اذا استبانها الاب والجد والمدي عليه اذا سكنت عن الجواب بعد عرض المين عليه جعل كالمترك التاكل الى آخره **قلت** اما بسكوت اليكر مجرد عن كل ما ينافيه فانه حاله صان سبب لها اليها الماضي واما سكوت المدعى عليه فمناقطه فانه قطع طافيه من المعصومه التي من ثبوتها استغفر اغ للجهل في الدفع والجلب فهو معلوم بانه لو كان محقا استغفر على كلامه فهو فعل الكف والفعل يطلق عليه القول في اللغة يقال قال كذا اذا ظنه وقالوا يريد اي فعلوه **قال** في النهاية العرب يجعل القول عبارة عن جميع الافعال ويطلقه على غير الكلام انتهى على ان السكوت غير محتاج فيه الى قول باللسان فليس كسنة اليكر في الاستئذان الذي لا اصل فيه القول باللسان **قوله** ولو نطق بعض اهل البنية ولم ينكر الباقر بقبول ولا فعل انتقص في الساكتين ايضا **قلت** قال الراجح لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم

وقال الرجل بالثقة اي غلب به وقال لسان الحال في الحديث قال بالما على يد اي قلب والكلام هو النفسى يقولون فما انفسهم قال النقي قول قال في النهاية الخ ص

فما هادن قريشيا عام الحديبية فحاضوا بنو خزاعة في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم ويثوبكر في عهد قريش ثم عدا
 بنو بكر على خزاعة واعانهم ثلثة نفر من قريش فقتل
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نقضا للعهد وساء الى مكة وشيئا
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم واعى بنى قريظة فلما قصد
 الاحزاب المدينة آواهم سيد بنى قريظة واعانهم بالسلاح
 ولم يكر الآخرون ذلك فحله النبي صلى الله عليه وسلم نقضا
 للعهد من الكل فقتلهم وسبى ذرايرهم

قوله في عهد قريشة
 بالصل

ولوتباعد اثنتان وشروطنا الامان الى انقضاء القتال
 فاعان الكافر جماعة من صفه بغير استنجاهه وسكت
 ولم يمنهم انتقض امانه لغير المبارزين **قلت**
 كذا في النسخ وفي خط المصنف ايضا بغير استنجاهه ووجدت
 على هامش بعض النسخ ولعله بغير اختيار وفيه نظر اذ
 عدم المنع بجوار لقتله لان سكوتهم رضا بفعالهم فنزل
 منزله فعل لا منزله القول باللسان
 وتعبير المصنف بغير استنجاهه تبع فيها الرافعي كالغزالي
 حيث قال ما نصه بعد بيان حكم المبارزين من وجوب
 الوفاء بالشروط اذا شرط فيها ان لا يعين المسلمون المسلم
 ولا الكافرون الكافر فلو خرج المشركون لاعانة
 المشرك يخرج المسلمون لاعانة المسلم ثم امكن الكافر
 استنجد هم اى استعان بهم على المسلم جاز قتله

مهم ومكرر

قتله معهم وعثله وبها اى بجوار قتله معهم اجيب
 فيما اذا خرجوا من غير استنجاهه ولكنه لم يمنهم وان خرجوا
 بغير اذنه ومنهم فلم يستنجدوا جاز قتلهم ولم يمنهم التقرض
 له انتهى **تلييه** قال في الصحاح واستنجدنى فاستنجدته اى
 استنجدت بى فاعنته انتهى **قوله** ولو راي السيد عبدا
 يتلف ما لا يغره وسكت عنه فان السيد يطالب به كذا
 في خط المصنف والذي في النسخ يفرضه وفي بعضها دليل عليه
 ذكره الرافعي في القاط العبد **قلت** اى من السيد يتلف
 العبد من جهة انه بتقصيره في الدفع ضار هو القاطل حكى
 لامل جهة انه نسب اليه قول بل نسب اليه فعل والله اعلم
قوله ولو التقط الصبي ومحمناه وهو المذهب عندنا
 على ان الصبي في القطة كما احتطايه واحداثا مشه
 فراه الولي فلم ينزعه فتلف اى فانه يفرضه كما لو احتطب
 وراه معه فلم يأخذه بغير حتى تلف او تلف **قلت**
 لان تقصيره في الانتزاع عنه واعلا للاتلاف لواقات لا
 قولا كما في البكر **تلييه ان الاول** اذ لم يكن
 للصبي ومثله المحبون وطالا الحاكم قال الكمال الدميرى
 فالظاهر ان الحاكم لا ضمان عليه بذلك ولو لم يعلم الولي
 غير الحاكم بالقطة حتى بلغ الصبي فاستأذن الحاكم
 فاقروه في به اقرق وكان حكمها كما لو وجدها
 بعد الحجر **التنبية الثاني** قال في اصل الروضة

الركن الثاني الملتقط وبناء الكلام فيه على أصل وهو أن
اللقطة فيها معنى الأمانة والولاية لأنها ما حيزه أم الاكتساب
لأنها مقصودة ولا يستقل الآحاد بالأمانات وجران ويقا
قولان **قال** المصنف في الخادم لم يخرج الشيخان منهما
شيئا وكلاهما مضطرب فانهما حكما بصحة التقاط
الفاستق والصبي والمجنون وبشبهه أي الالتقاط باحتطاب
الصبي واصطياده وهذا تصرع بتغليب الاكتساب
ثم حكما بترجيح منع التقاط العبد وهو تصرع بتغليب
الولاية ولعل لذلك أطلق للخلاف من غير ترجيح وتصير من
حيلة المسائل التي ذكرها في الروضة آخر باب الرجعة
أنه لا يطلق منها ترجيح كالنذر والطلاق الرجعي وغيره
ثم قال بعد ذلك الذي ينبغي اعتباره أنه الاكتساب انتهى
والله أعلم **قوله** ولو حلق للعلل شعر المحرم كذا
في حط المصنف وفي نسخة غير المحرم وفي نسخة من المحرم
وهو ساكت إلى أن قال وعلى التقديرين فيجب الدفع
عنه **قلت** فالأمر له بتقصير عن الدفع لا بقوله نسب
اليه فان القدية تلزم بالفعل المحرم ولا تفسر إلى قوله
والله أعلم **قوله** قيل ومقتضى هذا أنه لو اتلف
متلف الوديعة والمودع ساكت مع القدية على دفعه
أنه يكون ضامنا وينزل سكوتة منزلة الأذن لا في الألفاظ
قلت هذا هو الأصح ونسب في المهمات إلى الأصحاب

في غير ما ينزل

بل إنما ينزل منزله أتلافه هو فان الصمد غير مقتدر إلى الأذن
بالقول والله أعلم **قوله** ومنه المقر على الشيخ وهو
ساكت يسمع ينزل منزلة نقطة أي بالمقراءة لا بقوله أذنت
فان الرواية غير مصنفه إلى التصريح بالأذن بل تكون به قاصر وبغير
من الكتاب وغيرها أخرى ومنه أيضا ما لو صب في جوفه وهو
صائم مقطر وهما ساكت فانه يقطر **قوله** الرابع ما لا
ينزل منزلة له أي منزلة التصريح بالنطق فلا يصح منه أن يعلم
البايع أن المشتري يطأ الجارية في مدة الخيار لا يكون
بحيز العقد بسكوته في الأصح **قلت** الأجانة قد
تكون بغير القول كأنقضاء المدف في الشرط والفارقه في
المجلس فصارقت مسنة البكر والله أعلم **قوله**
ولو حلف لا يدخل الدار فحل وهو قادر على الدفع لم يحث
قلت لأن الدخول به ليس دخولا منه فلم يوجد العلق
عليه والموقع عنه دخولا لا قولاً والله أعلم **قوله**
ولو استلحق بالغا ولم يكن به وسكت لم يثبت نسبه هذه
والشرط التصديق نقله الرافعي في الروضة في الأقراء
بالنسب ذكر في فصل — في الشهادة — سكوت
البالغ في النسب كالأقراء إلى آخر ما ذكره **قلت**
قال المصنف في الخادم بعد ذكر ما نقله الرافعي وقال ابن
الرفعة عن بعضهم يجتمع من كلام الإمام خلافا في أن
الشرط عدم التكذيب أو أنه التصديق إلى أن قال لكن

هنا قوله
صلى الله عليه وسلم
كلام ابن الصباغ وبسليم — والماوردي —

تجاذف فقال ولو قال اسئل هذا البني وصدة المقر له
جاء ان يشهد بثبوت النسب وان كذب المقر له لم يشهد
وان سككت فقبل يشهد لان السكوت دليل الرضى في جانب
النسب الا ترى ان يشهد بمولود فسكت فسكت عن نفيه
لزمه ولحقه وان لم يشهد به حتى ان الاقرار من المقر
من المقر له لتعجب — ثبوت البنيوه قلت
يجب ان يكون موضع الاقرار حيث لم يخف بان كانت
قراين تقتضى الاعتراف فانا اخفنا كان بمنزلة —
وهذا المصنف نظير المسئلة — لو باع عبده البائع وهو
سالك فانه يكفي للصحة والله اعلم **قوله** بليغة
حيث قلنا لا ينسب له قول فلا ينسب له فعل
قلت المراد بالفعل هنا غير القول في ما هو المتعارف
وان كان في اللغة لا فرق وقد تقدم في كلام المصنف
من مسائل عدم نسبة الفعل لتسع مسائله التبارر
واتلاف الوديعة وقطع الخط وحلق المحرم واتلاف
العبد مال الغير والتقاط الصبي ومسألة الخيلاء والخلاف
ومنه ما لو حلف لا يطؤها فاستدخلت ذكره فانه
لا يحنث ولو قدر على الدفع والله اعلم **قوله**
ولهذا لو كان تحت صغرة وكبيره فارتفعت الصغرة
اي من الكبير وهي اي الكبير سالكته فهو كما لو كانت

ثامه اوله

ثامه اوله واجهنا صاحبهما **قلت** هكذا صح
في الروضة وتقييد المنهاج وبعده البارئ في اياه فانه
يقد ما اذا ارتفعت بنفسها منها ولم يوجب على المصنف
شياً بان تكون ثامه وفي المهمات ان تصح الروضة غلط
فقد جزم في صدر المسئلة بان التمكن من الارضاع هو
كالارضاع **قوله** السنه يتعلق بها مباحث الاول
اي الاول من مباحث السنه انما تنقسم الى سنه عين وسنه
كفايه اي مطلق السنه **ثم** قوله بعد ذلك الثاني
اذ اترك المصلي سنه اي الثاني من المباحث السنه **ثم**
قوله بعد ذلك وان لم يفت اي محلي السنه التي تركها
فان لم يتدبس بغيرها اي السنه التي تركها يرد العوده
اليها وان تدبس اي بغيرها لم يعد اي الى السنه المتروكة
اذا تدبس بفرض سنه **ثم** قوله بعد ذلك كما لو
ترك التشهيد الاول ثم ذكره بعد القيام اراد القسم الاول
الذي تدبس فيه بالفرض ثم قوله بعد ذلك والثاني
كما لو ترك دعاء الاستفتاح اراد القسم الثاني الذي
تدبس فيه بالسنه فديتا من ذلك فربما يسبق
الفهم الى ان المراد بالثاني هنا ثاني مباحث السنه
فيكون مع قوله سابقا الثاني اذا ترك المصلي سنه وليس
كذلك فان موضوعه يختلف وقد بين المراد منها
قوله من قاعة السؤال ليعاد في الجواب ولو قال

المراء طلعتني على الضيفاجابها واعاد ذكر المال لزم وكذا
ان اقتصر على قوله طلعتني في الاصح كذا يعرف الى السؤال
كذا في خط المصنف وفي النسخ وفي نسخة بوجهان الدين
السباعي الضرب على لفظة كذا وعلى الها مشقبا لها
لعله — اى لتبصير كلامه لانه انصرف الى السؤال
وكانه يشير الى انه استيقيد من قوله اولاً ان اقتصر على
قوله طلعتني يعرف الى السؤال فالاشارة بكاف
التنبيه — والتعليل لولي والخطب في ذلك
هين **قوله** فلو سألت اى المراء بكلامه فقالت
ابن بالف فقال انت طالق ثم قالت المراء لم اؤثرياً
فليرفع الطلاق على المشهور لان السؤال معاد في
الجواب وكما قال انت طالق على الف وحيداً فلا تطلق
ما لم يزمها الا لفظة **قلت** وهذا يلغى به فيقال شخص
خاطب امراته بلفظ الطلاق فاصدا لفظه ولم يقع عليه
شيء والله اعلم **قوله** من فاعة سلامة العاقبة كثر في
كلام — لانها اى سلامة العاقبة مستغنى عن
يحال الحكم على مجهول — والذي في خط المصنف
في كلامهم — وقوله واستشكل اى الجواز
وقال الرافعي في باب الوديع ليس المراد منه اشتراط
السلامة الى آخره ذكره **قلت** ذكرها الرافعي
في الكلام على مالو طلب الودع الرد فاحذر كونه في الحمام

منه والله اعلم

ونحوه والله اعلم **قوله** السهو ترجمة يكنى بها عن
القاعات وقوله ما نكرو في شئ من كل مقدس اى كل شئ
كان مأموراً به اى مطلوباً بشريعاً وطريقه اى ذلك
الشئ الفعل لا يختلف فيه السهو والعذر بل هما فيه سريان
كثر المية في الصلاة فان تركها مؤثراً في النية ما مأموراً بها
في الصلاة على سبيل الفرضية كما هو مقرره في الفروع
فلم يأت بها لم تنعقد صلاة سواء تركها سهواً وعمداً
وقوله وما كان منها عنه يقدر فيه نظراً ما سبق اى
وكل شئ كان منها عنه وطريقه الشئ اى مطلوباً وتركه
اذ الكلفة في التي كف النفس عن الفعل وهو فعل الضد فيكون
الكف عن الفعل فعلاً خولف فيه بين السهو والعذر كالكل
في الصلاة والاكل في الصوم فان كلا منهما مطلوب تركه
فيختلف الحكم بينهما بين السهو والعذر فتبطل الصلاة
بالنطق عند ايجرين مهملين او مستهلين اهما ام لم يفهما
وبحرف مفهم ولا تبطل الصلاة بالنطق بذلك سهواً ولا
بسبق اللسان اليها ولا بجهل تحريمها من قريب عهده
بالسلام بلا خلاف في المسائل الثلاث وبطل الصوم
عن الا ما يسي جوقاً عمداً سواء كانت العين ما يؤكل وتترك
كتاب وحصاة ليس كانت او كثر لان الصوم هو
الا مساك عن كل ما يصل الى الجوف ولو اكل ناسياً لم
يفطر سواء كان كثيراً أو قليلاً نعم ام لا ولا كل جاهلاً

لكونه قريب عهد بالاسلام او نشأ ببلادهم بغير
 بيعه عن العلم بحكم النكاح كراه الروضة ونحو
 وشرح المذهب **قوله** ولا يفي من السهو في
 المهريات في صورتهن احدها اذا وقع بعد عقد لوقوعه
 اى السهو في ضمنه اى العقد كما لو اكل الصائم ناسيا وظن
 بطلان صومه فجاءه فانه يفطره الاصح لكن لا كفارة عليه
 في الاصح لانه وطن وهو معتقد انه غير صائم ويستثنى
 من هذا اى من وقوع العقد بعد السهو ما لو سلم
 من الظاهر ناسيا وتكلم عامدا لا يبطل صلاته
 فليظن في الضيق **قلت** فرق بينهما بان
 الصوم اذا بطل لزم الامساك عن كل ما يحرم فيه بخلاف
 الصلاة وايضا المصلي اعتقد ان صلاته انتهت وانصام
 ليس كذلك والله اعلم **قوله** من فاعده ان
 السبيل لا يثبت له على عيده دين ابتداء الا في الكتاب ولو
 زوج امته بعبده لم يجب مهر وعن الشيخ ابي على
 حكاية وجهين في انه يجب المهر ثم يسقط لثلا يعرف
 النكاح عن المهر ولم يجب اصلا ولم يقل احدا انه
 يجب وبداى لم يقل بالوجوب والدوام احدى
 من اصحاب الامام الثماني والافقد نقل عن الامام احمد
 انه يفي في ذمة العبد ويتبع به اذا اعتق وقوله اما
 في الدوام فيثبت كما اذا اشترى عبد له اى للشترى

فلا ذمة دين

في ذمته دين اى في ذمة العبد الذي اشتراه دين من
 معاملة بينهما سابقه على شترائه فلا يسقط دين الشترى
 بالشر في اصح الوجهين وقوله وحرق عليها اى على الوجهين
 المذكورين الماوردي ما اذا زوج امته بغيره ثم
 اشتراه فان قلنا يسقط اى دين المشتري لم يكن له مطالبة
 العبد بالمهر بعد بيعه لغيره كذا في خط المصنف وفي عدة
 نسخ وفي نسخة من غيره او عتقه اى بعد ان باع العبد
 هو لغيره او بعد ان اعتقه فانه اعتقه وباعه بعد
 السقوط وكذا ثبت عنه عليه وقال الفراء في مسألة
 الصادق ان الرق المقارن للعقد دفع المهر بعد جريان
 موجبيه فلم تكن تفرقة للعقد عن المهر بل جرى الموجب
 واقرن به الدفع فاندفع والاندفاع معنى الانقطاع
 او بمعنى الامتناع الى ان قال **قال** يعني ابن الرفعة
 وفائدة ذلك تظهر والله اعلم فان الامة اذا بيعت
 او عتقت يعفى في صورة ما اذا زوج عبده بامته قبل
 الوطء ووجد الوطء بعد ذلك لا نقول ثبت لهما
 او لسيدهما المهر والرافعي حكى عن الشيخ ابي
 علي انه قال اذا قلنا بوجوب الثبوت ثم السقوط لا
 يثبت لهما المهر كما لو ابرأت منه اى المهر المحرة ثم
 وجد الدخول لا يثبت لهما المهر فاما على الوجه الآخر
 وهو عدم ثبوتة فيجوز ان يقال اذا عتقت او عتق

الزوج يجب المهر كذا في المقنونة قال ابن الوقعة وما
ذكره الغزالي من التقريرين قدعه **قلت** اما على
تقدير الانقطاع فنعم واما على تقدير الامتناع فلا
والله اعلم

حرف الشين

قوله الشين اعلم ان اذا نبط الحكم باصل يتعدى مره
انتقل الى اقرب شبه به **ناط** علق وهو ثلاث شين لا
في الصحاح **ناط** الشين ينوطه نوطا او علقه **قوله**
ومنها اذا وجد معيونا ولا يعرف له **بيض** ~~بعض~~
المصنف بعده في اصله خمسة اسطر وفي النسخ ولا يعرف
له شبهة توقف وكان المصنف اراد ان يذكر مسألة
الحاق الحيوان بما يشبهه قال في الروضة قال جماعة
ان **—** في العرب الذين **—** في عادة رسوله

منه عطية
بلا من

صل الله عليه وسلم
وان استطابة طائفه واستجبتة اخرى ايتجا الاكثرين
فان استويا قال صاحب الحاوي وابو الحسن العباري
لتبع قرشيا لانهم قطب العرب فان اختلفت
قرشيس ولا ترجيح او شكوا فلم يحكموا بشئ
ولم نجد هم ولا غيرهم من العرب اعتبرناه باقرب
الحيوان تشبهها والتشبيه تارة يكون في الصورة
وتارة في طبع الحيوان من الصيانة والعدوات

وما في حكمه

وتارة في طعم اللحم فان استويا السبها
اولم نجد ما يشبهه فوجها ان اصحها الحل
قال الامام واليه ميل الشافعي رحمه الله
انتهى **تلييس** **—** الشيطان اولامن انه يبقى
على الحل **—** العرب الموجودين منه نقله
العباري عن جماعة **قوله** والشريط يتعلق به
مباحث تقدم منه في حرف الباء الفرق بين
التعليق والشريط فليراجع **قوله** ولو قال
يا سرائيه ان شاء الله لا يصح الا مستثناة لانه
يخرج عن فعل ماض وهو واقع ويستحيل تعليق
وقوعه بمشيئته من جهة فلو قال انت سرائيه
ان شاء الله اختلفوا فيه فقيل يصح لانه
يجري مجرى التشكيك في الخبر اما لو قال انت
سرائيه ان شاء الله **—** كذا في خط المصنف
وفي بعض النسخ ولعله يا سرائيه فليتنا **قوله**
قال البغوي في شرح السنه كره هو ان يقول
انا مؤمن حقا بل يقول انا مؤمن ويجوز ان
يقول انا مؤمن ان شاء الله لا على معنى التشكك
في ايمانه بل على نفي الخوف من سوء العاقبة والاستثناء
يكون في المستقبل وفيما خفف عليه التعبير بالوصف
فان معناه الرسوخ فانا قال انا مؤمن كان كانه

قال اما رابع في الايمان بحيث ان ايمان لا ينفك عن فساد
حينئذ الشرط لان هذا لا يجعله الا الله والمتمتع ان يقول
آمنت ان مثاء الله والله اعلم **قوله** بشرط العقد
يعتبر العلم بها عند العقد ولهذا اي اعتبار العلم بالشروط
عند العقد ولو كان اسره لا يعلم اهل بيته ام معتقه ام لا لم يصح
النكاح كذا في خط المصنف وفي كثير من النسخ اخته
وفي نسخة الشيخ يرهان الدين البقاعي بدل اخته
خفيه وهو الظاهر فليتام **قوله** شرط العلم
هل يجري مجرى شرط العقد فيه جوابان خرجهما القاض
الحسين احدهما نعم لان الحكم لم يحصل الا بها اي العلم
وشروطها والثاني لا بل الحكم صار من العلم وهناك
شرط ينضم الى العلم فيقوى بها والحكم بذلك باصل
العقد ويتحقق عليه فروع منها لو شهد اربعة بناته
واثنتان باحصانه فقتل ثم رجعا فهل يجب العتق على
شهود الاحصان ايضا **قوله** والاصح انه لا ضمان
لانهم لم يشهدوا بما يوجب صفة عقوبة وانما وصفوه
بصفه كمال والخلاف في ان شهود **قوله** شهوده
تعلق الطلاق والعتاق يقال بغير مؤن اذا رجعا
ام يخص شهود التعليق والصحيح ان رجوعهم لا يقتضي
عزمهم **قوله** من فاعاة الشروع لا يغير حكم المشرع فيه
الثانية الا ضحية فانها سنه واذا بحث لزمت بالشروع

ذكره السبكي

ذكر السبكي هو ابو يحيى البصري السبكي منسوب
الى السباح نوع من الخشب **قوله** قال الرويان
اذ لم يكن **قوله** صلى عليها اي الجنائز فلو صلى عليها مرة سقط
الفرض ثم صلى آخرون ففي جواز الخروج لهم احتمالات
لوالدي بناء على انها تقع فرضا كما لو صلوا كلهم دفعة واحدة
ولانه لا يتنفل بها قال في شرح المهذب والساقط بالصلاء
الاول عن الباقي خرج الفرض لاهو وقد يكون ابتداء
الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كجاء التطوع
واحد حفصا الواجب الخيرا انتهى وهذا جواب عما قيل
انه اذا سقط الحج سقط الفرض وقد اوضحه السبكي
فقال فرض الكفاية اذ لم يتم به المقصود بل يتجدد مصلحته
يتكرر الماعلين كتحمل العلم وحفظ القرآن وصلاة هذه
الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض
وان سقط الحج وليس كل فرض يا ثم بتركه مطلقا
انتهى وعلى الاصح من انها تقع فرضا مقتضى هذا البناء
عدم جواز الخروج لهم والله اعلم **قوله** الخامسة
لو شرع المسافر في الصلاة بنية الاتمام لزمه
ولا يشرع له القصص بعد ذلك بخلاف ما لو شرع
في الصيام له الفطر على الصحيح وفروق بينهما بقرين
هنا وسببا في له فارق ثالث بان مدة الصلاة ليس
دونه وقال الشيخ يرهان الدين البقاعي والضرف

عندي ان المحافظة على الصلاة أكد بدليل انها لم تترك
 في السفر بل خففت بالقصر والنسبة في التزام الاصل فيها
 يسير والصوم ترك وجوبه في السفر ومثاقته كثيرة
 تتحد في الزمان الواحد انتهى **قوله** فالصور ثلاث اي
 فيما شرع في فرض الكفاية ثم اراد قطعه قطعا يبطل المانع
 فيبطل قطعا كذا في خط المصنف والنسخ وصوابه فيجوز عنه
 قطعا ويدل له قوله وقطع لا يبطله اي الماضي ولا يفتوت
 الشاهد اي القاض فيجوز قطعا والذي في خط المصنف
 الشاهد وفي نسخة كالمسافر والمغنى صحيح قوله ولهذا
 اي ولاجل ان عذر المسافر مستمر قبل التشروع وبعده
 لا يجوز له اي المسافر الخرج منه اي الصوم اذا اقام
 او احرم به في الاقام اي يلبس به كان اصبح صائما فمسافر
 لا يجوز له القطر **قوله** وهذا كله في العبادة الواحد
 اما المكفر اذا شرع في صوم الشهرين فهل يجوز له الخرج
 بنية الاستئذان او لا قال الرافعي وهذا احسن **قلت**
 بل هو المذهب كما سبق عن نص الام انتهى انما النص
 في اليوم لا في اكثر منه مما لا يلزمه منه افساد العبادة
قوله من قاعدة الشفاعة **قلت** واطلاق الشفاء
 في التعزير فيه نظر كذا في خط المصنف وفي النسخ ولعله
 سقط لفظ استيجاب اي واطلاق استيجاب الشفاعة
 في التعزير اذ الكلام فيه فليتأمل **قوله** ومنها لو

قال اذا فاعل من

قال انا وفلان شريك في هذه الدار وفي هذه المال الى
 ان قال لكن غالب الناس يطلقون هذا اللفظ لمن له اذن
 جزء في القربة فيقول زيد شريك كذا او يريد اصل الشريك
 وتفاوتت الاجزاء فالخيار القبول كذا في نسخة المصنف
 وفي النسخ وصوابه فيقولون زيد شريك بصيغة الجمع وان
 تفاوتت الاجزاء بذكر ان الوصلي اذ الغنى على صيغة الجمع
 لا يتم المغنى المراد بوزن ان فليتأمل **قوله** الشك
 يتعلق بما حدث الاول في حقيقته وهو في اللغة مطلق
 التردد وفي اصطلاح الاصوليين تساوى الطرفين فان
 مرجح كان اي الراجح فلنا والرجوح وهما واما عند الفقهاء
 فزعم النووي انه كاللغة في سائر الابواب لا فرق بين هذه
 المساوى والراجح وهذا انما قالوه في الاحكام وقد
 فرقوا في مواضع كثيرة منها في باب الايلاء لو قيد بمسئد
 الحصول في اربعة اشهر كنزول عيسى عليه السلام
 عليه وسلم قول وان قل حصوله قبل ما فليس بمؤل قطعا
 وان شك فوجها ناصحهما كذلك الى آخر ما ذكره هذه
 الفروع التي ذكرها دليل على ما قال النووي من
 انهم يريدون به مطلق التردد بمعنى انه ليس له اسم
 اصطلاح يخصه في التساوى فيكون اذا اطلق انصرف
 اليه بل اذا اطلق بتعدد بين التساوى والرجحية
 وهكذا واطلاقه في جميع هذه الفروع التي ذكرها

فان اذكر في مقابلة الفتن منادى بغير شدة بين التساوى والرجح
 والرجح عليه وهكذا واطلاقه في جميع
 فان اذكر في مقابلة الفتن منادى بغير شدة بين التساوى والرجح
 والرجح عليه وهكذا واطلاقه في جميع

متروك بين المساوي والرجوح وفي ما ذكر فيه عليه
الظن يتروك بينهما مع مطلق الظن ايضا **قوله** ومن ومنها
المواضع التي فرقوا فيها بين المساوي والراجح في الاكل من مال
الغير اذا غلب على ظنه الرضى جاز وان شك فلا الى ان قال
ومثله في المرض المخوف اذا غلب على ظنه كونه مخوقا نفذ
التصرف من الثلث وان شككنا في كونه مخوقا لم ينفذ الا بقول
أهل الخبرة **العبارة** غير محررة فان المسئلة مفروضة فيما
مراد على الثلث فان ظنناه غير مخوف جاز وان شككنا لم يجز
الا في الثلث وعلى ذلك تدل عباراتهم فان في المنهاج وغيره والعبارة
للمنهاج اذا ظننا المرض مخوقا لم ينفذ تبرع مراد على الثلث اي
يكون موقوفا لا نه محجور عليه بمجرد المرض المخوف كذا قال الغير الى
والرافعي والسبكي مشاحنة في عدم النفوذ هل المراد به
في نفس الامر وفي الظاهر في الرجح وان سوا نفذ لانه
بين صحة تبرعه وان ظنناه غير مخوف فان حمل على الفجاء
نفذ وكذا على سبب خفي كما اذا مات من وجع الفرس والعين
ولو لم يبرأ المتبرع لكن مات بهدم او غرق او تروى او قتل
قال الماوردي ينفذ وقال القاضي حسين والنجوى بحسب
من الثلث واختام السبكي وذكرنا بعضه وان لم
يحمل الموت على الفجاء ومثلوه باسهل يوم او يومين مخوف
فان كنا نظن ان القوة تحمله فبان خلافه وانزع السبكي
في ذلك وان شككنا في كونه مخوقا لم يثبت الا بقول طبيين

حريز بن عبد بن عليل

حريز بن عبد بن عليلين بالطب لان قول الجاهل غير مقبول قال
الماوردي واذا اختلف في كونه مخوقا رجح الحقول الا علم
فان اشكل فالاكثر عددا فان استويا رجح الى من عهد بالحرف
وظاهر كلام الأكثرين وصريح كلام النووي قبول شهادة الطبيين
يكون للمرض غير مخوف وقال المتولي انما تقبل شهادة الطبيب اذا
قال للمرض مخوف فان قال غير مخوف فان شهد انه على النفي وكلام
الرافعي موضح ايضا بخلافه واذا كان التبرع في مرض غير مخوف
ثم طرأ عليه المخوف ومات منه قال الامام ان قال اهل
الخبرة ان ذلك المرض يفيض الى المخوف فهو ايضا مخوف وان
قالوا لا يفيض اليه غالبا فتبرعه فيه كالتيبرع في الصحة وفي نص
الامام الشافعي ما يروى بذلك واذا اختلف الوارث والمتبرع
عليه في كونه مخوقا صدق المتبرع عليه لان الاصل السلام الا
ان يقيم الوارث شاهدين **قوله** وقالوا عصره نائم قال
ان لم يكن تحمير ثم تحلل فانت طالق ثم انه وجده خلوا وقع الطلاق
لان الغالب انه لا يتحلى الا بعد التحلل في حنط المصنف وفي
التنريح ان لم يكن تحمير بالنفي والصواب ان كان تحمير بالاثبات
وما بعده يدل عليه فليتأمل **قوله** منها اي من
صور الشك بعد الفراغ من العبادة لو شك
في تركه **قوله** في فرض لم يؤثر على المشهور اما اذا كان المشكوك
فيه هو النبي وجبت عليه الاعبادة قال النووي وكذا لو
شك في الطهارة في الاصح والفرق ان الشك في الاركان

يكثّر كثير منها بخلاف الطهارة وقياسه كذلك في باقي الشكوط
 لكن سياتي عن النص عدم الاعادة في صورة الطهارة للطواف
 فلا يحتاج للصوف كذا في خط المصنف وفي النسخ فلا يحتاج
 بالنفي و صوابه فيحتاج بالاثبات فليست **قوله** ومنها
 لو قرأ الفاتحة ثم شك بعد الفراغ منها في خوف ولا أمر
 له كما قاله في شرح المذهب عن الشيخ ابو محمد وكان يبينه الفرق
 وبين الشك في ترك ركع من اركان الصلاة في الصلاة اتمها
 يسيرة مضبوطة فلا مستقاة في ضبطها بخلاف خوف
 الفاتحة الى آخرة **قلت** وجدت بخط القاعى على نسخة
 ما صورته هما مشتركان في الحكم فلا يحتاج الى فرق انتهى وهذا
 — فان الفاتحة من ضمن اركان الصلاة — وترك جزء منها
 يعتد به فاذا شك في انه هل اتمها ام لا — القياس على

صانعها **قوله** لا بد من الشك

قوله ومنها في فتاوى النووي توضأ للحدث وصلى الصبح
 ثم نسي انه توضأ وصلى فاعادها ثم علم ترك سجدة في إحدى
 الصلاة بين ومسح الرأس في إحدى الطهارتين فطهرهما مرة صحيحة
 الآن وعليه اعادة الصلاة لاحتمال انه ترك المسح من الأولى
 والسجدة من الثانية ونظيره ما حكاه ابن القطان في
 المطامرات فيمن نسي صلاة من الخمس وصلى الخمس ثم علم
 ترك سجدة من واحدة من الخمس التي تلاها فانه تكرر
 الاعادة ثانياً ويمكن توجيهه بأمرين أحدهما ان السجدة

لم يتحقق اتمها وتركه من الصلاة المتروكة بل يحتمل ان تكون من
 غير المتروكة وهو الأكثر وقوعه عالان وقوع واحد من أربع
 أكثر من وقوع واحد بعينه **قلت** هذه مغلطة فان
 المحتل واحد والمصل قسمان قسم واجب وقسم غير واجب واحتمال
 كونه المتروك من الواجب كاحتمال كونه من غير واجب سواء
 منية لاحد القسمين على الآخر والتوجيه الثاني الذي سنده
 كاف في المراد وقوله والثاني ان الواجب الاعادة ثانياً
 لم نامن وقوع مثل ذلك المرة الثانية والثالثة كما قاله في
 انه لا يجب قضاء الحج الذي وقع فيه الأضداد مرة ثانياً
 هذا هو التوجيه الثاني الموعود بذكره اعلاه ويؤيد
 ان الاصل وقوع العبادة على الصحة ما لم يتحقق غير ذلك
 والله اعلم **قوله** ومنها لو شك بعد الفراغ من الوضوء
 في ترك مسح الرأس او غيره فوجهان اصحهما لا يؤثر الى ان قال
 و فرق غيره بانه ثم يعني به من شك في الحدث ام لا ثم ييقن للطهارة هل
 بعد انه شك في الحدث والا صلعه وهما ييقن الحدث
 وشك في انه اتم الام لا والا صلعه **قوله** ثالثاً الشك
 في المانع وذلك اننا نقول ما كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً
 المراد ثالث المواضع التي لا يؤثر فيها الشك وكذا قوله بعد
 ذلك رابعها أي المواضع التي لا يؤثر فيها الشك **قوله**
 ويدل له قول بعض اصحابنا اذا قال ان خرجت بغير أدنى فانت
 طالق الى آخره يسع له ليس بمعتد وانه لم يقع على كلام

لم يتحقق اتمها وتركه

الشيخين في المسألة وهو عجيب فالمسألة في كلامهما في باب
 الإيمان في اثنا عشر مسألة قال في الروضة الشافعية حلف لا يخرج
 فلان إلا بآذنه فإذا نكح لم يسمع المأذون له ولم يعلم وخروج
 فطر بقاء الذهب والمنصوص والذي قطع به الجمهور
 لا يثبت لأن الأذن والرمي قد حصل وقيل وجهان وقيل
 قولان مضموم ومخرج أنه يثبت وهو مخرج من مسألة
 عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف ما إذا قال الزوج أنه خرجت
 بغير إذني فانت طالق فإذا نكح وخرجت وهي جاهلة بالأذن
 وينبغي أن يشهد على الأذن ليثبت عند المتأخرين فإن لم يكن
 بينة فهي المصدقة بيمينها في انكاس الأذن وفي كتاب ابن خلدون
 الزوج هو المصدق كما لو أنكر أصل التعليق انتهى **قوله**
 الثالثه أحرمت بالجماع وشك هل أحرمت به قبل الشهر أو بعده
 كان محرما بالجماع نقله صاحب البيان عن العمري قال لأنه على
 يقين من هذا الزمان وفي شك مما تقدم ومن هذه المسئلة
 يؤخذ أن صورة المسئلة في ما إذا ثبت دخول الشهر
 الجماع قبل الشك فإن شك هل دخلت أم لا أي فاحرم في
 هذه الحال انعقد عمره **قوله** ولو استثنى بشئ وشك
 هل هو عظم أو مطعوم أو غيره مما يمنع الاستنجاء به فهل يجزئه
 قولنا ببيض في الأصل بعده **قوله** ولو لمس من
 له كفان عاملتان أو غير عاملتين باحداهما فإنه ينتقض
 مع الشك في أنها شاذة أو صليحة مر على نسبية

البقاع

البقاع

فان لمس معناه لغة كما في الصحيح الجنس باليد يقال لمسه يلمسه
 ويلسه بالضم والكسر — المراد هنا ولا يلمس باليد بل باليد
 الشهوة يبطن الكف بخلاف الجنس سترها به وبغيره **قوله**
 وحكي ابن عباد في الشرائع من وطئ القضاة من غير أهليه
 كذا في خط التصنف وفي نسخة أهليه بزيادة يله أي للقضاة
 فوافق في حكمته نفذت تلك الحكومة إلى آخره كذا في خط
 المصنف وفي النسخ وحكي وألألم لكلامه وقال فليتأمل
قوله الثاني أن يكون بخلاف ما سبق وهو امر ما سبق
 الذي هو أحد الضربين كونه مما تجب فيه السية
 أو بني على الاحتياط وهذا الثاني بخلافه **قوله**
 الخامسة أحرمت بالصلاة إلى آخر وقت الجمعة ونوى الجمعة
 أن كان وقتها باق والآن فالظاهر بقاء الوقت ففي الجمعة
 وجهان ووجه الجواز اعتضاد بوقته بالاستصحاب
 للوقت ومثله فيه الصوم عن رمضان ليلة الثلاثين
 من شعبان إذا اعتقد كونه منه أي من رمضان
 أي يقول من يعتقد صدقه من عبيد ونساء أو بلحسة
 وقوله ومثله بنية الصوم إلى آخره فيه نظير
 إنما مثله إذا نوى الثلاثين من رمضان لصوم أن كان
 منه وإذا فطر لأن الجامع بينهما آخر الوقت وتبين
 بقاءه فليتأمل **قوله** التماسه إذا صلى أربع

ليد

هذا سقط بغيره

صحة

ركعات ظهر بنية الفائقة ولم يعلم ان عليه ذلك ثم ان كان
 عليه قال صاحب البحر قال والذى يجوز عن فرضه
 القانت لان بالاجماع لو صلى الظهر وفرغ منه ثم شك
 في بعض فرائضه لتسحب الاعادة بنية الفرض فلو ان
 الاولى اذا تبين فساده بمعنى تقع الثانية عن فرضه
 لم يكن للاعادة معنى كذا في خط المصنف والشيخ فساده
 بالصير المذكور وصوابها بضم الموحدة العائد الى الاولى
قوله نذر شيئا ان رده الله تعالى سلطانا ثم شك
 او لم يدرك انما صدقة ام غنقا ام صلاة ام صوما قال
 النجوى في فتاويه محتمل ان يقال عليه الاثنيان بجميعها
 كن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال يجزئ بخلاف
 الصلاة يتقنا هناك وجوب الكل عليه فلا يسقط
 الا باليقين وههنا يتقنا ان الكل لم يجب عليه انما وجبت
 واحدة واستثنى فيجهز كالقبلة والاولى انتهى **قوله**
 وفي الخمس اتحاد المشتبه بالسكتة فيه صورة وحكما
 والله اعلم **قوله** ولو حلف بمينا ولم يدرك هل حلف
 بالله او بالطلاق او بالعناق في نذر الجراح ففي البصر
 للمعنى من كتب المالكية انه كل بين لم يعتد الحلف بها الا دخل
 في يمينه مع الشك وهو يثبت عندنا الا عند المحدث
 فمن لا يعتاد تحديد الطهر كذا في خط المصنف والشيخ
 الاخذ بالمحدث وصوابه الاخذ بالطهر لان الصورة

مفروضة عن

مفروضة عند الفقهاء فمن يتقن طهر واحدنا وشك
 في السابقينها وكان من تعبد بالتجديد فانانا مع النظر
 لما قبلها وان يتقن انه كان قبلها محمدا فمساواة متطهر
 لانه يتقن الطهر وشك في رافعه والاصل عدمه وان يتقن
 انه كان قبلها متطهرا فهو الاذن متطهر لان الظاهر
 تاخر طهره عن حدثه بخلاف من اعتاد التجديد فان من
 عادته ايقاع طهره بعد طهارة وقد يتقن المحدث وشك
 في رافعه والاصل عدمه قال السبكي او ليس له عادة
 مطرده قال يميننا قاضي القضاء مأثريا وما قاله داخل
 فيما قالوه لصدق العادة بالطرده وغيرها انتهى **قوله**
 لو يدكر انه كان قبلها متطهرا او محمدا اخذ بما قبل الاولين
 قال في البحر قال وهما في المعنى سواء والمأصل انه ان كان الوقت
 الذي وقع فيه الا شتبهاء وتر اخذ بالصدق واستفعا
 اخذ بالمثل بعد اعتياد التجديد وعدم انتهى **قوله**
 وقياس مذهبتنا انه اي الحلف المنرد بين ما ذكر مسانقا
 من انه اذا حلف بالله او بالطلاق او بالعناق نذر على
 ما لا كفارة فيه لان الاصل عدم شغل الذم والقياس
 ان لا يحل الزوجه لعدم تحقق يمين الطلاق كذا في خط
 المصنف والشيخ اذا حلف وصوابه ان لا تحرم فليتأمل
قوله ومنها الحكم باسبائهم من اتهم بالردة اذا انكر
 واقر بالثمة هاتين فانه صحيح وان حصل التردد في مسئلته

هل هو الاسلام السابق والا سلام المجدد على تقدير
صحة ما اتهم به عباقة المصنف في التكلم من نسب
اليه ما يقتضي الرد ولم ينهض عليه بيعة فقط
المدعى عليه أن يحكم الحاكم بجمعة دمه كيلا تقوم بيئته
نروم عند من لا يردى قبول توبته فهل الشك في
إذا جرد هذا الاسلام أن يحكم به ويجمع دمه وإن
لم يثبت عليه شيء إلى آخره وإن ادعى مسئلة أخرى
ولو قالوا شهد عليه بالردة وأنكر الشهادته وتلفظ
مع ذلك بالشهادتين وتبرأ من كل دين بخلاف دين الله
الاسلام فأذا لم يحكم ببدنه كما نص عليه الشافعي
نعم يحكم بما يترتب عليها انتهى **قوله** ونقل عن
الشيخ نقي الدين ابن دقيق العيد أنه قال ليس الحاكم الحاكم
بجمعة دمه حتى يعترف أو تنهض بيئته في مقابلة الكاره
والصواب خلافه قال المصنف في التكلم وقد
خالف بعض المعبرين وأفتى بالجواز **قوله**
الحادي عشر مستلبط من الحديث الصحيح لا يخرج حتى
يسمع صوتا أو يجد ريحا ينبئ عليه كثير من الأحكام
وهي استصحاب اليقين وإلا عراض عن الشك الح
أن قال وقد استثنى ابن العاص في تلخيصه من هذه
القاعدة إحدى عشرة مسأله ورا عليه القفال الكل
والأصح مع ابن العاص في كثير أحداها وعددها كلها

الولد قال

الولد قال واعلم أن الامام والخزير ذكر أربع مستثنيات
إلى أن قال ونقلوا واحدة عن ابن العاص صندباها سلم
أمرها في كلامه وهي أن الناس لو شكوا في إبقاء وقت
الجمعة فإنهم يصلون الظهر وإن كان إلا صل بقاء الوقت
قلت وجدت بخط بعض تلامذة البلقيني ما نصه
ولم يذكر أيضا القفال هذه المسئلة لكونها ليست في التلخيص
نعم يمكن مردها على طريقته بأن الأصل وجوب الأربع
فلا عدول عن الركعتين الأتيقن ووجدت أيضا
بعد قول المصنف واستثنى النووي في شرح المهدب
الشك في مسح الرأس بعد الوضوء والشك في إركان
الصلاة بعد الصلاة فإنه غير مؤثر فيها على الأصح
نحو التليذ المشهور إليه ما نصه لكن قال الشيخ
الاسلام كما نقلته من خط المؤلف يعني الزركشي أن وجه
استثناؤه إياها أن ابن العاص قال في أول كلامه من شك
في فعل شيء أو تركه فالأصل أنه يفعل واستثنى ما ذكر
منه ولم يستثن هاتين المسئلتين وبعد —

قوله وفي الاستثنا نظر فإن العبادة مفصلة كاملة
على غلبه نظن المكلف وبر المكلف به فلا ثم عليه
بما جردت من الشك ما رأت بخط المؤلف يعني الزركشي
حكاية عن شيخنا شيخ الاسلام البلقيني إبقاء الله
تعالى غالب ما ذكره يعني المصنف هنا في هذه القاعدة

وزيادة ان النوى في شرح المذهب قال الظاهر قول
 ابن العاص في أكثر المسائل وذكر ذلك في تسع مسائل
 وسكت عن ثلاث وهي مسئلة الثوب التي تجس بعضه
 وم مسئلة المصط حلق من شك في سفره وم مسئلة
 الصيد وهو معذور في مسئلة الثوب ولو صح احسن
 استثناء وهما لزم استثناء من فني الصلاة من جنس ونحوها
 ولا يفرق بانا تحقنا اشتغال ذمته بصلاة فلو طريق
 للبراء الا ان يأتي بالجنس بخلاف الثوب فان له منذ وجه
 ان يصل في غيره لان الكلام فيما اذا اراد انصلا فيهما
 مسئلة المسافر فهو معذور فيها ايضا لانه ليس معنا
 اصل يستصحب في هذه الصلاة بخصوصها وبشرط ان
 الجزم بليته او تعليقها مع علم بسفر الامام المبيح للقص
 واما مسئلة الصيد فعذر فيها واضح من جهة ان
 المبيح لا يحقق نصا ركن وحيد دية لا بد من هل من
 دية المسلمين او المجوس ولا بد من هل هو من
 مذكي او ميت او لا بد من هل بن بعيرا واثان
 او لا بد من هل سم قاتل او غيره فان النوى على حزم
 بغير ذلك كله انتهى والله اعلم **قوله**
 وبقيت مسائل اخرى تضاف بمعنى الاستثناء لما
 ذكر منها المقبر اذا شك في لبسها فاذا الاصح
 ان لا تصح الصلاة فيها مع ان الاصل عدم البلش

هذا سبق

هذا سبق قال فان الراجح صحة الصلاة فقد قال
 في الروضة كاصلها تكسر الصلاة فيما يقع المقبر بكل
 حال ثم ان كانت غير منبوشة او بسط عليها طاهر
 صحت صلاته وان علم ان موضع صلاته منبوش
 لم تصح ولذا شك في لبسه صحت على الاظهر انتهى **قوله**
 ومنها من عليه فائنة شك في قضاها فانه لا يلزم قضاها
 كما قال ابن عبد السلام في مختصر النهاية في باب سجود
 السهم مع ان الاصل بقاؤها قال الشيخ برهان الدين
 البقاعي ما مضى الذي وجدته في نسخة مختصر النهاية
 للجزم بلزوم القضاء وهو قيا من الفقه وبقيته
 كلام ابن عبد السلام يدل على ذلك فان وجد
 في نسخة لا يلزم قضاؤها فلا ناقة من النسخ وقال
 الشيخ برهان الدين ايضا قال في مختصر النهاية فمن قام
 الى حاميته شاك ان مضى ركن مع الشك بسجد
 ان علما بالشك وان اعتمد بالخبر فلا يسجد والتعليل
 بالشك منتقض من عليه فائنة شك في قضاها
 فانه يلزم قضاؤها ولا يسجد مع انه شك في
 فرضيتها من اولها الى آخرها انتهى فتعين بما ذكر
 ان ما حكاه المصنف عن ابن عبد السلام غير محرر

حرف الصاد

قوله من قاعة ان الصبي يتعلق به مباحث الاول

بالنسبة لقواله وهي ملغاة الى ان قال ويستثنى صور الى
ان قال الرابع دعواه اي النصب المحكوم بكفره يتعلل اصله
الكافر استحقاق الابيات بالدواعي عليه مراد ابن
الصياغ والقاضي الحسين بيمينه لاجل حقن دمه
قلت عبادة الروضة وان وقع في السبي من ابنت
وقال استثبت الشعر بالعلاج وانا غير بالغ بنى على
القولين السابقين في الحجر ان ابيات العانة نفس البلوغ
او علاقه ان قلنا بالا ولولا حاصل الكلام وان قلنا
بالثاني وهو الاظهر فالنصوص المعروفة في المذهب
ان يحلف وهو مستكمل من جهة انه يدعى الصبي ويختلف
من يدعى الصبي لادوجه له كما سبق في الاقواس
وقال ابن القطان والقفال هذا التحليف احتياط
واستظهار ومقتضى كلام الجمهور انه واجب
وصرح به الرويان ونفى الخلاف فيه واعتمدوا في
تحليفه الابیات وقالوا كيف ترك الدليل الظاهر
برغم مجرد فانما حلف الحق بالصبيان وحقن دمه
وان كل فالنصوص انه يقتل والثاني يخلو والثالث
يجلس حتى يحلف وان سقر والرابع يجلس حتى يفتق
يتحقق بلوغه ثم يحلف على ما ادعاه من الاستحجال
فان لم يحلف قتلناه انتهى **تلييه**
والله اعلم **قوله** بخلاف يمينه اي غير الصبي اعني

ولد الكافر

ولد الكافر وهو المسلم اذا ادعى في جواب يحق عليه
انه صبي والصبي محتمل فلا يحلف ووقف الامر حتى يبلغ
ويدعى عليه حينئذ لان الصبي لو كان كاذبا لم يمنع
من الاقدام على الحلف فلا فائدة فيه **قوله**
ومنها ما حكاه صاحب البحر ان الصبي اذا جامع
لا يلزمه الكفارة بحال وهل يبطل صومه وجهات
مبينتان على القولين في انه عمدا وخطا ولك
ان تسأل عن الفرق بين اكله حيث نفسد الصوم
قطعا وفي جماعه وجهان وقد يفرق بان شهوة الصبي
الى الاكل كشهوة البالغ بل أكد ولا كذا للجماع فانه
انما افطر البالغ لانه مظنه الانزال وهو مقصود
الجماع وذلك لا يوجد في حق الصغير بمثابة المباشرة
فيما دون الفرج اذ لم يتصل بها الا انزال كذا في خط
المصنف وفي الشيخ في حق الصغير بمثابة ولعله سقط منه
فانه او فهو اي وذلك لا يوجد في حق الصغير فانه او
فهو بمثابة المباشرة وبقية كلام المصنف يدل على
الساقط الذي قدمناه فلياصل **قوله** لكن
يلزمه على هذا الفرق ان لا يسلك به اي الجماع من
الصبي مسلك الجماع في الاحكام من الغسل وغيره فيه
نظرا لانه يقرر لا يلزم ما ذكر لان الغسل يلزم
بالنقاء المختارين الحديث لالا المقصود الذي هو

الانزال **قوله** من قلعة الصريح ونفط المس متكرر
 في القرآن اى فقد تكرير في البقرة والاحزاب وفي الحديث
 فان مسها قلها المهر بما استحل من فرجها **قوله**
 الثالث يعنى من الصور التى تستثنى من قاعدة ما وجد
 نقاد في موضوعه لا يكون كناية في غير لوقا لعبتك
 نفسك بكذا فقالت استتريت فكناية ختم هذا ما وجد نقاد
 في موضوعه فلا يستثنى اذ لا يمكن تنقيح صريح في المحل
 المحاط به اذ الزوج وجه المهر لا يصح عقد البيع معها على نفسها
 نعم لو كانت مريقة وكان المحاط بها بذلك السيد صح ذلك
 وان كان في الحقيقة عقد متاقه كما قالوه فليتام **قوله**
 الخامس يعنى من الصور التى يستثنى لوقا ما لى طالق فان
 لم ينو الصدقة لم يلزم شئ اى لانه لم يجد نقاد في موضوعه
 وان لوى صدقة ماله فوجها ان اصحها يلزم ان يتصدق
 به كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ ان يقصد قربه
 قال في البحر وعلى هذا فمحل يلزم ان يتصدق بجميعه اى
 يقرب بين الصدقة وكفارة بين واحد وجهها **قلت**
 قال المصنف في التكملة فيما لوقا انت طالق انت طالق انت
 طالق ولم يفعل فعل وقصد التاكيد ولم يحكموا خلافا في
 قبوله ظاهرا مع انه مخرج في الايقاع وما كان
 صريحا في شئ لا يتصرف فيه بالنية لان الصراحة فيه
 عدم النية انتهى **وهذا** الحكم عن المصنف في التكملة

ينبغي ان يستثنى

ينبغي ان يستثنى هذه الصور اعني الخامسة من وجهين
 احدهما ان موضوعها لم يجد نقاد في موضوعه الثاني انه
 المانع من التصرف في الشئ بنيتها اذ كان صريحا في المحل
 المحاط به وهذا ليس كذلك فليتام والله اعلم
قوله السادس يعنى من الصور المذكورة ما لم
 الطلاق كناية في العلق فلو قال لامته انت طالق ونوى
 العلق عتقت هذه ايضا لم يجد نقاد في موضوعها فلا تستثنى
قوله قال البغوى في فتاويه ولو كان متزوجا بامه وكل
 سيدها في طلاقها فقال قد اعتقتك ونوى الطلاق
 وقع هذا وجد نقاد في موضوعه ومع ذلك كان كناية
 في الطلاق فيقع وهذه مريجة الابرار **قوله** الثامن
 من الصور المذكورة لو راجع بنفط النكاح او التراجع
 فالاصح انه كناية لتنفيذ النية لا شعاء بالمعنى هذه ايضا
 لم يجد نقاد في موضوعها فلا تستثنى **فائدة** لو
 وكل سيده الامه ووجها في عتقها فطلقها واعتقها وقال اردت
 الطلاق والعلق معا وقعا ويصير كاردته الحقيقة والمجان
 ذكرها الدميرى في كنايات الطلاق وهذه وارده على
 هذه القاعدة

حرف الضاد المحم

قوله من قاعدة الضرورات تبيح المحظورات ومنه الماء
 الذى يسيل من فم الثائم اذا حكمنا بتنجسه عمت

يلوى شخص به فالظاهر العفو قاله النووي قال اى
 النووى في باب الزالة الجاسده من شرح المذهب بعد ان
 نقل عن اصحاب العفو عنه اى ذرق الطيور في المساجد
 المسنقة الاحتراز ولو عمت البلوى بذرق الطيور وتعد
 الاحتراز عنه عفو عنه كطين السباع ونصح الصالح مع
 قوله وحكامه اى العفو عن ذرق الطيور عنه اى عن الشيخ
 ابو اسحاق الراغب في الشرح الصغير اى في باب المياه الخمسه
 ولفظه وعن الشيخ ابو اسحق السبكي اى ان ذرق العصفور
 مفعول عنه **قوله** من قاعدة ما لا يبرح القصوره تبعده
 بقدرها ومن اى ومن هنا وهو لا يتعد وتعد دعاء لا تاكل
 من الميتة الا قدر سد الرمق الى ان قال وقال القاضى الحسين
 لو كان عند ثوب فيه دم براغيث ان كان مستغنيا عن
 ليلته فلبسه لا تصح صلاته كذا في خط المصنف ان كان
 مستغنيا عن ليله وعلى لفظ ان كان مات ولا بد ان في الكلام
 عن **الضرب** والذي في الشيخ مستغنيا يحذف
 ان كما **وفيها مثل** نسخة الشيخ برهان الدين
 البقاعي لعده يستغنى وبما فيها رد وما في خط المصنف لا
 يحتاج الى هذا التبرجى ولعل من حذف ان كان من السناخ
 ظن حذفها انه وجب عليها ما يشبه الضرب فليتنا مل
قوله الضرر لا يزال بالضرر اى لانه لو انزل الضرر
 بالضرر لما صدق الضرر بزال من هذا اعدم وجوب المعاص

على الشرب

على الشرب في القول الجديد ومنه الساقط على جرح يقتله
 ان استمر عليه ويقتل فيه ان انتقل عنه قيل يستمر لهذا
 وقيل يخير للاستواء وقال الامام لاحكم فيها وتوقفا للنزاع
 ومنه من وقع في نار تحرقه ولا يخلص الا بما يفرقه
 له ذلك على الاصح واستشكل ابن عقيل الحنبلى في الفتوى
 تصوير هذه المسئلة وجعل محلها ما لم تنس النار الجسد
 فان مسسته صارت الحركة طبعاً لا اختياراً لان القطع الاشارة
 المحرّب من المحس الا ترى ان من ناله ألم الضرب وبين
 يديه بنو القى نفسه فيها وان كانت احدهم بهلاكه لا ت
 الضرر فيها ليس بحس وإطال فيها بما حاصله انه لا خيار
 فلا تكليف **قاعدة** اهملها المصنف الضرر بزال
 ومنه الرد بالعيب والاستغفار والحج والقصاص والحدود
 والكفارات وضمان المتلف والقسمه والتداوى ونصب
 الأئمة والقضاء ودفع الصائل وقتال البغاة والمشتكين
شر قوله كذا اطلقوا واستدرك الشيخ من بين
 الدين الكشاف فقال لا بد من النظر لا خفها ما اعظمها
 انتهى **قلت** هو الظاهر الموافق لقواعد الشرع
 ومما يشهد لهذه القاعدة من القرآن العظيم مع وقع
 المخبر مع موسى عليه السلام فان كل ما فعله الخضر
 من دفع اعظم المفسدين بين باخفهما **قوله** وهما
 انهما تتعلق بالمفنونات الاولى هل يثبت الضمان

مع **يد الخالك** الى ان قال ومنها الأخير
المشترك اذا تلف اللاب حضور الثالث لا يضمن في الصحيح كذا
في خط المصنف والشيخ وهو سبق قل فإنه متى تعدى الاجير
المشترك فيما استؤجر عليه ضمن مطلقا قطعا وحيث ضمناه
اعتبرت يمينه يوم ائلفه على الاصح ولا تقوم الصنعة لانه
ولا عليه قال الدارمي **تبليص** والاجير المشترك هو الذي
التزم عمدا في رتمه فإنه اذا التزمه لشخص امكن ان يلزم لغيره
مثله فكانه مشترك بين الناس كعارة الحياض والقمار وهذا
هو المجرم به في الشرح الصغير والترح به في الكبير والروضة
قوله الثالث ما لا يضمن بالمثل ولا بالقيمة وهو لبن المصرا
اذا ائلف فإنه لا يضمنه اذا تلف بمثله وبقيته بل بالتمر
وما لا يضمن اصلا كحبة حنطة وزبينة ونحوه لا يخرق في
هذا الصواب لانه ليس بمثل ولا مستقوم **قلت**
لكنه مال يقبل به تفسير الموقوف قال له على مال نعم ليس
بمتمول لان كل متمول مال ولا ينعكس وقد حقق الشيخان
ذلك في باب الاضرار **قوله** العاشرة اى من
الصور التي هي من نوع التقديم المبيع بيجا
فاسد اعلى ما اطلقه الرافعي وجوب القيمة ولم يفصل بين
مثلي ومستقوم وبه صرح الماوردي الى ان قال وهذا
الذي قاله يعنى الرافعي ضعيف نقلا وتوجيها صرح
البارزى بان الاصح ما قال الرافعي نقلا وتوجيها

واجاب عما سبب

واجاب عما نسب الى النص بما عله بخالف ما قاله الرافعي
وكل ذلك نقلت فيما **ن** الاستوى البارزى
ونفسه اذا اشترى شيئا فاسد ائلف منه وكان
من ذوات الامثال فان اطلاق الرافعي يقتضى ضمنا بالقيمة
وكذلك اطلاق التنبيه وهو الذي صرح به الماوردي
وصاحب البحر **كل صورة** هذه المسئلة ما اذا لم يطالب
البائع بالعين بعد الصبح فلم يرد لها حتى تلفت فإنه اذا كان
يكون غامضا لها فيضمن بالمثل ام لا فخرق لكن ابن يونس قيد
كلام التنبيه بما اذا كان منقوما فاقضى انه اذا كان مثليا
يضمن بالمثل وهو الذي نص عليه الشافعي في كتاب الام
في السلف فيما ائلف المسلم فيه سلفا فاسدا عبد القبط
انه يضمن بالمثل ان كان له مثل وبالقيمة ان كان منقوما ثم
فقل ايضا آخره قال فما الاعتداء عن هذه النصوص وهو
غير ممكن لا سيما والقول بموافقتها هو مقتضى القاعدة
المنتشرة من ضمان المثلى بالمثل وهل مرجح احد بموافقة
ذلك او بخلافه وما الدليل على ذلك فاجاب بان اطلاق
الجماع الرافعي وغيره يقتضى ضمنا بالقيمة والامر كما
لصوا ولا فرق بين ان يطالب بالعين ام لا يطالب
و توجيه ما قالوا ما ذكره صاحب الحاوى وهو ان
المثلى انما يضمن بالمثل دون القيمة اذ لم يكن مضمونا على
وجه المعاوضة كالمقبوض للسموم او لعقد فاسد

او مفسوخ فهو مضمون بالقيمة دون المثل واما تقييد
ابن يونس فالظاهر انه الحق ذلك بما ذكره الشيخ والمأوخذ
في العارية فانهما قالان ان العارية تضمن ضمان الغصوب
فان كانت مثليه وجب مثلها ولا يصح ذلك والفوق
بين العارية والبيع الفاسد ما ذكره الماوردي فيما تقدم
فالاحاصل ان المضمون يعقد مفا ومنه او ما في معناه وهو
السوم خرج عن ان تضمن بالمثل يتعين ما يقابله العقد
او السوم بخلاف المستعار فانه مضمون بحكم اليد لا مره
بمقابل مضمون به المالك ويمكن ان يفرق بين ما في عليه
وبين البيع الفاسد او السوم انه في البيع الفاسد ويرد
على عين معينه فنانا ثرا العقد به وتحقق العوضيه
بخلاف السلم فانه لم يرد على عين معينه فلم تحقق العوضيه
في عين معينه خصوصا اذا كان فاسدا فانه ابعد
من كل وجه فيكون كالمغصوب ولهذا لو اطلع على
عيب له رده وطلب بدله بخلاف البيع اذا رده الفاسد
البيع وليس له طلب ندله انتهى والله اعلم **قوله**
حي الوطيس اي التور قاله الشيخ الوطيس التور ونقل
حي الوطيس اذا اشتد الحرب انتهى اي اذا حي انسان الوطيس
فجار انسان آخر فخير فيه خيرا لزمه اجرة المثل اي
اجرة ما يحكي به منه المصنف عليه في المسلم الساقه
وقريب منه ما اذا اقتبست المراه ملها في الرجل او بالعكس

قال الزايفي النفقة

قال الزايفي في النفقة يجب ما في الوضوء على الزوج وان
كان هو اللامس وكذلك ثمن ماء الغسل من الوطء و
الولادة والنفاس وهذا مشروط ان يكون الولد منسوبا
اليه فان نقاه باللعان لم يجب وعلى هذا فلو لم يست امرأة
اجنبيا او بالعكس وجب عليه ثمن ماء الوضوء ههنا
فرع قال الشيخان في الشرح والروضه والعباة
للروضه هل على الزوج اجرة الحمام لها من الزوجه وحيث
احدهما لا يجب الا اذا استند البرد وغسل الغسل الا
في الحمام واختار الغزالي واصحهما وبه قطع
النفوي والروباقي وغيرهما الوجوب الا اذا
كانت من قوم لا يعباون دخوله فانها وجبها
اي الاجرة قال الماوردي انما تجب في كل شهر مرة
فرع اذا احتاجت اي الزوجه الى شراء الماء
للغسل ان كانت تقتسل من الاحتلام لم يلزم الزوج
قطعا وكذا ان اقتسلت من الحيض على الاصح
وان اقتسلت من الجماع والنفاس اي منه كما
صرح به القفال وعليه يدل كلامهم لزمه على
الاصح لانه تسببه وينظر على هذا القياس في ماء
الوضوء الى ان السبب منه كاللحم لا انتهى
ولهذا ظهر ان الواو في قول المصنف وان كان هو
اللامس ترادف وان مسئله ^{حيث} لا مدخوله قال

الشيئين ان انفيا وعلى الزوج آلات التنظيف للزوجه وما
يتنظف به ويزيل الاوساخ التي تؤذيها وتؤدي بها
كالسشط والدهن وما يفسد به الرأس من سدر
او خطمي او طين على عارده البقعه والرجوع في قدرها
للعاده ويجب من الدهن ما يعين اداسه على عاتبا
كالزيت والشيرج وغيرها واذا اعتاد والحب
بالورد والبنفسج وجب الطيب واما ما يقصد
للتلذذ والا شبعنا كالحل والخضاب فلا يلزم الزوج
بل ذلك الى اختيار فان شاء هيأه لها وذهب
لها اسباب الخضاب لزمها الخضاب ومن هذا القبيل
الطيب ولا يجب الا ما يقطع به السهوك ويجب الزك
وما في معناه تدفع الصنان اذا لم يقطع بالما والتراب
وفيه وجه ضعيف انتهى **تنبیه** السهوكه
الرائحه الشديده قال في الصحيح في ماده سهوك التيمم
والسهوك الزم الشديده مثل السباح والسيهوج
وقال في ماده سيج مخرج سيج وسيهوج اي شديده
قوله وقد تضمن غير ما باشروا تلوفه
من ملكه الخ ان قال ولو جنى العبد المعضوب على
ماله اي مال عليه فقتله المالك للدفع لم يسبر
الخاصب سواء علم اي المالك انه عبده ام لا على الاصح
لان الاتلاف بهذه الجرمه كاتلاف العبد نفسه ولهذا

لو كان العبد لغير

لو كان العبد لغيره لم يضمنه انتهى **ويلعب** بهذا فيقال
ماله اتلف مال نفسه فوجب له على غيره مال من غير
ان يكون ذلك الغير ارفع باثلاقه والله اعلم **قوله** الثانيه
يعني من الصور التي تسلي من قاعه ما ضمن كله بالقيمة
عند التلف ضمن بعضه ببعضها وطلق قبل الدخول
والصدوق الف فله بدله ~~لو كان~~ معيبا فلا امرش له ان
يرجع في نصفه وان شاء رجع الى قيمة نصفه كذا في
النسخ ان رجع ولعله منه مشاء اي ان شاء رجع في
نصفه وبقيته كلام المصنف يدل على ما قد مر
فليتأمل **قوله** الثالثه يعني من الصور المذكوره
مرد البائع المبيع بالعيب وقد نقص الثمن في بدلها ثمن
فان شاء رجع فيه ناقصا بلا امرش وجه وان شاء
رجع الى بدله والاصح انه يعين حقه من غير امرش
ولا حياء هذا في نقصان الصفة كشلل وتحت فقد
قال في الروضة واصلا في باب خيار النقص وان
كان الثمن باقيا في يده — المشترى وجهات
وان كان ناقصا نظرا ان تلف بعضه اخذ الباقي
وبدل التالف وان كان نقص صفة كالشلل ونحوه
لم يفرم الا امرش على الاصح كما لو زاد زياده متصله
باخذها مجانا فلو نقصت العين اخذ الباقي وبدل
التالف **قوله** ونزع عم الامام انكاس هذه

الصورة وهو ان كل ملا يضمن بالقيمة اذا تلف بضمن الجزء
 اذا تلف كالبائع يتعيب المبيع قبل القبض **قلت** —
 فان سيدة لو قطع يده ضمنها ولو قتله
 لم يضمنه والجناية على نفسه على بعضه كقطع يده
 انتهى **قلت** — مسألة المكاتب على
 اصل القاعده — **قوله** العاشرة يعني من الصور
 المذكورة انما يضمن الممتول اما ما ليس بممتول في الحال
 لكنه يؤول المال فلا **قلت** ومنه الحية والجحش ان
 من الخطط من الترو وقولهم في باب البيع لا يعد ما لا
 يجوز واغبروا من الممتول بالمال حيدل على هذا ما في الاقراء
 قال الشيخان والسياق للروضة اذا قال له على مال قبل
 تفسيره باقل ممتول ولا يقبل بما ليس بما كالكس
 وجليد الميتة قال الامام والوجه القبول بالثمة الوا
 حيث تكبر لانه مال وان لم يتول في ذلك الموضع هكذا
 ذكره العراقيون وقالوا اكل ممتول مال ولا يملكس
 ويلحق حبه الخططة بالثمة انتهى فالممتول اخص
 من المال وما ليس بممتول لا يلزم ان يكون ما لا
 بل يصدق بالاختصاص وغيره نعم الملك والمال
 سياتي والله اعلم **ثم** **قوله** ولا يقال
 انه فوت الاسراق فيها لان عناية تفوت الرق
 بالغرور والمغرور يلزمها القيمة لقطع الرق من

الجريان من ان يجري

الجريان اي من ان يجري في الولد لا اعتقادده حرية
 فاعتبر طنه وان كان الزوج المغرور عبدا كما لو وطئ
 امه الغيرة على ظن انها زوجته الحرة فان الولد ينفق
 حرا ولا فرق في ذلك بين الزوج العقد او يفسخه
 ولا بين ان يكون العقد صحيحا او فاسدا الاستواء
 في الظن **تفني** اذا اوجبت القيمة فان كان المغرور
 حرا فمضى ماله وان كان مقيما فلا صح انها تتعلق
 بذمته لانه لا خباية منه وتعتبر القيمة يوم الولادة
 لانه اول احوال امكان التقويم وعن الجحيفة لقين
 يوم المحاكمة حتى لو ما تواقبه لم يجب شي لكن
 ليستثنى ما اذا كان الزوج عبدا وما اذا كانت
 هي العارية وكانت مكاتبه وقلنا قيمة الولد لها
 كما قال الرافعي في آخر المسئلة الرابعة لانه
 لو غرم لرجع عليها واستثنى البائس في التمييز
 ما اذا كان السيد اب الزوج ولا تستثنى فان الاصح
 في باب العتق من الشرح والروضة لزوال القيمة ايضا
 خلافا للشيخ الحلي واذا غرم الزوج القيمة يرجع
 بها على الغارم لم يجزئها لانه الموقوع له في غرامه
 وهو لم يدخل في العقد على انه يضمنها بخلاف المهر
 اذا غرم كالضامن وهو لا رجوع له قبل الغرم
 وقيل له الرجوع قبله

حرف الطاء

قوله واذا اشترى عندها لا يتيه ثم نوى به
التجارة في أثناء المدة لم يقع له طول اى الذى كانا يتداواه
يوم الشراء عليه اى على العرض المذكور لانه اى
حول التجارة لم يقاسم الشراء **قوله** والعمد في
المجه شرط في الا ابتداء قطعا وكذلك في الدوام في الاصح
حتى لو انقضوا في أثناء ذلك اتمها ظهر كذا في خط
المصنف والنسخ اتمها والصواب اغتواها **قوله**
من قاعدة ان الظن اذا كان كاذبا فلا أثر له ولا يقيم
بالظن البين خطأ ظن بقاء الدليل في الصوم فتستمر
او غروب الشمس فافطر ثم تبين خلافه لم يؤثر
اى الظن **قوله** ولو سرق دنانير ظنها فلو ساقطع
وهذا الخلاف ما لو سرق ما لا يظنه ملكه او ملك
ابنه فلا قطع كما لو وطئ اسرا يظنها زوجته او أمة
والفرق بينهما مشكل فانهم اعتبروا في الاولى ما في
نفس الامر لا ما في ظنه وعكسوا في الاخرى **قلت**
قد يفرق بأنه في الاولى انتهك فيها الحرم بقصد السرقة
خلاف الثانية فإنه لم ينتهك فيها الحرم وان كانت
على صومعة السرقة لظنه الملك او الشبهة اذ له
في مال ابنه شبهة قوية والله اعلم **قوله**
ولو راى التيمم المسافر مكيبا فظن ان معهم ماء

فان ييمم بيطر

فان ييمم بيطر وان لم يكن معهم ماء كله وان لم في هذا
التركيب وصليه لتوجه الطلب عليه **قوله** تنبيه
قال الامام في باب المسابقة نقل الأئمة تردد الاشياء في
مجموعه الله في ان المتبع القياس والعادة التي تجري بين
الرماء وهو مشكل فان القياس حجة في الشرع الى آخره
قلت الظاهر انه اراد القياس الذي المستيق اليه
بالذريع يعني انه هل يعتبر في المدى التحديد او التقريب
بالعادة فالقياس هو الحس لا المعنوي والله اعلم
قوله الثاني بما اذا استقر العادة **اعلم**
ان مادة العادة تقتضي تكرار الشيء وعودته تكرار كثيرا
يخرج عن كونه وقع بطريق الاتفاق والهدى انما
القاضي ابو بكر الاصولي وغيره وقالوا لا يثبت
اذا افسر فاخذ السبقونيا فاسهله ثم اخذ مع
اخرى وهكذا اى ياخذ مع بعد اخرى وقع العلم
عنده بأنه متى شربها اسهلتته وهي عندهم تضيد العلم
الضروري ولهذا كان خرق العوائد عندهم لا يجوز
الا معجز لبي او كرامة لولى **قلت** وقد يكون
اهانة لعدو واستدراجا وامتنانا لغيره وكما
شوهه كثيرا وكما في احكام الدجال يكون والله
اعلم **قوله** ومنها الاستحاضة وهي على اربعة
اقسام احدها اى الاقسام ما ثبت بالمر قطعاً وهي

وهي اصل الاستحسان في المبتدأ عبارة الاستنوى
احدها ما ثبت بالمرّة بخلاف وهي الاستحسان فيها
علة من منه اي اذا وقعت دامت وسواء فيه المبتدأ
والمعتاد والمعين وقوله ثانيا اي الاقسام
ما ثبت بمره على الاصح وهو الحيض والطث في المعبدة
الى ان قال وقيل لا يثبت من ثلاث لا آخره وعبارة
الاستنوى عن هذا الثاني ما يثبت بالثلاث وفي ثبوت
بالمرّة والمرتين وجهان والاصح الثبوت وهو قهر الحيض
بين العبارتين نوع من — فكل الامرين
او فكل الامرين المصنف فليراجع **قوله** قال الامام
يعني امام الحرمين ومما يتعلق بما نحن فيه ان الشيء اذا
فرض بدونه في قطر ثم تصور اطرافه والحكم
بالعادة ففيه خلاف ومنه منشأ اختلافهم في
كثير من البراءة في بعض الصقاع في حكم العفو
عن النجاسة لفظ الصقاع وقع في كلام الرافعي كذلك
والصقاع الناحي قال في الصحاح الصقاع بالضم الناحية
ويقال ما ادرى اين صقاع اي ذهب وفلان من
اهل هذا الصقاع اي من هذه الناحية فما كتبه
الشيخ بريحان الدين البقاعي على هامش نسخة
البقاع وعليها لعله لا حاجة لترجي ذلك مع صحة
المعنى **قوله** الخامس العادة انما تقيّد اللفظ المطلق

اذا تعلّق بالثناء

اذا تعلّق بالثناء امر في الحالدون ما يقع احبارة عن منقذ
فلا يقيده العرف التاخر الى ان قال ولا تؤثّر في التعليق
بل يبقى اللفظ على علمه فيها اما في التعليق —

— فلعلمه وقوعه واما في الاقرار فلا نه احبارة من
وجوب ما بعد وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب
او رغب في بقعة اخرى كذا في خط المصنف وفي الشيخ اي
رغب ولعله غلب اي او غلب في بقعة اخرى فليتم
قوله ولو اقر في بلد درهم ما قصه مطلقه
لزومه الناقص الاصح لعرف البلد وقيل يلزمه الوارنه
لعرف الشرع ولا خلاف انه لو اشترى منه متاعا بان
درهم في بلد درهم ما قصه انه يلزمه الناقص والفرق
ان البيع معامله والغالب ان المعاملة تقع بما يروج فيها
اي المعاملة بخلاف الاقرار فانه احبارة مما تقدم فلا
يقيده العرف المتاخر الذي هو الخاص قال ابن الرفعة
يمكن بناء الخلاف على ان الاصطلاح الخاص هل يرفع
الاصطلاح العام ام لا كما في مسئلة توافق الزوجين
على تسمية الف في عقد النكاح بالعين اي يظهر انهما كن
فضية ذلك اي بناء الخلاف على ما ذكر ان يكون الصحيح
لزوم القوارنه اي في المسئلة السابقة اعني مسئلة
الاقرار بناء على ان الاصطلاح الخاص لا يرفع الاصطلاح
العام لان الصحيح لزوم العين اي في مسئلة الزوجين لانه

يلزم ما عداها **قلت** حل كلام المصنف على ما تقدم
هو ما اقتضاه تركيبه وهو من حيث النقل متدافع
لأن قوله لكن قضيه ذلك أن يكون الصحيح لزوم الق
وأنه يقتضي أن الاصطلاح الخاص لا يرفع العام وقوله
لأن الصحيح لزوم الفين أي في مسألة الزوجين بقية قضى
عكسه مع أن ما ذكره في مسألة الزوجين طريقه
مرجوحه فإن أصح الطريقين وجوب ما عقد به
اعتبارا بالعقد فإذا عقد سرا بالف ثم الفين علانيه
تجمل مع بقاء العقد الأول وجب الف وعليه حمل نص
الشافعي رضى الله عنه على أن المهر مهر السراوات
نواعدوا على الفين سرا ولم يعقدوا ثم عقدوا علانيه
بالبضاج الف وعليه حمل نص العلانيه فليس
اختلاف قول له رضى الله عنه بل نصا محمولا على هاتين
الحالتين وأما الطريقه المرجوحه التي اشترتا اليها
سابقا ففيها اثبات قولين في الحاله الثانيه فقول
مطلقا وقيل محالها إذا اصطلموا على التمين عن الف
بالفين وهذه كما قال المصنف في التعليل تلبي على ثلاث
قواعد أحدها أن الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح
العام والثانيه أن الشرط الذي قبل العقد هل يلحق بالعقد
والثالثه الأيهام فيها هل يؤثروا بالخلاف في الجميع لأن إطلاق
الافين على الاف إطلاق خاص وإطلاق الاف على

الافين نفسها

الافين نفسها بدون زياده عام ولا ينهم كأنهم شرطوا
قبل العقد الأول أن يعينوا زياده انتهى **أد علم ذلك**
والخاص أن الخاص لا يرفع العام وأن المذهب —
قوله العباده يتعلق بها مباحث الأول في حقيقتها قال
الامام في الألسانيه هي التذلل والخضوع بالتقرب إلى
المعبود بفعل أو امر وقال المتولي فعل يكلفه الله
عباده مخالفا لما يحيل اليه الطبع على سبيل الاستبدال
كذا فخط المصنف وفي النسخ والصواب الاستبدال
أي الاعتبار في الصحيح وبلوته نبلوا جريته ونص
وأخبرته وبلده الله بلاه وأبداد بلاه حسنا وأبداه
أي أخبره والتبالي الاختيار انتهى **قوله** من قاعة
العين بصيغة العقود أو بما بينهما الثاني ما يعتبر فيه
اللفظ في الأصح فهي لو قال أسلمت اليك هذا الثوب في
هذه العين فليس يسلم قطعا ولا يبيع في الاظهر لا اختلاف
اللفظ فإن السلم يقتضي الدينيه والدينيه مع الفين
يتنا قضان وقيل بيع للمعنى أي معنى العقود **قوله**
وأن قال اشتريت منك ثوبا صفة كذا بهذه الدراهم
العقد يبيع في الأصح لتعادل المعنى والصيغة كذا في النسخ
وقد سقط منه لفظ وقيل سلم أي انعقد ببيعان
الأصح وقيل سلم لتعادل المعنى والصيغة والمعنى يدل
على ذلك قوله والأصح اعتبارا للصيغة في تعيين بيعا

على ان هذه المسألة سبقت في كلامه عقب المسئلة

صنف كل ما باليد — بما يوافق ما قال

فقد عتد في صحيح الرافعي ان يبيع نظرا للفظ وقيل
سلم نظرا للمعنى وهو المنصوص للمشافعي ووجه
جماعه من الاصحاب انتهى **مع** ان المصنف في
مسودته انتصر على هذا واسقط ما حكى الشيخ
ثانيا فليعلم والله اعلم **قوله** من قاعدة العذر
العام ومنه الخائف من سبع اذا صلى مؤميا لا يقضى
مع ان العذر فاذا لا يدوم لكن قال الماوردي انه
خائف وخيف الخوف عام هكذا في بعض النسخ لثاوية
وفي بعضها الرافعي وبالحمد فالسنة ليست في كلام الرافعي
فليعلم **قوله** الثانية ان العذر كما يسقط الاثم
يحصل الثواب اذا كانت النية الفعل على الدوام ولهذا
المعذور يترك الجمعة من مرض او سفر يحصل له
الثواب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد
او سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما رواه البخاري
وهذا هو حصول الثواب بخلاف ما في شرح المذهب فانه
قارن باب صلاة الجماعة بعد ان نقل عن الاصحاب سقوط
الجماعة بالا عذر سواء قلنا انها سنة المفروض كظاهرها فرض
عين وان قلنا انها سنة فهي سنة متاكدة يكره تركها
كما سبق بيانه فاذا تركها لعذر زالت الكراهة وليس معناه

انه اذا ترك الجماعة

انما اذا ترك الجماعة لعذر تحصل له فضيلتها بل لا تحصل
فضيلتها بلا شك وانما معناه سقوط الاثم والكراهة
ويوافق جواب الجمهور من خبر مسلم سأل ابي
البنبي صلى الله عليه وسلم ان يرحض له في الصلاة بيته
ليكون لا فائدة له فرحض له فلما اوى رعاه فقال هل تسع
النساء فقال نعم فقال فاجب بان سأل هل له نحصه في
الصلاة بيته منظره الحقه بفضيلة من صلى جماعه
فقيل لا وهذا كما قال السبكي ظاهره فيمن لم يكن يلائمها
والا فيحصل فضله بخبر البخاري الذي اورد المصنف
وقد نقل في الكفاية من تلخيص الروياني واقرب حصوله
اذا كانا ويا الجماعة لولا العذر ونقله في الخبر عن
القفار وحزم به الماوردي ومحل وغيرهما وحمل
بعضهم كلام شرح المذهب على متعاطر السبب كما كل
يصل وثوم وكونه في الفرض وكلام هؤلاء على
غيره كمن طرأ مرض وجعل حصولها له كحصولها لمن
حضرها الا من كل وجه يرد اصلها لئلا ينافيه خبر
الاعمى وقال الاسنوي وانما يتجه جعل هذه الامور
اعذارا لمن لا يتأتى له الجماعة في البيت والام يسقط
عنه طلبها كراهة الافراد للرجل وان قلنا انها
سنة انتهى **قوله** ولو حلف لا يأكل صبرة فاكل
سما او جراد لم يحث الى ان قال ولا يأكل دافا كل

الكبد والطحال لم يحث قطعا والطحال يكسر الطاء المشدود
قوله النوع الثاني ان يتعلق بغير الشرح حكم متقدم على
عرف الاستعمال كما اذا حلف لا يصلي لم يحث الا بذات
الركوع والسجود دون التسليم وكذا لو حلف لا يصوم
لم يحث الا بامساك بالنية في زمن قابل للصوم ولا يحث
بمطلق الامساك وان كان صوما لغة قال المصنف في
التحريم في قول المنهاج ولو حلف طهته بغير مكيا سفيه
يا خبيث فقال ان كنت كما قلت فانت طالق ان اردت
مكافأتهما باسم ما نكره من الطلاق كما غاظه بالسنن
طلعت اى حلا وان لم يكن سفيه اى ولا خسه لانا غاظه
بالطلاق انما يحصل بوقوعه والتقدير تزعمين الى
كذا فانت طالق اذ او التعليق اجبرت الصفة
لانه ظاهر اللفظ فان شك في وجودها تطلق وكذا
ان لم يقصد مكافاه ولا تعليقا في الاصح فنظر الى
اللفظ فان مقتضاها التخليق وحكام العبادى من
زيادة عن ابي العباس والثاني يحمل على المكافاه نظرا
للعرف فان معظم الشتم غير كافيه وهذا هو
الحاق في انه اذا تضمن المدلول العرفى او الدعوى
ماذا يعتبر والمجهول على اعتبار الوضع لانه الاصل
والعرف لا يكاد ينضب وخرج الامام العرف لانه
الذى يتبادر الى الفهم بدليل ما لو حلف لم يصلي ما حتى

توتير بالقراب الموح

تموت يبر بالقراب الموحج **تنبيهان الاول**
حمل الوجهين ما اذا عم العرف بالمكافاه فان لم يعلم فهو
تعليق قطعا **الثاني** هذا كله عند الاطلاق فلو نوى
احد محلى اللفظ فانه يقبل وان كان مرجوحا انتهى
قوله ولو حلف لا يطأ لم يحث بالوطء في الدبر
وما وقع في زيادة الروضة في كتاب الايلاء من دعوى الاتفا
على الحث ممنوع بل الراجح انه لا يحث على مقتضى ما ترجمه
في كتاب الايمان انشاء المصنف المتناقض وقع والروضة
في ذلك فانه قال في اصل الروضة في كتاب الايلاء قال
الامام والذي امره ان الوطء في الدبر كهو في القبل في
حصول الحث قال النووي من زيادة ما قاله الامام
متفق عليه صرح به جماعات من اصحابنا وقد نقله
صاحب الحاوى والبيان من الاصح في القاعدة التي
قدمتها ان الاصحاب قالوا الوطء في الدبر كهو في القبل
الا في سبعة احكام او خمسة ليس اليقين منها
قال الشيخ البليغي ما قاله الامام غير متفق عليه بل
مقتضى كلام المصنف يعنى النووي ان الراجح خلافه
وبيان ذلك ان اقضى القضاء الماورى ذكر في
كتاب الايمان ان اليقين اذا كانت في حكم عام اللفظ خاص
المعنى فان ذلك التخصيص يكون باحد خمسة اوجه
اما تخصيص بالعقل او بالشرع او بالعرف او بالاستدلال

او بالنية ثم لما اخذ في الكلام على التخصيص في الشرع ذكره
على ضربين اسم وحكم ثم لما تكلم على الحكم قال مثل لم الخنزير خص
بالترسيم من عموم اللحم المتباحه في تخصيص العموم في
الايمان وجهان احدهما يخص عمومه بالحكم الشرعي كما
خص الاسم الشرعي فلا يثبت اذا حلف لا يأكل اللحم
باللحم الحرمه ولو حلف لا يطعم يثبت بالوطء في الدبر او
ليطان لا يبرالا بالقبل ثم قال والوجه الثاني انه قال
لا يخص عموم الايمان بالاحكام الشرعية فثبت في
اللحم بكل لحم وفي الوطء بكل وطء وهذا الوجه الثاني هو
الذي رواه الأئمه ثم ان المصنف يعني النووي رجع في باب
الايمان في مسئلة الخنث باللحم الحرمه فيما اذا اطلق الحلف
على اللحم الحرم بعد ان حكى وجهين فقال ترجح الشيخ ابو حامد
والرويان في المنع والقفال وغيره لثبوت **قلت** المنع اقوى
والله اعلم فقتضاه بترجيح الوجه القائل بان عموم
اليمين يخص باحكام الشرع وهو الوجه القائل بانه لا يثبت
بالوطء في الدبر فيعلم ان في المسئلة وجهين فان المصنف
يعني النووي اقتضى كلامه بترجيح خلاف مقالة الامام
انتهى وجري المصنف في الحاد ايضا على ما ذكره الشيخ
انتهى **قوله** ومنها لو قال ان رأت الهلال فانت
طالق حملت اى الرؤية على العلم فانها الشرعية كما
في قوله اى النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتوه

فصوموا

فصوموا دون الرؤيه باليصر هذه المسئلة تقدمت
قريبا لكن بعبارة اخرى **قوله** ويبنى على هذا
قاعده وهي اذا عارض اللفظ المستعملة عرف خاص الح
قوله وقد سبقت يعني هذه القاعده بفروعها في حرف
الهمزة في قاعده الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح
العام قلت ارجع **قوله** ومنها لو حلف لا يدخل
بيتا او لا يسكنه فاسم البيت يقع على المبنى بالطين
والحجر والمدر كذا في خط المصنف وفي المنع وما ريت
يخط الشيخ برهان الدين البقاعي على هامش فنتجته
تجاه والمدر وعليها اثنا بالهندى لعله والشعر والوبر
ولا ادري ما وجه الترجيح هنا فقد قال الشيخان واللفظ
للمرافق فاسم البيت يقع على المبنى من الطين والاجر والدر
والحجر وعلى المتحد من الخشب والشعر والصوف والجلد
وانواع الخيام فيستطردان نوى نواعها حملت اليمين
عليه وان اطلق حنث باى بيت كان ان كان الحالف بدويا
لان الكل بيت عنده وان كان من اهل الامصار والقري
فوجهان احدهما وينسب الى ابن سريج انه لا يثبت بيت
الشعر وانواع الخيام لان المتعارف عندهم والمفهوم
من اسم البيت هو المبنى وبهذا قال ابو حنيفة رحمه
الله واخيهما وهو ظاهر النص انه يثبت ايضا واختلف
في تعليده فقولنا يثبت لان اهل البادية يسمون

بليت الشعر ونحو بيتنا واذ ثبت هذا العرف عندهم
 ثبت عند سائر الناس ولذلك يقولون من حلفوا لا يأكل الخبز
 حنث بالمتخذ من الامانة وان كان الحالف من لا يتعاقبه وامترض
 عليه باذن من حلف يبعد او غيرها ان لا يركب دابة
 لا يحنث بركوب الحمار وان كان اهل مصر يسمونه دابة
 ولو كان ثبوت العرف عند قوم التميم لحنث في مسئلة
 الحنث لم يكن الحنث بهذا السبب بل المتخذ من الامانة يسمى
 حنثا في جميع البلاد ثم اهل كل بلد يطلقون الخبر على ما يجزونه
 عندهم وقيل انها حنث لان المتخذ من الشعر والجلد
 يسمى بيتا في الشرع قال الله تعالى وجعل لكم من جلود
 الانعام بيوتا واعترض من عليه بانه لا يحنث بدخول
 المساكن مع ان الله سماها بيوتا فقال عز اسمه في
 بيوت اذن الله ان ترفع والا صلح انه انما يحنث لان
 البيت يقع على جميعها في اللغة فحمل اللفظ على حقيقته
 الى آخر ما ذكره الرافعي فلعن الشيخ برهان الدين اراد
 الاشارة الى مسئلة الشعر والصوف لما فيها من مخالفة
 الحكمي نفاذ هي اولى بالذكر مما قبلها فكتب عليها صورة
 الترجي فصار يفهم منها غير المراد فائدة أعلم **قوله**
 من قاعة العزم على الابطال مبطل ومثله لو خطا في الصلاة
 خطوه وعزم على انه يخطئ فلا تأجلت في الحال نفس عليه
 في الام كما نقله في التثامل والبيان وغيرها ومحل عدم

من حلف على ان لا يأكل الخبز حنث بالمتخذ من الامانة وان كان الحالف من لا يتعاقبه وامترض عليه باذن من حلف يبعد او غيرها ان لا يركب دابة لا يحنث بركوب الحمار وان كان اهل مصر يسمونه دابة ولو كان ثبوت العرف عند قوم التميم لحنث في مسئلة الحنث لم يكن الحنث بهذا السبب بل المتخذ من الامانة يسمى حنثا في جميع البلاد ثم اهل كل بلد يطلقون الخبر على ما يجزونه عندهم وقيل انها حنث لان المتخذ من الشعر والجلد يسمى بيتا في الشرع قال الله تعالى وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا واعترض من عليه بانه لا يحنث بدخول المساكن مع ان الله سماها بيوتا فقال عز اسمه في بيوت اذن الله ان ترفع والا صلح انه انما يحنث لان البيت يقع على جميعها في اللغة فحمل اللفظ على حقيقته الى آخر ما ذكره الرافعي فلعن الشيخ برهان الدين اراد الاشارة الى مسئلة الشعر والصوف لما فيها من مخالفة الحكمي نفاذ هي اولى بالذكر مما قبلها فكتب عليها صورة الترجي فصار يفهم منها غير المراد فائدة أعلم

البطلان في الفعل الواحد

البطلان في الفعل الواحد ان لم يفعلها على وجه اللعب
 فان فعلها على وجه اللعب بطلت **قوله** وللعقد منه
 الشرعي اعتبارات الاول باعتبار الاستقلال به
 وعدمه الى ضربين كذا في خط المصنف وفي النسخ الاول
 باعتبار الاستقلال ولعله سقط منه لفظ ينقسم
 الى الاول ينقسم باعتبار الاستقلال به وعدمه
 الى ضربين وبقيه كلامه يدل عليه فليسا من **قوله**
 الثالث اي من التنبهات ان القضاء من العقود الجائز
 ومع ذلك لو عزل القاضي نفسه لا يعزل الا بعلم
 من قلده حكاية الرافعي عن الماوردي والذي
 لما روي انه لا يجوز الا بعد اعلام الامام واعفائه هكذا
 في النسخ وهو مرجوح فقد قاله الروضة واصلا
 وللقاضي ان يعزل نفسه كالوكيل وفي الاقنع منه
 الماوردي انه اذا عزل نفسه لم يعزل الا بعلم من
 قلده انتهى **قوله** الخامس العقود الجائز اذا
 اقتضى فسخها من اعلى الاخر امتنع وصارت لازمة
 ولهذا قال النووي للوصي عزل نفسه الا ان يتعين
 عليه او يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم
 من قاض وغيره **قلت** ويجري مثله في الشريك
 والمقارض وقد قالوا في العامل اذا فسخ القراض
 اعليه التقاضي والاستيفاء لان الدين ملأ ناقص

وقد اخذ منه كاملا فليرد كما اخذ اي وقد اخذه
 العامل من القارض الذي دأبه به كاملا فليرد الى المقارض
 كاملا كما اخذ منه **قوله** وهنا امران احدهما
 هل يكفي بالعلم الطارئ في حريم العقد هو على ثلاثة
 اقتسام احدها الى ان قال ثانيا هل يكفي معانيه الحاضر
 عن معرفة قدره يعني ثانيا الامرين لا الثاني من
 الاقسام لتقدم ذكره في كلا القولين ان رؤيه راس
 مال السلم يكفي عن معرفة قدره كما في
 يكفي في ثمن **والثاني** لا يكفي بل لابد من
 معرفه **الكال** الوزن في الموزون
 والذرع في الذرع فليتام **قوله** الثاني اي
 مما يكفي فيه الحاضر عن معرفه قدره ما يكفي على الاصح
 كالسليم وفيه قولان اصحهما نعم اي اصح وانما جرى
 الخلاف اي جلاء الخاف فيه لان الفسخ بغيره غالبا
 اي فن اشترط معرفه مقدار المرء اي راس مال
 السلم ولاجل انه ان طرأ فسخ يعلم ما يرجع ومن لم
 يشترط وهو الاظهر يعرض باثبات مثل ذلك في الثمن
 والبيع **تلييه** كلا القولين في راس مال السلم المالى
 اما راس مال السلم المتقوم فيكفي وراثته عن معرفة
 قيمته قطعا وبين فيه القولان ومحلها اذا انفردا
 قبل العلم بالقدر والقيمة فان علما ذلك ثم تفرقا

معانيه

فلا خلاف في العلم

فلا خلاف في الصحة قال في الروضة وحيث صح العقد
 ثم انقضى وتنازعنا في قدره صدق السلم اليه لانه
 غايم انتهى ولا فرق على القولين بين السلم الحالى
 والمؤجل **قوله** ومن الامرنا ان يخرجنا السلطان
 يملكونها قبل الاخذ اذا صدرت منهم ما يقتضى التمليك
 كذا في الفسخ ومنه والتمليك بين يادة الياء التحية والذي
 في خط المؤلف ومثله الامرنا ان السلطان للناس
 يملكونها قبل الاخذ اذا صدرت منهم ما يقتضى التملك
 ولعل الثاني صدرت من يده وبصير نظم كلام المصنف
 التملك فليتام **قوله** ذكرها الشيخ بسراج
 الدين بن الملقن في شرحه للتنبيه الا على ما ألف
 البصير في مسائل كثير جمع النووي منها في شرح
 المهدي في البيوع منها جملة واهل غيرها يكره ان يكون
 مؤذنا مراتبا الا مع بصير **باب** ام مكثوم مع بلال
 ثانيا لا يجتمع في القبلة قالهما لا يجتمع في الدوائف
 والثياب على قول الراية لاجمع عليه ان لم يجد قائدا
 الحاميه البصير والى منه بغسل الميت السادس
 لاجم عليه ان لم يجد قائدا السابعة يكره ذكاته
 كراهه تنزيه بلا خلاف ولا يحل صيده بامرئ
 الكلب او سهره في الاصح الثامنة لا يصح بيعه وشروؤه
 واجارته ورهنه وهبته ومساقاته ونحوها

يخرجها صح

احداها صح

من المعاملات على المذهب الصحيح **قلت** لكن يستثنى
عقد السلم فإنه يصح منه مسلما كان أو مسلما اليه
لأن المعتمد عليه في السلم الوصف واستدلال العرفيون
بصحته سلم البصير فيما لم يشاهد له لأن أحد المقلات
لا يجوز لأهل نجد أن يسلموا في الموز ولا لأهل خراسان
أن يسلموا في الرطب لأنهم لم يشاهدوه وثبتت السمي
في تكاح الأعمى الذي لم يتقدم له انضاض نظر فإن كان الأعمى
قد رأى شيئا مما يبيع وهو ذاك لخصافته وأنه يبيع بيمينه
وشرأه كالبصير وإذا ملك الأعمى شيئا باليمن والشرأ
ومحجناه لم يبيع قبضه ذلك بنفسه بل يوكل بصيرا يقبضه
قبل ذلك أو صاف فلو قبضه الأعمى لم يعتد به قاله التولي
ويظهر صحة بيع الأعمى وشرأه لما رآه قبل العمى وهو في يده
واستقر معه مع ذكر أو صافه بطريق الأولى والله أعلم
التاسعة لا يجوز كونه وصيا في وجه **العاشرة**
لا يجوز مكابته عينا في أحد الوجهين الحادية عشر
لا يجوز في الكفاة **الثالثة** عشر لا يؤخذ عين
البصير بعينه **الرابعة** عشر لا يكون سلطانا
الخامسة عشر لا يجهر عليه **السادسة** عشر
لا يكون قاضيا **السابعة** عشر لا تقبل شهادته إلا فيما
تحمله قبل العمى أو بالاستعانة أو على من تعلق به أي
بأن اقرب أذنه فتعلق به حتى يشهد عليه به عند

قاضي هذه الجدة

قاضي هذه الجدة ما ذكره وبقي مسائل أخرى أحداها
البصير أو بالامانة على وجه قوى والاصح أنها سواء
الثانية عشر وقيل إن عمي قبل تمييزه فلا فعل الضعيف
يستثنى وعلى الراي يستثنى أقباسته من مال السلم
فلا يبيع **الثالثة** عشر إذا ملك بالسلم شيئا لا يبيع قبضه
بنفسه على الصحيح وتقدم التنبيه عليه **الرابعة** عشر لو عمي
بعد الشرأ وقبل القبض **وقدنا** لا يبيع قبضه فهل
يفسخ وجهان أصحهما نعم **الخامسة** عشر يبيع خلعه
قطعا لكن إذا خالعه على عين معينة بطل فيها على المذهب
كبيعه ويرجع المهر المثل **السادسة** عشر لو نذر
شخص عتق رقبته وأطلق فمحل بجزئه عتقا وعمي وجهان
أصحهما نعم **السابعة** عشر الحديقة العامة كاليد
الشاة لا تؤخذ **الصحيحة** بها وهل يؤخذ العامة
للصحيحة فيه وجهان أصحهما أنه يرجع أهل الخبرة فإن
قالوا أنها إذا قلعت لم يسر إليها اقتصر منها والاصح يرجع
إلى أديه **الثامنة** عشر في قتله من أهل الحرب حالة
قتاله قولنا أظهرهما الجواز **التاسعة** عشر
أخذ الجزية منه طريقان أظهرهما نعم **العاشرة**
لا يجوز أن يعتمد على ترجمته في وجه وفي الاصح نعم
الحادية عشر لا تقبل روايته فيما تحمله بعد العمى على
وجه والاصح القبول إذا ضبط ذلك وكان الاعتماد

فيه على خط موثوق به الثانية عشر يجوز اعتماد
 اذ ان الثقة العارفة بالاوقات صحوا وغيرا كالبحير على
 الاصح عند النووي وعند الرافعي ان ذلك لا عمل خاصه
 اما البصير فيجوز له في الصحو والغيم الثالث عشر هل
 العمل من الخصال المعتمده في الكفاه ظاهر كلام الجمهور
الرابع عشر لو قال لامرته وهي غيباء ان رايت
 برئيد افا انت طالق قال الامام الصحيح ان الطلاق معلق
 بمسئله فلا يقع الخامس عشر اذا قال شيخ من الامراء
 ان رايت الهلال فانت طالق فالذهب انه لا يتوقف الطلاق
 على رؤيته بمرها بل يحل لفظه هذا على العلم حتى يكون
 رؤيته غيرها كرويتها فلو قال المعلق اردت بقولي ان
 رايت المعانيه دون العلم دين في ذلك باطنا وهل
 يقبل منه في الظاهر الراجم نعم الا ان تكون المرأة
 غيباء فلا السادس عشر هل يمنع العمل بهلية الخضا
 قال ابن الوفاء لم ار الا صحاب فيه شيئا غير ان في كلام
 الامام ما يستلزم منه انه مانع وغير الجواب لا بد
 من عدم العمل في الخصاله السابع عشر هل
 يجزئ في اوقات الصوم فطر او صوما فيه نظر
 واحتمال والظاهر لغم كما في اوقات الصلاه فهذه
 سبعة عشر مسئلة لم يذكرها النووي في المكان
 المذكور فلا تسام من طولها فانها مهمه والله اعلم

قوله العاشرة

قوله العاشرة ليس لنا عقد محتمر بصيقه الا
 شديدين كذا في خط البصير وفي النسخ ولعله الاشياء
 فانه استثناء بعد نفى والراجح اتباعه للمستثنى منه وهو
 مرفوع **قوله** وقد يفضل العمل القليل على الكثير
 في صور الى ان قال الثانية اذا قدم من اليسير الطويل
 يعني الثانية من الصورتين اللتين يفضل فيها الاتمام على
 القصر **قوله** الثالثة يعني من الصورتين يفضل القليل
 من العمل فيها على كثيره الضمي اذا قلنا اكثر هاتئنا عشره
 فان فعلها ثمانية كان افضل للتأسي بفعل النبي صلى الله
 عليه وسلم هذا على ما في الروضة واصحها والمناهج
 واصح مع ان الاذرع في القوت عجب من تغير الروضة
 حيث قالوا فضلها ثمان ركعات واكثر ثنتا عشرة ولكن
 الاصح في المجموع وغيره ان اكثرها ثمان ركعات ونقله عن
 الاكثرين وقال ان الرواية والرافعي قال ثنتا عشرة مرة
 وضعف في التحقيق ما قاله الرواية **قوله** قراء
 سورة قصص في الصلاة افضل من قراءه بعض سورة
 وان طالت كما قاله المتولي **وقوله** واقرضاه اطلاق
 الرافعي في الكبير بل قال في المهمات ان كلام الرافعي كالصرح
 في تفضيل السورة القصيرة على بعض سورة اطولها
 حيث قال واصلا لا يستجاب ينادى بقراءه شيء من
 القرآن لكن السور احب حتى ان السورة القصيرة ما

اولى من بعض سورة طويله وقال في المهمات والالكان
 ذكر حرف الغاية هنا وهو حتى لا معنى له بل يكون ذكره
 فاسد **قلت** وقال الرافعي في الشرح الصغير قال
 البغوي وغيره كما لو ضحى لبشاء منفر دا كان اول
 من المشامكة في بدنه وان كانت عبارة الروضة تحالفه
 اى المذكور من تفضيل قراءة السورة القصيرة على
 قراءة البعض وان طال اذ عبارة الروضة لكن سورة
 كاملة افضل حتى السورة القصيرة اولى من قد هما من
 طويله قال في المهمات ثم نقله من الروضة الى شرح
 المهذب ثم اتى بالتحقيق فكله والسبب فيه فقد صرح البغوي
 وغيره بخلافه ولا استبعاد في ان يكون قراءة الكون شر
 مثلاً افضل في الصلاة بخصوصها واكثر اجرام من موعظ
 البقرة فقد يكون الثواب المترتب على قراءة السورة
 الكاملة في الصلاة اكثر وقد قيل في شرح المهذب تفضيل
 السورة بان الوقف على آخرها صحيح بالقطع بخلاف
 البعض فانه قد يخفى عليه الوقف فيه فيقف في غير
 موضعه وهذا المعنى موجود في البعض الاول
 انتهى **تليها** قوله وان طال بقاء التانيث كذا
 هو في خطه وفي النسخ والصواب حذفها اى قراه
 السورة القصيرة افضل من قراءة بعض طويله
 وان كان البعض المقرؤ اطول والله اعلم

قوله ووجه

قوله ووجه الاول اى تفضيل قراءة السورة على
 قراءة البعض انه اى قراءة السورة المعهود اى المعروف
 من فعله صلى الله عليه وسلم غالباً ولم يحفظ كذا
 في خط المصنف وفي النسخ وفي نسخة لم يعمد عنه البعض
 الا في موضعين كذا في خطه قراءة الاعراق في المغرب
 وقراءة الآيتين من البقرة وآل عمران في ركعتي
 الفجر انتهى ورايت بخط البقاعي مانعه وفي مسلم
 وابي داود والنسائي عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بعض سورة
 المؤمنين فلما انتهى الى ذكر موسى وهرون قطع وكلم
 وفي رواية اخذته سبعة فركع في هذا موضع ثالث
 والله اعلم **قوله** الحادية عشر تفصيل صلاة
 الصبح مع قصر ركعاتها على سائر الصلوات عند
 من يقول انها الوسطى كذا في خط المصنف وفي النسخ
 قصر ركعاتها والصلوات تقصر عدد ركعاتها عن سائر
 الصلوات الى آخره اذ ليس في الصلوات ان تقصر عدد
 منها مع انه ليس لها ولا شرط والاقص **قوله**
 ومنها صلاة ركعتين من قيام مع اربع من قعود **قلت**
 قال في الروضة وشرح المهذب والنطويل في القيام افضل
 ثم في السجود ثم في الركوع فاذا طول الثلاثة وقع الزائد
 واجبا ومثله صبح جميع الراس وبها خرج في الزكاة

عن خمس من الابل وبدا نه مني بها بد لا عن شاة منذوه
 لكنه قد صح في باب الوضوء من شرح المذهب والتحقيق ان
 الزيادة تقع نفلا وبه اجاب في باب الاضحية وقال في باب
 الدماء الاصح ان الغرض سبب البعد نه وفي باب النذر من
 شرح المذهب الاصح وقوع سببها واجبا والباقي تطوعا
 ثم ذكر هذه النظار كلها في كتاب الكاه من الشرح المذكور
 وصح ان الزائد في تعيين الزكاة فرض وان الزائد في باقي
 الصور منظر وادعى اتفاق الاصحاب على تصحيح هذا التفصيل
 وكلام الشرح والبروضه — بما يفهمه والله اعلم

حرف الغين المجمة

قوله الغاية الاولى والاخير قد لا بد خلاد وهو
 في البيع اذا قال بعثك من هذا الجداء الى هذا الجداء
 لا يدخل الجداء ان في البيع كما قاله الرافعي في كتاب الاقرار
 وفي الطلاق كما لو قال انت طالق من واحدة الى اثنين
 يقع الثلاث على الاصح في الروضة كذا في خط المصنف وفي
 الشيخ من واحدة الى اثنين والذي في الروضة من واحد
 الى ثلاث وهو الصواب **قلت** ومما يتعلق بهذه
 القاعدة ما حكاه الاستوى في القطعة في باب التيمم
 في مسنن مالك ما لو تيمم ليقدم ما يوجد وهو في الصلاة يسقط
 فرضها به قال وعلى هذا يعني على عدم البطلان اذا اتم للصلى
 فريضته نظرا ان كان الماء باقيا بطل تيممه بغير الضرر حق

حكي الروياني

حكي الروياني عن والده انه لا يسلم الثانية لوجه من
 الصلاة يالا ولي كذا نقله الرافعي عنه وسكت عليه
 وجزم به ولده في الحلية وكلام المحرر بشعرية والقاعدة
 ان الغاية تحمل على اول المتأثرين كما لو اسلم في شئ الربيع
 او جمادى او العيد وقال في الروضة فيما ذكره الروياني
 نظرا ويذبح ان ياتي بها لاثما من الصاوة والله اعلم
تلييه قال ابن الرفعة الظاهر ان محل الخلاف في
 العبدتين اذا كان العقد قبلهما وان كان بينهما الفرق
 بحسب الواقع الى آخره مما لا نه الذي يلي **فصح**
 قال التتوي وغيره لو قال اسلمت اليك الى يوم كذا حل
 الاجل بطلوع فجر ذلك اليوم فلو قال في ليصبح وقيل
 كالي واليوم اولى بالصحة ثم الشهر وحكي ابن الصلاح
 في فوائده محتله وجهين عن الكفاية في شرح مختصر
 المزني انه اذا اسلم الى نهار كذا اهل يد حل بالفجر
 او بطلوع الشمس والله اعلم

حرف الفاء

قوله الثاني يعني من المباحث فاسد كل عقد
 كصحة في الضمان وعدمه ومعنى ذلك ان ما
 اقتضاه صحته الضمان بعد التسليم كالبيع والعرض
 والعمل في العراض والاجارة الى آخره امي والعمل في
 الاجارة ومثله عمل العامل في المساقاة **قوله**

الخامسة اذا استؤجر المسلم للجهاد وقاتل وقتلنا بفساد
الاجارة اى هو الراجح فلا اجر له اى المسلم لانه ان
لم يكن الجهاد متعينا عليه فمضى حظه الصف تعين عليه
ولا يجوز اخذ اجره من فرض العين وقوله وهل
يستحق سهم الغنيمة وجهان اصحهما نعم والثاني لا وفي
شبهة اصحها المنع لانه اعرض عنه بالاجارة وما في
هذه الشبهة هو الذي في خط المصنف موافق لما قطع
به البغوى ورجحه الرافعى في الشرح الصغير **قوله**
واما قولهم فيما اذا بطل ركاته ثم ثبت له الرجوع الى ان
قال نعم اذا ظهر قابض الزكاة من لا يجوز له اخذها
كذا في النسخ اذا ظهر قابض الزكاة ولعله سقط لفظ
ان اى اذا ظهر ان قابض الزكاة وبقيته الكلام يدل
عليه قليتا مل **قوله** الثالث يعنى من البياض
حكم فاسد العقود وحكم صحيحها في التغاين فيما يحط
قلت هذا الحكم الذي ذكره على الرجوع كما ظهر
من تمثله حيث قال وقد ذكر الرافعى في باب الرهن
اذا باع الوكيل بدون ثمن المثل وقتلنا لا يبيع اى وهو
الراجح فقلت في يد المشتري ما اذا غرم يعنى الوكيل
على قولين اصحهما ثمنه اى ثمن المثل يكما له والثاني
يحط النقص المحتمل في الابتداء كما اذا كان ثمنه عشرة
وتغابن فيه بدسهم فباعه بثمانية فغرم تسعة

ويأخذ الدسهم

ويأخذ الدسهم الباقي من المشتري انتهى ويدل لما قلته
ما في الروضة واصلها في باب الرهن الذي حكى المصنف بعضه
عن الرافعى حيث قالوا والعبارة لروضة **فرج**
لوبايع العدل بدون ثمن المثل بما لا يتغابن الناس
به يبقى بالعدل العدل الذي اتفق على وضع الرهن
عنده ابتداء وبشرط ان يبيعه عند المحل فان ذلك
جائز ولا يشترط تجديد اذن في البيع في الاصح في
الروضة واصلها لان الاصل بقاء الاذن اذا باع العدل
المذكور الرهن على الوجه المذكور او بثن مؤجل اى
او باعه بثن مؤجل او بغير نقد اليد لم يبيع وقيل
يبيع بالمؤجل وهو غلط ولو سلم الى المشتري
صامرا منا فان كان البيع باقيا استرد وجانه للعدل
بيعه بالاذن السابق وان صار مضمونا هذه وصليه
يعنى جانه للعدل البيع وان صار الرهن مضمونا عليه
بالسليم الى المشتري واذا باعه يعنى العدل ثانيا
واخذ ثمنه لم يكن الثمن مضمونا عليه لانه
اى العدل لم يبعده فيه اى الثمن وان كان يعنى
الرهن بالغاف فان باع بغير نقد اليد او بمؤجل
فالرهن بالخيار في نفسه من ثناء من العدل
والمشتري كما لقيته وكذا ان باع بدون ثمن المثل
على الاظهر وعلى الثاني ان غرم العدل لحط اى عن

النقص الذي كان يحتمل في الابتداء العبن المعتاد مثاله
 أي النقص الذي هو العبن المعتاد من مثله عشرة ويتغير
 فيه بدرهم فيما عده بثمانيه غير أنه أي غير الرهن
 العدل تسعة ويأخذ الدرهم الباقي من المشتري كذا
 نقلوه وغالب الظن طرد هذا الخلاف في البيع بغير
 نقد البلد وقليل وجليل وأما التقوى النفس على القولين
 في العبن لأنه يخالف الأمرين الآخرين ويدل عليه
 أن صاحب التهديب في آخرين جعلوا كيفية تفريم
 الوكيل إذا باع على صفه من هذه الصفات وسلم البيع
 على هذا الخلاف وسووا بين الصور الثلاث ومعلوم
 أنه لا فرق بين العدل في الرهن وسائر الوكلاء
 وعلى كل حال فالقرار على المشتري لحصول الهلاك
 عنده انتهى **فائدة** قد تقر أن كل عقد يقتضي
 صحته الضمان فكذلك فاسده وما لا يقتضي صحته
 الضمان فكذلك فاسده أما الأول فلا أن الصحيح إذا وجب
 الضمان فالفساد أولى وأما الثاني فلا أن إثبات
 اليد عليه بإذن المالك ولم يلتزم بالعقد ضمناً
 إذا علم ذلك حيث قلنا بعدم الضمان في العقود
 الفاسدة التي لا ضمان في صحيحها وذلك حيث تلفت
 العين لكن ما الحكم فيما إذا تلفها قال بعض المتأخرين
 استقرت كلام الأصحاب في وجوب له ضابطاً

حسناً وهو أنه

حسناً وهو أنه أن كان اتلافه لها على وفق اذن
 المالك لا يضمن وإن لم يكن على وفقه ضمن مثاله ما
 قاله في التيم من أنه إذا وهب الماء لزمه قبوله فعلى
 هذا لو كانت الهبة فاسدة لم يضمن بالتلافه لأن
 اتلافه على وفق الاذن لأنه ما وهبه الا ليتوضأ به
 وذلك اتلاف بلا نزاع وكذلك إذا وهب الصيد من
 الحرم فذبحه فإن هذه هبة فاسدة ولا يضمن له قيمته
 لأنها لو كانت صحيحة لما ضمن فكذلك وهي فاسدة لأن
 الصيد ما جعل الا للذبح ولو وهب عبداً هبة فاسدة
 فقتله ضمن لأن القتل ليس هو وفق اذن الواهب إنما
 هي الخدمة فقط لأنه لو أمره بقتل عبده متوا ليس
 له ذلك ولما ذكرنا هبة في المذهب وهو أنهم قالوا إذا
 أودع عند صبي فتلص لا يضمن وإذا تلف ضمن انتهى
 والله أعلم **قوله** الرابع عشرة فاسد العبادات
 لا يلحق بصحة كذا في خط المصنف في نسخة بصحة
 الأقوال الخ أن قال وفرق الأصحاب يعني بين الحج وغيره
 بوجهين أحدهما أن الحج لا يخرج منه بل يقول كذا باللفظ
 بخلاف الصوم والصلاة والثاني أن الحج لما جازاً لا يعقد
 مع ما يضاده وهو ما إذا أصرم مجامعاً انعقد أحرامه
 فاسد وهذا وجه ضعيف وتقدم في كلام المصنف
 في أول القاعدة حيث قال الفاسد والباطل سواء في

فلم يخرج منه مع

الحكم عندنا واستثنى النووي الحرج والخلع والكتابة والعارية
 وصورة الحج المباح بالتميم ثم أفسدها ثم أدخل عليها
 الحج فإنه يتعقد فاسد على المذهب ويجي على وجهه فما إذا
 أحرم وهو مجامع وقال بعد أسطر وقالوا يعني الأصحاب
 الفاسد لا انعقاد له إلا الحج إذا أحرم مجامعاً على وجه
 أو أحرم بالعبرة ثم أفسدها وأدخل عليها الحج انعقد فاسد
 على المذهب **قوله** الفرع الأصل فيه أن يسقط إذا
 سقط الأصل ولهذا الوايز المضمون من الدين هو بالبناء
 للعلوم وفاعله رب الدين أي أبا رب الدين المضمون
 أي المدين من الدين برى الضامن له منه ووقع في
 خط المصنف أبرى المضمون من الدين برى الضامن
 وهو يعني ما تقدم **وعلى هزمة** أبراضه بخطه فاعله
 سقط من خطه لفظ من أي أن أبرى المضمون من
 الدين أبر المضمون فليتصل **قوله** من قاعدة فرق
 النكاح كثيره وأبنا سها ثلاثة موت وطلاق وفسخ وأما
 الفسخ فينقسم إلى قسمين أحدهما اختياره وهو العين
 الخمسة **قلت** منها ما يشترط فيها الرجال والنساء
 وهو ثلاثة الجنون متقطعا كان أو مطبقاً والجذام بالذال
 المجعوم والبص ومنها ما يختص بالرجال وهو الحجب والعنه
 ومنها ما يختص بالنساء وهو الرق والقرن والدائر
 على السنة الفقهاء في القرن تحريك الراء وهو في كتب

الفقه بالتسكين

الفقه بالتسكين وهما جازان فالفتح على المصدر وهو
 هاهنا أحسن لكونه قرأته بمصدر وهو الرق والبرص
 ونحوها والله أعلم **وقوله** والغرور وعدم الكفاية
 ابتداءً وأودع ما ليدخل الفسخ بالخطأ أي خلف الشرط
 في الحيز ونحوها وتقدم ما فيه في كلام المصنف مع زيادة
 على ذلك في هذه الماشية في حرف **فليراجع نفسه** **بباصه**
قوله الفرض لا يؤخذ عليه عوض ولهذا لا يجوز
 الاستبراء الجهاد أي استبراء المسلم لأنه إذا حضر الصف
 تعين عليه هذه المسئلة تقدر مت في أو لهذا
 الحرف وذكرتها بزيادة على ما تقدم وتوطئة لما بعدها
 فلا تكرار **قوله** قال في الطلب وكثيراً ما يسأل عن
 التهمة التي تلحق الشاهد في أخذ الرزق من بيت المال
 ويجاب بما لا طائل تحته والآخر بان يقال أما في الاداء
 فلا نه فرض عليه وأما في التحمل فلا تهمة إذ لم ينص
 فجعل الرزق لبعضهم دون بعض والمجوع له لا يتم به الفسخ
 فخرج من غير مرجح كذا في النسخ فخرج والذي في خط
 المصنف ترجيح من غير مرجح وهو الصواب **قوله**
 فرض الكفاية يتعلق به مباحث الأول أي منها في
 حقيقته أي فرض الكفاية الثاني أي من المباحث
 ينقسم إلى ديني وديني الأول الديني وهو ضربان
 ما يتعلق بأصول الدين وفروعه فالأول أي من

الضربين القيام باقامة الحج والبراهين القاطعة الى ان
قال والثاني اى من الضربين كالاستتغال بعلوم الشرع
وقوله الثاني الدينى اى القسم الثاني من البحث الثاني
كالخرف والصناعات وما به قوام المعاش كالبيع والشراء
والمرأة وما لا بد منه حتى الحجامة والكفن وعجبة الحديث
اختلاف امتي رحمه الناس اى اختلافهم فى المقاصد
حتى ادى كل امة منهم مراه الى صنعة يقوم بها المعاش
ومن لطف الله تعالى حيلة النفوس على القيام بها
ولو فرض امتناع الخلق منها انما ولم يحك الرافعي
والنوى فيه خلافا وقد صار الامام والغزالي الى
انها لا تعد من فروض الكفاية محتملين بان الطبع بحيث
عليها فاغنى عن حث الشرع بالايجاب واستشكال الاول
اى القول بانها من فروض الكفايات بقولهم ان
اصحاب الحرف الديني لا يقبل شهادتهم فكيف لا يقبل
بفعلهم فرضا **قلت** مع تحرير ما قاله النوى لا يجد
للاشكال عجيلا فانها اذا لم تكن حرفه آباءه ولا تليق
به كان تكليفه لها مع انسدادها بغيره ممن
هى حرفه آباءه وتليق به بخلافه آباءه والله
اعلم **قوله** الثالث من مباحث فرض الكفاية
فروض الكفاية لا يبين فرض العين بالجنس خلافا
للمقتزله بل يبينه بالنوع ولهذا فارقته فى اقسام

منها ان فرض العين

منها ان فرض العين يتعلق بكل واحد وفرض الكفاية
هل يجب على الجميع او على البعض خلافا لالمصنف
شرح جمع الجوامع اختلفوا فى فرض الكفاية هل يتعلق
بالكل او ببعض على قولين اصحهما عند الجمهور انه
بالكل ونقله الآمدي عن الاصحاب وجهه تأييدهم
لجميع عند الترك والا شرف من الوجوب وانما سقط
بفعل البعض لان المقصود به تحصيل تلك المصالح كالتقاضي
العريق في تجهيز الميت ونحوه فلا تكرر المصلحة
بتكرره بخلاف فرض العين فان المقصد منه تقييد
جميع المكلفين فلا يسقط بفعل البعض ببقائه المصلحة
المشروعة لها وهو تقييد كل فرد فرد والثاني
انه ببعض ونقله المصنف عن ابن السبكي عن
اختيار الامام فخر الدين وكلام المحصول مضطرب
في ذلك واجتج المصنف على اختياره بقوله تعالى
ولتكن منكم امة يدعون الى الخير وقوله فلو لا نفر
من كل فرقة منهم طائفة ليقتلوا واما تأييد الكل
بالترك فذا من مشروط بان لا يطر قيام البعض به وتعلقه
بالجميع يوجب اشكالا وهو سقوط الواجب عن
شخص لا ارتباط بينه وبين آخر بفعل الآخر وهذا
لا يعقل وفي استدلاله بالاثنتين نظروا وقد قال
المقرا في الوجوب متعلق بالمستترك لان المطلوب

فعل احد الطوائف ومفهوم احد الطوائف قد س
مشارك بينهما الصدقة على كل طائفة كصدق
الخير ان على جميع النواحي واستدل بالاثنتين انتهى
قوله ومنها افرض العين يلزم بالشروع الا
لعدم وفرض الكفاية لا يلزم بالشروع الا في الجبارة
والجهاد والنج تطوعا فانه لا يقع الا فرض كفاية
قلت قال الرافعي وهل يجب اتمام صلاة الجبارة
اذا شرع فيها حكم الامام فيه وجهين عن القفال
انه لا يجب كما لا يلزم التطوع بالشروع وعن اكثر
الائمة انه يجب كالجهاد لان الصلاة في حكم المصلحة
الواحدة وقد تعلق الفرض بعين المصلحة اذا ابتدئ
فيه وربما يوجه بان الاعراض هناك الحرمه الميتة
عبارة الروضة وقال الجمهور نعم وهو الأصح
وقد اختلف في الجهاد فيه اي في كلام الرافعي امور
احدها اخذ بعضهم من كلامه هناك كلامه فيها
سبق في الجهاد ان فرض الكفاية لا يتعين بالشروع
الا في هاتين الجهاد وصلاة الجبارة وصححه
كذلك البامردى في التميز فينبغي ان يلحق
بذلك غسل الميت وتجهيزه لا سيما من اقامه
وقد حكوا وجهين في ان الجميع اذا تركوه هل
اثمهم على السواء وانهم اقامه بهم اكبر واعظم وعلى

هذا ينبغي على

هذا ينبغي على اقامه بالشروع وكذلك ينبغي
ان يلحق به التطوع بالنج والقتل على ما سياتي انه لا
يقع الا فرض كفاية ولا ينبغي تجوين الخروج منه الا
على قولنا بخروج من صلاة الجبارة وهو خلاف
الراجح والتحقيق انه لا ترجح للتجوين للرافعي والنووي
في هذا الاصل اعني التعيين بالشروع الا في هاتين
الصورتين برغاية القول باللزوم في الجهاد والجبارة
وليس التعيين بينهما من جهة كونه فرض كفاية كونه شرع
فيه بل العلة التي ذكرها في الجبارة وهي هتك حرمة
الميت وفي الجهاد وهو التحذير ولو كانت العلة فرض
الكفاية لتطرق الخلاف مسئلة الجهاد ولم يحك
هو فيها خلافا بل حكم الامام فيها الاتفاق وقد
اطلق في المطلب في كتاب الوديع ان المشهور
في المذهب ان فرض الكفاية يلزم بالشروع مطلقا
من غير استثناء وانما في باب القبط الى ان
عدم اللزوم انما هو بحسب الامام لكن يشك عليه
صلاة الجماعة فانهم جؤن والخروج منها مع القول
بانها فرض كفاية والصايط ان الشايع في فرض
الكفاية اذا اراد قطعه فاركان يلزم من قطعه
بطلان ما مضى من الفعل حرم كقطع صلاة الجبارة
والا فان لم تقط بقطعه المصلحة المعقودة للشايع بل

حصلت بتمامها كما اذا شرع في انقاد عن طريق ثم جاء به
 قادر على انقادها جاز قطعها وان حصل المقصود ولكن لا على
 التمام فالاصح ان له القطع ايضا كالشمارع في طلب العلم
 فان قطعه كذلك لا يوجب بطلان ما عين فيه ولا امر
 لان بعضه لا يرتبط ببعض وفرض الكفاية قائم
 بعينه ولكن الشمارع كما قصد حمل العلم لذلك قصد
 تلبس كل احديه واوجب الاول ونذب الى الثاني فاذا
 قطع هذا بطل ما نذب اليه فالصوره حينئذ ثلاث
 قطع يبطل الماصي فيمتنع قطعها ولا يبطله ولا يفوت
 شيئا من المقاصد فيجوز قطعها ولا يبطل اصل
 المقصود ولكن يبطل امر المقصود اعلم ان المقصود
 المخالف الثاني ينبغي ان يكون محل الوجهين اذا بقي
 من يقوم به غير من الفرض اذا لو ايج الاعراض لكل فرض
 لزم التعطيل حمده ولا سبيل اليه وقد قال في باب التيمم
 الذي اراه من شرع في صلاة الجنائز فله التحلل منها
 اذا كانت الصلاة لا تتعطل الثالث ينبغي ان يستثنى
 من وجوب الاعاده صلاة المراء فان الشافعي نكس في
 الام على انها اذا حضرت الصف لا يتعين عليها ولها
 الانصراف لانها ليست من اهل الفرض وقياسه
 في صلاة الجنائز كذلك **تنبيه** قال في
 الروضة واصلاها اذا قام بالفرض جمع لوقام به بعضهم

سقط الحج

لسقط الحج عن الباقي كانوا اكلمهم مؤدين للفرض
 وقد منية للبعض من البعض واذا صلى على الجنائز جمع شمر
 آخرون كانت صلاة الآخريين فرض كفاية كالأولين
 وقال المصنف في الخادم هكذا اجزم ما به وهو بطلانها
 على ان فرض الكفاية على الجميع وهو قول الأصوليين
 وعلى هذا فيجب على الجماعة الثانية فيه الفرض وبذلك
 صرح الروياني في الحلية في كتاب الجنائز فقالت
 لو صلى عليه جماعة آخرون ينوبون الفرض
 لان فعل غيرهم ما سقط الفرض عنهم بل سقط
 الحج عنهم انتهى الى اخر ما ذكره **قوله** الخاص
 قال في الروضة للقيام بفرض الكفاية منية على
 القائل بفرض العين من حيث انه اسقط الحج
 من نفسه وعن المسلمين وقد قال الامام الذي
 اراه ان القيام بفرض الكفاية افضل من فرض
 العين لان فاعله ساع في صيانة الامة كلها عن
 الاثم ولا شك في رجحان من حل محل المسلمين
 اجمعين في القيام بهما ت الدين وحكي ابن السكيت
 في جمع الجوامع ما قاله الامام عنه وعن والده الشيخ
 ابى محمد والاستاذ ابى اسحق الاسفرايني قال
 في شرحه النقل عن الاستاذ ابى اسحق والشيخ
 ابى محمد ذكره ابن الصلاح في فوائد رحلته والنقل

عن الامام موجود في كتابه العناني ثم قال المصنف
في شرح جمع الجوامع وبقوله يعني الامام الذي اراه يوم
انه من تقممه فلم يرد اصرح يعني المصنف بالنقل عن
غيره بل نقله الشيخ ابو علي السنجي في اول شرح التلخيص
عن المحققين لكن لم يذكر احد منهم ان فرض الكفاية افضل
من فرض العين كما عبر به المصنف يعني ابن السبكي
بل قالوا القيام او الاشتغال بالكفاية افضل من القيام
بفرض العين وبين العبادتين تفاوت وليتأمل **قلت**
قد بين المصنف في التفاوت بين العبادتين هذا —
وقد قال للشيخ عز الدين في ماله لا يقال فرض
العين افضل من فرض الكفاية ولا المصتيق افضل
من الموسع لكون المعين معيناً والمصتيق مضيقاً بل
التفضيل على حسب المصالح المتضمنة في الافعال فان
جهلت المصالح امكن الاستدلال بالتضييق والتعيين
على التفضيل وكذلك فانزع في هذا الاطلاق من
المتأخرين العبد الصالح عز الدين عمر النشاوي
وقال اما جانب الترك فلا يميزه على فرض العين
من حيث ان اثم الجميع انما كان ترك الجميع لا ترك بعضهم
فهو في جانب الترك كالعين واما جانب الفعل فليس
المقصود من الواجب رفع الحج انما المقصود الفعل مع
ما يترتب عليه من عبادة الله ونيل ثوابه ففي

فعل العبد ذل لا رفع

فعل العبد ذلك مع رفع الحج كما ذكره فترق بين هذا وبين
سقوط ترتيب على فعل الحج فقط فهذا معارض لما
ذكره والترجيح معناه ان كل ما اكد طلبه كان
الى السقوط ابعد وكلما خف طلبه كان الى السقوط
اسرع فقد ظهر ان للسقوط فرض الكفاية طريقين
ولفرض العين طريقاً واحداً فهو اكد وقد حررت
هذا الموضوع من كتاب السير من كلام الزاقي والروضة
انتهى وقال في الحاشية وينبغي تنزيل كلام الامام على ما
اذم بترجيح فرض الكفاية على فرض العين كما لوحضت

قط كلام بالاصل

الصورة لا مكان الجمع مع تجليل الجبانه فيها يحصل
التفضيل بالنسبة الى تقدم احدهما على الآخر وقال
ابن الرغبه في المطيب في كتاب القضاء فيما ذكره
الامام نظراً لان كثيراً من فروض الكفاية لا يتم الا به
لزومها ولا اكثرها ما لعدم عموم العلم وعدم عموم
القدرة ولو قدر العلم ان الصالح منهم لو ترك الاقام الله
غيره لعصمه مجموع الاله عن الضلالة فحينئذ المعتبر
اليوصف في الاكثرية ومقابله ان فرض العين تاركه
تارك لما تعين عليه وحض بالامر به تقلد اله معتبر
عدد التارك بالتواكل لانه ربما وقع في طائفة تناقض
عدم التعيين فطريق قيام الباقي به وان كان فرضه على

الاعتبار بظنه احتياج الامة كلها للمصلحة التي ذاتها
 في تكميل ضروره كالاكل والشرب في الحياه الظاهره
 وقال ابن العرافي في شرح جمع الجوامع ومنعهم الشراح
 ان بين تعبير المصنف بانه اي فرض الكفايه افضل وبين
 تعبير غيره بان القيام به افضل تفاوتاً وفيه نظر
 فانه لا يورد تفضيل ذات العباد بل تفضيل القيام
 بها يعني كثرة ثوابه ولذلك علم السعديه في اسقاط
 الاثم عن الامة فلا تفاوت لان هذا التقدير
 مراد بلا شك والله اعلم وقال ابن العاد وما قاله
 الامام ضعيفاً انه خلاف نص الشافعي ونص الرسولي
 فقد روى دينا مرتفقاً على نفسك ودينك متفقاً
 في سبيل الله ودينك متفقاً على اهلك افضلها
 الذي يتفق على اهلك فجعل نفقة الزوجه الذي
 هو فرض عين افضل من النفقة في الجهاد الذي
 هو فرض كفايه ثم مساق احاديث اخرى وقال
 هذا صريح في تفضيل فرض العين على فرض الكفايه
 وهو ما نص عليه الشافعي والا صحاب فقالوا الاشتغال
 بفرض العين اهم قال في المجموع قال القاضي ابوالطيب
 قال الشافعي في الام لو كان في طواف الافاضة فاقمت
 الصلاه احببت ان يصلي مع الناس ثم يعود الى
 طواف يثني عليه وان خشى فوات الوتر اوسننه

الفجر وحضرته

الفجر وحضرته جنازه فلا احب ترك الطواف بشيء
 من ذلك لئلا يقطع فرضاً لنقله وفرض كفايه
 هذا نص الشافعي فلو كان الاشتغال بفرض الكفايه
 اهم لقطع له الطواف كما قطع لاداء الفريضة وجزم
 به الشيخان فان يكره قطع طواف الفرض لصلاه الجنازة
 ونقله انه يستحب قطع طواف النقل لظلمها ثم يفي
 عليه انتهى وما نقله ابن العاد عن جزم الشيخين
 حكاه المصنف عن الرافعي ثم حكى عنه انه لا يحسن
 ترك فرض العين الكفايه ثم قال ويدل لما ذكرنا
 انما ان الشروع في فرض العين يلزم به حتى لو
 خرج منه كان قضاء وان وقع في الوقت هذا امر
 القاضى الحسين والسويف والرفياني وتقدم الكلام
 فيه في حرف الشين في الشروع فليراجع **قوله**
 وان من ترك فرض عين اجبر عليه قطعاً وفي فرض
 الكفايه خلاف تقدم انما في حرف الشين الخلاف
 مع تفصيل بلا في فليراجع **قوله** والظاهر
 ان القائل بتفضيل الكفايه على العين اراد واسبه
 الجنس على الجنس الى آخره **قلت** قال الاسنوي
 في شرح المهناج بعد ان نقل كلام الروضة المتقدم
 ونقله ابن الصلاح في فوائد مرحلته عن المحيط
 للشيخ ابوالمحمد ثم ما يتيه في اول شرح التلخيص للشيخ ابوالعلاء

عن طوائف من المحققين وارتضا انتهى والله اعلم
قوله الثامن الفسخ الحقيقي هو الرفع للعقد الى ان
قال والمجانى ان لا يكون ما فعلا الى العقد بل قاطعا
كالطلاق ليس مفعلا لعقد النكاح بل قاطعا للعقد
كذا في خط المصنف وفي النسخ بل قاطعا بالنصب ولعله
يلقطع بالرفع على الاستئناس قال ابن مالك بل
العاطف اذا وقعت بعد جملة فهي للتبني على
انتهاء فرض واستئناس غيره وهي لا تنقل
من عرض الى آخر فليتا من **قوله** فاذا اعتقه
مثلا او باعه او وهبه كانت هذه التصرفات قاطعة
للملك وليست مرفعة لشرائه - من جملة انما
يذكر في بعض النسخ وفي بعضها آثارها وهو الذي
في خط المصنف فليعلم **قوله** وكذا العتق
والبيع ونحوه من التصرفات قاطعة للملك والفسخ
رافع للعقد المقتضى للملك وقد اختلفوا في ان الفسخ
بعبث العيب هل هو رفع للعقد من حينه او من
اصله وليس لك ان تقول اذا قلنا من حينه فهو
والقطع سواء فان من اشترى عبدا فاشراؤه
اقتضى احكاما اخر من الملك الى ان قال فاذا ارده
المشترى بعبث يرجع اليه بالملك الاول وكان الملك
الثاني مستفاد من شرائه السابق على بيعه وليس

ملكاً جديداً

ملكاً جديداً بالفسخ وينبغي على هذا انه لو قال ان
دخلت الدار فانت حر ثم باعه ثم مرد عليه بعبث
ثم دخل الدار لا يعتق لانه ليس تعليقا قبل الملك العائد
هو الاول بخلاف ما اذا اشتراه كذا في النسخ لا يعتق بلا
النافية والملك العائد هو الاول وفيه امران
احدهما زياده لا قبل الفتق وهو كذا في خط المصنف
والضواب حذفها الامر الثاني حذف الملك قبل العائد
وهو ثابت في خط المصنف وحذف من النسخ اي
شرد خل الدار يعتق لانه ليس تعليقا قبل الملك فان
الملك العائد هو الاول وكلام المصنف سابقا لاحقا
يدل على زياده لا وحذف ما في اصل المصنف فليتا من
قوله الرابع عشر اذا اجتمع الفسخ والاجابة
تقلب الاجابة كذا في النسخ قال في الصحيح المقلب
المقلوب مراد او المعنى عليه ان الفسخ يقدم عليها
كذا في خط المصنف تقلب الفسخ وهو الصواب
ولا يجتمع معه الى تاويل والاستئناس منه صحيح
وقوله الا في صورتين احدهما اذا اشترى
عبدا بجاهريه واعتقها اي لجاهريه مع العبد اي
اعتقها معا حيث كان الجاهري للمشترى كما صوره
بذلك الشئحان كما في الشرح والروضة فالاجابة في
الجاهريه المتضمن لها عتق العبد مقدمة على الفسخ

فيها في الاصح ولنوضح ذلك بعبارة الشيخين قال
 الغزالي في الوجيز ولو اشترى عبد ابجا ربه واعتقها
 معانقين العتق في العبد على الاصح نقدر بالاجابة على
 الفسخ قال الشيخان والعبارة للرافعي في شرحه لعبارة
 الوجيز وان كان الجبار لم يشترى العبد وهو المراء
 من مسئلة الكتاب لم يحكم بعتقهما معا وعن اب
 حنيفة رحمه الله انهما يعتقان لئلا
 ينفذ اعتاقهما على التعاقب فذكر ذلك دفعه واحدا
 وفيمن يعتق منهما وجهان احدهما وهو ما اورد ابن
 الصباغ انه يعتق الجبار به لان تنفيذ العتق فيها فسخ
 وفي العبد اجابة والفسخ والاجابة اذا اجتمعا يقدم
 الفسخ ولهذا الوسخ احد المتبايعين واجابة الآخر
 قدم الفسخ واصحهما وبه اجاب ابن الحداد
 انه يعتق العبد لان الاجابة انقضاء للعقد والاصل
 فيه الاستمرار قال الشيخ ابو علي الوهمان مبنيان
 على ان الملك في زمان الجبار لذي له او للمشتري
 فان قلنا بالاول فالعبد غير مملوك لمشتريه وانما
 ملكه الجبار به فينفذ العتق فيها وان قلنا بالثاني
 فملك العبد فينفذ العتق فيه ثم حكى وجه ثالثا
 وهو انه لا يفتق واحد منهما لان عتق كل واحد
 منهما يمنع الآخر وليس احدهما اولى من الآخر

عتق

فيستأمنان

فيستأمنان قال الشيخان وان كان الجبار لم يبيع العبد
 وحده فالعتق بالامانة الى العبد مقدر والجبار لم يبيعه
 وبالا مائة الى الجبار يبيع والجبار لم يبيعه وقد
 سبق الخلاف في اعتاقهما والذي يفتق به انه لا ينفذ
 العتق في واحد منهما في الحال فان فسخ صاحبه نقدر
 في الجبار به والافتق العبد قال شيخنا الشيخ كمال الدين
 الجي شريف في شرح الارشاد واذ الميجر البائع فيكون
 الحكم بينهما عتق الام دون العبد لان اعتاق الالة فيها
 فسخ للبيع والفسخ يستند به احد المتبايعين بخلاف
 الاجابة فان قيل فلم يرحم الوحيه القائل بعتق العبد
 في غير هذه الصورة مع انه اجاز به وهو لا قلتم
 فيها اعتقا لانه لكونها فسخا مع انه وجه بل هو الذي
 اورد ابن الصباغ ومال اليه صاحب المهرات قالوا
 بان ما رآه الشيخان فيهما من عتق العبد غير مستقيم
 قلنا لما كان الجبار للمشتري وحده في الصورة
 الاولى كان مستتبدا بالاجابة ايضا كما استبداده بالفسخ
 فتعاضدا بالنسبة اليه فقد تمت الاجابة لان الاصل
 استمرار العقد والاجابة تقتضيه واما قول صاحب
 المهرات بان تصحيح الشيخين عتق العبد غير مستقيم
 فغير مستقيم لانه بناء على ان الملك في العبد للبائع
 وهو ممنوع واستدلاله عليه بان الملك في الجبار به لمشتري

العبد خاصه فيلزم ان يكون الملك في العبد لها نفعه
غير صحيح لان الخلاف المشهور في الملك في زمن الخيار انما
هو في ملك المبيع والاشترج فيه ما حكمه الشئخان
من قبل انتهى ما اردت منه **قلت** وما انشأه
اليه الشئخان فهو ان الاظهر من الخلاف انه ان كان
الخيار المشروط للبايع فملك المبيع في زمن الخيار
وان كان للمشتري فله الملك وان كان لهما فالملك
موقوف فان تم البيع بان ان الملك للمشتري من حين
العقد والا فللبايع وكان لم يخرج عن ملكه وجبت حكم
بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن الآخر وحيث توقف
فيه توقف في الثمن وينبغي على الخلاف كسب المبيع العبد
او الخيار في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري
ان قلنا للمالك او موقوف وان قلنا للمشتري فهو له
ويعني اكسب الدين والبيض والتمر ومصر الجارية
الموطوءة بشئيه والله اعلم **قوله** الثانية
اي ما تقدم فيه الاجابة على الفسخ ان الفسخ احد
الوارثين واجازنا الآخر والاجابة مقدمة على الفسخ
كما اذا اشترى عبد او مات في زمن الخيار وخلفا بثنين
فاختار احدهما الفسخ والآخر الاجابة انتهى ما ذكره
المصنف وجه استثناء هذه المسئلة الصورة
سهو والاصح في الروضة ان الفسخ مقدم على الاجابة

على القاعدة

على القاعدة **قوله** الفضيلة المتعلقة بنفس
العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها **قلت**
هذا اذا سجد الجماعة خارج الكعبة والا ففعلها في الكعبة
افضل ومن شتم اى من هنا وهو اولوية الفضيلة
المتعلقة بنفس العبادة الجماعة خارج الكعبة افضل
من الانفراد داخلها **قوله** والجماعة في البيت افضل
من الانفراد في المسجد **فروع** لو كانت جماعة
بيته اكثر من جماعة المسجد وقاموا ويرى المسجد
اولى وهو مقتضى طلاق الشئخين لاشتمال المسجد
على الشرف وافضلها الشعاثر وكثير الجماعة وقال
القاضي ابو الطيب في باب الافتكاف بيته اولى
ولو كان المسجد الذي يجاوره بالجماعة ولو حضر فيه
يخضعه غيره فالذهاب الى البعيد الجماعة افضل
بالاتفاق وان استويا جماعة فسيجد الجوار بالاتفاق
افضل ولو تساوت جماعة مسجد والجوار والبعيد
قدم ما يسمع نداه ثم الاقرب لشهرته قاله في البحر
فان فرض انه يسمع نداه الا بعد دون الاقرب لحيولة
ما منع السماع او نحوها فلا وجه تقديم الاقرب قاله
القاضي في شرح النجاة انتهى **تنبيهات الاول**
ان اقل الجماعة اثنان امام ومأموم لقوله صلى الله
عليه وسلم الاثنان فافوقهما جماعة رواه ابن ماجه

قال في شرح المذهب واذا صلى رجل برجل وبامرأة
او امته او ابنته او غيرها او بغلامه او ليسيد منه
او بغيرهما حصلت له فضيلة الجماعة التي هي خمس اوسيع
وعشرون درجة وهذا الاطلاق منه ونقل الشيخ
ابو حامد وغيره فيه الاجماع وعن صاحب الفروع اقلها
ثلاثة يؤمهم واحدا لانه اقل الجمع عند الشافعي والجواب
ان ذلك وضع لغوي وهذا حكم شرعي مأخوذ التوقيف
انتهى **التنبيه الثاني** صلاة الرخصة اقل في بيته افضل
من فعلها في الكعبة واما الصلاة المنذورة وقضاها فالثاني
ففعليها في الكعبة افضل **التنبيه الثالث** قال في شرح
المذهب ان اكان هناك مساجد فدعها به الى اكثرها
جماعة افضل فلو كان في جوار مسجد قليل الجمع والبعيد
منه اكثر جمعا فالسجدة البعيدة اولى الا في حالين احدهما
ان تعطل جماعة القريب لعدم له عنه كونه اماما
او يحضر الناس بحضوره فيؤخذ بكون القريب افضل
الثاني ان يكون الامام البعيد صليبا عاكسا لمعترلي وغيره
او فاسقا او لا يعقل وجوب بعض الامكان فالقريب
افضل على الصحيح الذي قطع به الجمهور انتهى فان لم تحصل
الجماعة الا بمبتدع ونحوه فالصلاة معهم احب كذا ذكره
الدميري وقال السبكي ان كلامهم يشعر به لكن الذي
في البحر صلاة منفرد افضل وتقله في الروضة كاصحابها

عن ابو اسحق المروزي

عن ابو اسحق المروزي لكن في مسئلة الحق فقط ومثلها
البقية بل اولى **التنبيه الرابع** اطلاق الصنف ان
ان الجماعة في البيت افضل من الانفراد في المسجد يشغل
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ نور
الدين المحلى رايته بخط - كذا امثله في شرح المهذب
وسكت عن المسجد الحرام ومقتضى التعديل لما فيه
بل اولى لان حرم مكة لمسجدها في الضاعفة كما قلناه
النووي في مناسكته عن لما ورد في واقعه بخلاف
حرم المدينة انتهى ولم اقف في شرح المذهب على ما
نقله قال المتولي والصلاة منفردا في المساجد
الثلاثة افضل من الجماعة في غيرها واعني الغزالي بانه
اذا كان لو صلى منفردا خشع ولو صلى في جماعة
لم يخشع فالانفراد افضل **قوله** الفعل القليل
في الصلاة لا اثر له الا في ثلاث صور احدها ما فيه لعب
كما لو صفت السراة لا مراد بها في صلاة بها بطن الميت
على اليسار لانه لعب وقليل اللعب مبطل **قلت**
عبارة الراعي ولا يلبيغي ان يضرب بطن الكف على
بطن الكف فان ذلك لعبا ولو فعلت ذلك على وجه
اللعب بطلت صلاتها وان كان ذلك قليلا لان اللعب
ينافي الصلاة وقال في شرح المذهب قال اصحابنا
لا تضرب بالبطنين وان فعلته على وجه اللعب

بطلت فافهم انها لو ضربت لا على وجه اللعب لا
تبتل صلاتها وفي الحاوي وجه انه يحوز مطلقا
قال الا سنوي القطعة ولا ينبغي ان يفرط بطن
على بطن فاز ذلك لعب ولو فعلته على وجه اللعب
عالمه بالتحريم بطلت صلاتها وان قل كما قال الرافعي
انتهى وقد تقدم تغيير الرافعي وليس فيه التعريف
لا شترط علمها بالتحريم مع انه لا بد منه

حرف القاف

قوله من قاعدة القدر على التحصيل كالقدر
على الحاصل فيما يجب له وليس كالقدر فيما يجب عليه
ومن الشافعي ان القدر على التحصيل ليست كالقدر
فيما يجب عليه المفلس لا يجب عليه الاكتساب
لوفاء الدين **قلت** نقل ابن الصلاح عن عبد الله
ابن محمد بن الفضل الفراءى وكان من اصحاب امام
الحرمين انه قال ان وجب الدين بسبب هو عاصم
كالانفاق عمد اوجب عليه الاكتساب لان التوبة
منه واجبه واداه من جملة شرورها لكونه حقا دمي
وان لم يكن عاصيا لم يجب انتهى فتقيد به اطلاق
المصنف والله اعلم **فائدة** مما ينبغي ان
تدخر فيه القرعة ما اذا تنازع في عين تحت
بدها ولا يبنه لاحدها واراد كل منهما ان يحلف

او امتنع كل منهما

او امتنع كل منهما من اليمين وطلب يمين رفيقه فلا
يبدأ القاضي بتخليف احدهما الا بقرعه خلاف
ما يفهمه كلام الشيخ والروضة او ذلك لانه قد
ثبت في السنة في حديث ابي داود وابن ماجه
والنسائي من حديث ابي رافع مرفوع عن ابي هريرة
ان رجلين اختصما في متاع الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليس لواحد منهما بينة فعبدل
النبي صلى الله عليه وسلم اسمهما على اليمين وفسخ
اليهودي في سيرته بذلك وشهد له حديث النجاشي
ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين
فاستوعوا فامران بيسهم بينهم في اليمين بهم يحلف
انتهى **قوله** قال الامام في باب الكتاب والاقرار
في العتق لا يجزى في موضعين الى ان قال الشافعي
اذا ائتم السيد الاعتاق ولم يعين بقلبه ومات
ولم يقيم الوارث مقامه في التعيين فاما اذا عين
المعتق وقرع ائتم استبهم فلا جريان للقرعة كذا
في خط المصنف وفي النسخ وقرعوا ولعله واحدا
اي عين المعتق اي السيد واحدا من عبده ثم
استبهم فلم يعلم بعد ويدل عليه قوله فلا جريا
للقرعة **قوله** من قاعدة القضاء مقابل الاداء
واختلف الاصوليون فيما انعقد سبب وجوبه ولم

يجب الامتناع اولفوات شرط او تخفيف من الشايع هل
 قيني تدركه بعد الوقت قضاء على وجه الحقيقة او
 الجاهل الى ان قال وعلم من هذه القاعدة مسائل احداها
 ان الصبي غير المميز اذا بلغ لا يؤمر بقضاء الصلاة لا
 ايجابا ولا نديا لانه لم يوجد في ذمته سبب الوجوب
 هذا كما ياتي اذ المميز لا بعد سنين يمكن التمتع قال
 المير في شرح المتماح في فضل الخضانه من كتاب
 النفقات وسن التميز في العالم سبع او ثمان سنين
 تقريرا وقد يتقدم على ذلك او يتأخر ومدار الحكم
 على القبر لا على سنه ففهم المسئلة ففهم من قوله
 او يتأخر فامكن ان يبلغ قبل التميز **قوله** فائدة
 قال صاحب التلخيص كل عبارة واجبه اذا تركها المكلف
 لزمه القضاء او الكفارة الواحدة وهي الاحرام لدخول
 مكة الى ان قال ويبين ذلك عليه بضعه عشرة صورة
 لا تدخل للقضاء فيها وعددها ولم يذكر الا عشر صور
 وبيرض للحادية عشره لكن لم يعبر الا بالثانية عشره
 ووجد بخطه ما صورته احداهما تحية المسجد
 فانه اذا دخل المسجد وجلس فانت قال القاضي
 الحسين ولا نقول نقض لانه كان يفعلها السبب وهو
 احترام المسجد وقد فات السبب ووجد التضييع
 فلا يقضيها الا بتأخيرها البقعة وقد يعال بذلك صوره

ابن القاص ايضا

ابن القاص ايضا الثانية وعلى ذلك كله ضرب فلاما
 يدري هو منه او من غيره تكونها نقصت في
 كلامه وبها تكون الصور احدي عشرة هكذا قال
 النبهان اليقاضي كما وجدته بخطه على هامش نسخة
 وضرب بخطه من قال القاضي الحسين الى الثانية
 وابقى احداها بلا ضرب وما رما في نسخة احداها
 الى آخره والذي وجدته بخط المصنف وليستدرك
 عليه عشر صور لا تدخل للقضاء وفيها احداها تحية
 المسجد فانه اذا دخل المسجد وجلس فانت قوله
 الثانية من نذر صوم الدهر كما تقدم حكايته من
 غير ضرب عليه كما نغم ولا كستط ولا الحاق الا
 لفظ عشر فقط فليعلم ذلك **قوله** الخامس
 ما وجب قضاؤه تارة يكون على الفور وهو اذا انس
 العبارة او تعد تركها حتى خرج الوقت وتارة
 يكون على التراخي وهو ما اذا فاتته الا بعد
 الا في مسندتين الى ان قال الثانية اذا قطر يوم
 المشك ثم تبين انه من رمضان وجب القضاء على
 الفور قال المتوالي مع وجوب امساكه ابقاء
 لمسته وتبنيها بالصائمين وفيه تقليد وانت
 كان المسك خطا لا تنسبه لترك التحفظ ولذلك
 يحرم القائل خطا من الارث وليس المسك في صوم

شرعى وان ثبت عليه كما في شرح المذهب وهو مراد الرافعي
 بقوله ليس في عباده بخلاف الحرم انفسه احرامه
 ويظهر انشع في انه لو ارتكب محظورا الزمته القدسية
 بخلاف المسك هنا ليس عليه الا الاثم وبهذا علم
 ان قول المصنف سابقا الثانيه اذا ترك اصساك
 يوم الشك وثبت انه من رمضان فان الاصساك
 واجب ولو تركه لم يلزم تركه قضاء ولا كفارة اى
 لا يلزم الا قضاء ذلك اليوم عن رمضان خاصه دون
 يوم آخر عن ترك اصساكه ولا تكرارا في المسئلتين
 ان موضوعهما مختلف اذ هي في نفي لزوم قضاء يوم
 عن ترك الاصساك وتلك في وجوب قضاء اليوم
 عن رمضان على القوم فليتام **قوله** من قاعه
 القنيه يحرم على المكلف اقتناء اصورا الى ان قال ومنها
 الصور المنقوشه في الجدر والسقوف دون ما في
 المرفوع على الارض وما يدانس على البساط فهذه
 يحرم ارتداه فعله ولا تحرم استدائه **قلت**
 اما في المرفع استدائه حرام وانما المباح
 دخول البيت الذي هو فيه فقد قال الشحات
 في الشرح والروضه ومن اشترى في شرحه

صانعه كلام مراد

والجدران والشياب الملبوسه والستور المعلقة

والوسائد الكبار

والوسائد الكبار المنصوبه ولا باس بما على الارض
 واليساط الذي يدانس والمجاد التي يتكى عليها وتكن
 في معانها الطبق والحوان والقصعه الى ان قال ولو
 كانت الصور في الممرد ومن موضع الجلوس فلا
 باس بالدخول والجلوس ولا تشترك اجابته الدعوى
 بهذا السبب وكذا الا باس بدخول الحمام الذي على
 بابه صورة كذا قاله الاصحاب انتهى **تفصيلا**
 يستثنى من الصور لعب البيت فلا يحرم كذا في شرح
 مسيل للنووي تبعه للقاضي عياض في نقله ذلك
 عن العلي **قوله** من قاعه القنيه هل وصف
 قائم بالمقوم اوهي ما تنتمى اليه مرغبات الرغبين
 في اتيانها وجهان وامام مسئلة الصداق
 وما نقل عن الضر والجمهور انه يطالها بنصف القيمة
 قلعه عند الاستواء الى ان قال بدليل انه لو كان
 نرائد قلل وزجه ان تدفع له البدل ويدل على
 هذا لو انفسخ الصداق قبل الدخول بسبب حادث
 الى آخره كذا في النسخ انفسخ الصداق ولعله النكاح
 وبدل عليه بقيه الكلام

حرف الكاف

قوله الكفر يتعلق به مباحث الا ولحق
 حقيقته وهو انكار ما علم ضرورة انه من دين

محمد صلى الله عليه وسلم الى ان قال هكذا ضبطه
 استاذنا الامام في الدين الزاوي الى ان قال وشروط الحد
 ان يكون متعكسا قال ولا يخفى ان بعض الافعال والافعال
 صريح في الكفر وبعضها في محل الاحتمال ومن الأسماء
 من بانع فيه وجعل بعد الفاعل اجرت عادة العوام
 سيما الشيطان كذا في خط المصنف وفي النسخ جرت
 عادة العوام ولعله سقط منها لفظة بها اي جرت
 بها عادة العوام فليتها مل **قوله** واما المسائل
 المتجه فيها نكرها الخ الفون ولا وفي نسخة فلا
 (بالفاء) شك ان احد الطرفين شرع فيلزم ان يكون
 احد المتجهين كذلك هكذا في خط المصنف وفي
 النسخ فلا شك ولعله وان شك ان احد الطرفين
 فليتها مل **قوله** وما اورد من التكفير بالافعال
 فكليس الزنا ونحوه على الصواب فوابه انه ليس في الحقيقة
 كفر الى ان قال والظاهر ان من صدق الرسول لا يأتي
 بهذا ويخون فلم يخرج الكفر عن اول التصديق كذا
 في خط المصنف وفي النسخ عن اول التصديق ولعله
 سقط لفظ انكار قبل اول اي فلم يخرج الكفر عن
 انكار اول التصديق اذ يتقدير ذلك يستقيم الكلام
 فليتها مل **قوله** وقد مثل ذلك بمن كتب الى عبده
 فامرهم ونهاهم الى ان قال فلذلك اختلف المسلمين

في صفات الاله لظلالا

في صفات الاله اختلفا في كونه خالقهم وسيدهم
 المستحق لطاعتهم كذا في خط المصنف وفي النسخ في صفات
 الاله اختلفا وقد سقط منه لفظة ليس قبل
 اختلفا اي فكذلك اختلفا المسلمين في صفات الاله
 ليس اختلفا في كونه خالقهم الى آخره وسوا بق الكلام
 ولو احقه تدل على ما قدمته فليتها مل **قوله** وانما
 واختلفوا في تكفير بقا الصفات مع اتفاقهم على كونه
 حيا قادرا اسميا بصيرا متكلما فانفقوا على كماله
 بذلك واختلفوا في تعليقه بالصفات المذكورة كذا في
 خط المصنف وفي النسخ وتعليقه وصوابه في تعدده
 وسياق الكلام يدل عليه فليتها مل **قوله** من
 قاعده الكفاية يتحقق بها ما حث الثالث هل يجب
 على الضور ان لم يتعد بسببيه فعلى التراخي والادب ان
 تعدى بسببيه فعلى الضور **قلت** هذا التفصيل
 هو ما اورد الزاوي في كفاية الصوم وهو حسن
 الا انه حوّل في غيرها فقد ربح النوى في كفارة
 القتل انه لا قوم فيها على الاصح واطلق فيمكن حمله على
 هذا التفصيل ويمكن ان يفرق بان في عهد القتل
 تصح الكفاية مغذيات ولهذا جرى في اصل
 وجوبها حينئذ خلاف جنوحها الى الاكتفاء بالواجب
 غيرها والله اعلم **قوله فائدة** فقل المحرم

كفاية ص

ليوتوبها الاداء والقضاء الى آخره الفائدة تقدمت
 في كلامه نقلا عن السدي **قوله** الكل المجموع
 والكل الافرادى بينهما فرق فان في المجموع الحكم
 فيه على المجموع من حيث هو وفي الافرادى بكل فرد كذا
 في النسخ والصواب على كل فرد فليتنامل **قوله** من
 قاعدة الكلمات كل ما خرج من السبيلين فانه يحسب الا
 المبني من الانسان هذا ما برحه الراقى وصح النووى طهارة
 متى صير الكلب والمنزير وفتح احدهما مع حيوان
 آخر لانه اصل حيوان ظاهر واما متى الكلب ونحوه
 فانه يحسب قطعا المراد بالسبيلين القيل والذئب ولا
 شك ان فتح المرء مشتمل على سبيلين سبيل
 في اعلاه وهو عرج البول وسبيل في اسفله وهو عرج
 الحيف والولد ومدخل الذكر وتفسير المصنف
 غير موفى بذلك فكان ينبغي ان يقول ما خرج
 من قبل او دبر **قوله** من قاعدة كل من صحت
 صلاته صحت مغنيته عن القضاء وصح الاقتداء به الا في
 صور الخاف منه يعني من الصور التي لا يصح الاقتداء
 فيها الصبي في الجملة في الاصح اى اذا كان من الاربعين
 ومثله العبد والمسافر والمنفل وان شتم العبد ما
 يغيرهم صحت الجملة خلفهم لصحة الجملة منهم وان لم
 تلزمهم ولو صلى العبد والمسافر ظهر يومها قبل

الختم في غنى

الجملة ففي صحتها خلفها القولان في صحتها خلف المشتل
 الذى تم العدد بغيره اظهرها النص **قوله** من قاعدة
 كل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع من اصله
 الى ان قال نصم خرجوا عن هذا في موضعين احدهما
 اذ استاجر الكافر مسلما اجاره عينيه فانه يصح
 في الاصح وفي الامر بان له ملكه عن المنافع اى بان يؤجر
 مسلما وجهان اصحهما كما قاله النووى في شرح المهنية
 قال في رواه الروضة - مراد اصحهما نعم **قلت**
 ونقل في الروضة القاطع به عن الشيخ الحامد والله
 اعلم **فروع** احدها قال ابن معين في التقييد
 على المذهب كل من مس من الخنثى اى المشكل ماله
 مثله استقضى وضوره وان لم يكن له مثله لم يستقضى
 وضوره الثاني قال المصنف في التكملة كل فرقته
 صدرت من الزوجه قبل الدخول فهي مسقطه
 للمهر حزم الا ان في العنة قولين آخريين احدهما
 ايجاب الكل لان الامر يقتضى الضم لا يمكن معه التفريد
 بخلاف غيره والثاني وجوب النصف وكذا الواسلت
 قبل الدخول قال في البيهقي ان لها نصف المهر لانها
 محسنة بالاسلام وحكاه الاصحاب قول الثالث
 قال المصنف في التكملة ايضا في باب الخيارات في الكلام على
 العنة الثالث قال الجرجاني في العانة كل امرء قد عى

ز وجها تسمع دعواها الا لامه اذا كان زوجها حرا
 فانه لا يسمع دعواها لانه لو سمعت لا بطل خوف
 العنت واذا بطل اخل بشروط الاستباحه فيعطل
 النكاح فدعواها تثبت دعوى بطلان النكاح
 صليح بالاستثناء امرأة الصبي والمجنون ولا تسمع
 دعوى العنه لسقوط قولها وذكر القفال في
 الخصال ليس للرتقاء ومن لا يصلح جماعها دعوى
 العنه **قلت** وما في العانة ينبغي ان لا يكون المعتمد
 لان العنه قد تطل بعد خرق العنت وعقد نكاح
 الامه فدعوى انها ترفع العقد ممنوعه فتأمل
 انتهى الرابع قاعه كل خبره تطهر اذا
 تخللت سواء تخللت بنفسها او بين وضعت فيها
 او بغير ذلك لكن التي تخللت يوضع عين تجسسه طاهر
 العين والدليل على ذلك انهم قالوا ان العين لما وضعت
 فيها تجسست العين فلي تخللت لاقت العين المتجسسه
 فتجسست **قوله** ومن اقر بشئ يضر غيره قبل فيما
 يضره ولا يقبل فيما يضره كذا في خط المصنف وكذا
 في النسخ ووقع في بعض النسخ ولا يقبل فيما يضره وبغيره
 وهو مخالف

قطعه بغيره
 بالاصل

في غير النسخ

يمينها في نفيه ولها عليه النفقه وان اقام بينه به او شاهد
 وحلف يؤخذ من بيت المال كما لم في البيان **قوله** كل ما
 عتق كان عن الميت يكون من الثلث الا المستوله وقابها
 اي ولدها والعتق بالقبليه به على الرضا اي كما لو قال
 انت جرح قبل مرضي مرض الموت

حرف اللام

قوله اللفظ يتعلق به مباحث الى ان قال الثاني
 اللفظ اذا وصل به لفظ وقبله الحكم اذا نواه اي دون
 تلفظ به لا يقبل به ويدبره الباطن الى آخره **قوله**
 الرابع اللفظ الصادق من المكلف اذا عرف مدلوله في
 اللغة او العرف لم يخبر العدول عنه الا باصور الى ان قال ثالثا
 ان يسبق لسانه اليه كما في لغو اليمين والطلاق وكلمه
 الرده لكن لا يقبل منه في الظاهر الا بقرينه وقال الرافعي
 في الايمان لو حلف وقال لم اقصد اليمين صدق الا في طلاق
 وعتق وايا لا فلا يصدق ظاهر الحق الغير وقال في
 موضع آخر لو قال بالله ثم قال اردت يمينا ما ضربه
 قبل يا مثله وكذا ظاهره ان علمه والا فالنص يقبل
 كذا في خط المصنف وبالنسخ بالله ولعله سقط
 منه حلفت اي حلفت بالله ثم قال اردت الى آخره
 وما قدرته بقرينه **قوله** كل ما يدل عليه فلي تأمل
قوله ومنه مات رجل عن امه اولدها بنكاح فقال

وارثه لا املكها الا بمأام ولده عقت بموته يقال هي
 مملوكتك وليست بام ولده هذه المسئلة داخله في حكم
 المسئلة الخاصة السابقة عليها وهي ان يدعى الجمل
 بحكم ويمكن صدقه لضرب اسلام ولم يتعلق به خوف
 الغير وحكمها مع المسئلة السادسة الآتية في كلام
 واحد فلا تكرر **قوله** السادسة سقاعة ذكرها
 الشيخ الامام ابو الفتح القشيري في شرح الامام الى ان
 قال والذكات النفسانية كلها من هذا القبيل الى
 ان قال انها لکنه لما حصل العلم به عند الفعل ولم
 يحصل العلم بالعلم به او حصل الى آخره كذا في النسخ
 ولم يحصل العلم والظاهر ان واو ولم تراكه اذ تجذب فيها
 يلتم الكلام ويجذب فيها يصير الكلام كنه لما حصل العلم
 به عند الفعل لم يحصل العلم بالعلم به الخ فليست اصل
ثم قوله وكذلك نقول في الكلام في اللفظ اذا
 كثر استعماله في معنى وتكرر على الالسنه فانه عند
 الاسترسال يراد به ذلك المعنى فظاهر وان كان
 بعد ذلك لو سئل المتكلم هل تستحضر ان اردت به
 هذا المعنى للعين او لم تذكر انه حضرة النبي بعينها كذا
 في النسخ او لم يذكر بيم الناحية الجازمة ولعله اولا
 يذكر بلا النافية فليست اصل **قوله** واعلم ان كثيرا
 من مسائل الايمان انتقل الاسم عن الحقيقة اللغوية الوضعية

الحقيقة اللغوية

الى الحقيقة الدفنية كذا في النسخ انتقل الاسم عن الحقيقة
 ولعله حذف لفظه فيما قبل الاسم ليصير الكلام واعلم
 ان كثيرا من مسائل الايمان انتقل فيها الاسم عن الحقيقة
 الى آخره فليست اصل

حرف الميم

قوله ما يتعلق بالعين مقدم على ما يتعلق بالذمة
 سبقت في حرف الحاء **قلت** في القسم الثاني من
 حقوق الاذنين والذمة يعلم **قوله** ولو اشترى
 قريبه ونوى عتقه عن الكفار لا يوثق عن الكفار لان
 عتقه بالقرابة حكم قهرى الى آخره **قلت** وكذا لو
 اشترى قريبه بشرط اعتاقه فانه لا يبيع على الصحيح كما
 قاله الراقي في كتاب الظهار انتهى وذلك لان الملك
 المستعقب للثمن بالكلام اى لا يمكن معه الوطى بشرط والله
 اعلم **قوله** ما جاز بيعه جاز رهنه وما لا فلا
 الا في صور فن الاول اى وهو ما يجوز بيعه المنافع
 تباع بالاجارة ويمنع رهنها لعدم تصور القبض فيها والذي
 لا يباع ولا يرهن وكذا الشئ اى يصح بيعه ويمنع رهنه
قلت امران احدهما اطلق صحه بيع الدين وهذا
 سبق قلم فقد قال الراقي ولا يشترط كون الموهون مقررا
 بل يصح رهن الشئ بسواء رهن من شريكه او غيره وسواء
 كان ذلك ما يقبل القسمة او لا يقبلها وبه قال مالك واحمد

مرحمها الله تعالى وعز الى حقيقه رحمه الله لا يكون
 رهنه من غير الشريك وفي رهنه من الشريك روايتان
 لنا لفاق الرهن بالبيع والشائع بالضرر وقال
 النووي من روايد الروضة **قلت** سواء كان
 الباقي من الشائع للرهن ام لغيره والله اعلم اي فانه
 يصح رهنه **ك** في الروضة كما صلها ولو رهن نصيبه
 من بيت معين من الدار المشتركة باذن شريكه صح
 وبغير اذنه وجهان اصحهما عند الامام صحة كما
 يصح بيعه وامحها عند السقوي فسادا وادعى
 طرد الخلاف في البيع قال النووي من روايد ومن
 وافق الامام في صحة صحته الفرع في البسيط و
 صاحب اليتيمه وغيرها واما طرد الخلاف في البيع
 فسادا فقد قطع الاصحاح بصحته والله اعلم
قال في المهمات والراجح على ما يقتضيه كلام الروضة
 هو الصحة وساق تقدم عن الروايد ثم قال
 وكلام الرافعي ايضا في الشرح الصغير يشعر به فانه
 نقل تصحيح الامام واقتصر عليه ثم قال الشحان وان
 قسمت الدار فوقع هذا البيت في نصيب شريكه
 فهو كتلف الرهون بآفه سماويه ام بغيرم الرهن
 قيمته تكون رهنا لكونه حصل له بدله فيه احتملا
 للامام اصحهما الثاني وقال الامام محمد بن يحيى ان

قال
 صح

مختارا في القسمة غريم وان كان مجبرا فلا قال
 النووي من روايد قلست هذا المذكور بغيره
 على الصحيح الذي قطع به جماهير الاصحاح ان هذه الدار
 تقسم قسمة واحدة ويسلم نصيب الراهن الى المرتين
 ثم يقسم الباقي **ك** كالويع نصيبه من ذلك البيت
 وقد اشار صاحب المذهب ومن تابعه اليهما اذا
 اقتسما فخرج البيت في نصيب شريكه يبقى رهونا
 وهذا ضعيف **والحاصل** من هذا الاختلاف
 بيان ان المختار جواز قسمتها جلة وانه لا يبقم رهونا
 بل يفرم والله اعلم **فرع** اذا رهن الشائع
 فقبضه بتسليم كله فاذا قبض حيزا منها بين
 المرتين والشريك جريا بينهما بين الشريكين ولا
 بأس بتعريض اليد بحكم الشئوع كما لا بأس به
 لاستيفاء الراهن النافع قال النووي من
 روايد قلست قال اصحابنا ان كان الرهون مالا
 ينقل خلى الراهن بين المرتين وبيته سواء حضر
 الشريك ام لا وان كان ما ينقل لم يحصل قبضه الا
 بالنقل ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان اذن
 قبض وان امتنع فان رضى المرتين يكونان في يد
 الشريك جائزا وبغته في القبض وان تنازعا
 نصب الحاكم عدلا يكون في يد لهما فان كان له منفعة

كذا مختارا في القسمة

٢ جمع انتهى والله اعلم **تليين** ما قد علم ان قبض
 الجزء الشائع انما يحصل بتبديل الجيع ويكون ما
 عد المبيع في يده امانة وهذا اذا كان الباقي ملك
 البائع فلو كان الباقي لغريم وسلم المشتري بغير اذن
 الشريك فيه عليه يد ضمان كما افقئ به النووي
قوله من قاعدة ما شرع فعليه لقعي
 فلم كما في خط المصنف بالفاء وفي نسخة ولم يوجد
 في حق بعض المكلفين وامكن فعليه لم يسقط
 عنه اعتبار بنفسه ولا اعتبار بجنسه الا تشبه
 الثاني واحترز بقوله اي في اول القاعدة وامكن
 عما اذا ولد غثونا **قوله** من قاعدة ما شرع
 لعني فوجد من غير فعل قاصد فان كان القصد كذا
 فيه لم يعتد به والا فلا وعلى ذلك يخرج فروع
 منها لو وقف الجنب اليتيم في مهيب الريح فسقطت
 اي التراب الريح فالريح فاعلم مؤخر اي سفت الريح
 التراب على اليتيم **قوله** ومنها لو وقف الجنب اي
 بنية الا غتسال تحت ميزاب او نزل عليه سيل
 كفاه في الاصح **قوله** ومنها الغريق هل
 يكفي غرقه من الغسل او يجب غسله وجهات
 اصحها انه لا يجب **قلت** هذا اي صفة الغسل صحيحة
 الرافعي في المحرر وعلل بان المقصود من هذا الغسل

هو نظافة

هو النظافة وهي حاصلة بذلك لكن من حج في الشرحين
 الوجوب ونقله عن التبرص وصححه النووي في الروضة
 وزوائد المباح لا ما مورن بغسل الميت فلا
 يسقط الغرض منا الا بفعلنا **تليين** هذا الخلاف
 مبني على وجوب بنية الغاسل للميت ان لم يحب وهو
 الاصح فيكفي غرق الميت عن الغسل وان وجبت بعض
 انه مشروط في بنية الغاسل فلا يكفي الغرق لانه
 غسل واجب فاقترع النية كغسل الجنابة مع ان
 الرافعي من وجوب الغسل كما تقدم النقل عنه بعد
 تصريحه بالبناء المذكور وبني المتولى الوجهين على
 الخلاف في مجازيته بالموت ان قلنا لا يجس اشترطت
 والا فلا واذا قلنا بوجوب بنية الغاسل ان ينوي
 صفا فاضه الماء القراح والغسل الواجب او غسل
 الميت ذكره في شرح المذهب والله اعلم **قوله**
 ما شرط فيه العدد اذا تكرر الواحد منه هل
 يقوم مقام اثنين فيه هو على ثلاثة اقسام الى
 ان قال الثالث ما فيه خلافا والاصح الجواز فنهى
 لو استعمل المجرى الاستنجاء فلم يلوث اي وكان
 في مستحب او في الثانية واستعمله هو وغيره والا
 فلا يجب الاستنجاء من غير ثلوث ثم استعمله ثانيا
 وثالثا احب اه في الصحيح قال لا تنوي في القطعة

الى ص

ولقائل ان يقول ما الفرق بينه وبين منع التيمم بالتراب
المستعمل فان كلا منهما جاء صلبا من المانع ولم يرفع فان
التراب لم يرفع الحدث كما ان هذا الحجر لا يزيل النجس
فان الحمل باق على النجاسة ولهذا الوزن المستعمل
في ماء قليل نجسه وقال في الفروق ولعل الفرق ان
باب الاستنجاء اوسع فانه يجوز فيه الحجر مع الماء وجوده
بخلاف نظيره من التيمم وايضا فان اشرا لأحجاره
الأصل انما هو قطع شيء محسوس بدليل انه لو لم
يخلو من الحمل لم يجب الاستنجاء وذلك الاثر لم يحصل في
الحجر الثاني فلم يلحق بالاول بخلاف نظيره من
التيمم **قوله** من فاعده ما يحصل ضمنا اذا
تقدم له ولا يضر كما لو ضم الى يده رفع الحدث
فيه التيمم الى ان قال الا في صور منها لو قال بعثك
الدابة وحملها بطل وان دخل الحمل ضمنا في مطلق
البيع لان ما لا يجوز بيعه وحده لا يجوز مقصودا
وكذلك بعثك الدابة واسمها بطل بذكر الاس مع
انه لو سكت لحصل ضمنا **تلييس قوله** وان
دخل الحمل ضمنا في مطلق البيع هذا محله اذا كان
الحمل مملوكا مالك الام والاف بطل التسمية قال
في الروضة واصلا فرعان احدهما لو قال
بعثك الجدار واسمه صح وفي شرح المذهب تصحيح

طريقه القطع بالصحة

طريقه القطع بالصحة **الثاني** لو قال بعثك
الجبل بحشوها فقبل هو على الخلاف وقيل يصح
قطعا وقال في شرح المذهب اذا قال وحشوها
او بحشوها فطريقان صحيها الصحة قطعا
لان الحشو داخل في مسمى الجبل فذكره تأكيد
قال الشيخ السبكي والذي استقر عليه رأي
الفرق بين الواو والباء فان قال بعثكها وحملها
او الجبل وحشوها او الجدار واسمها بطل
وان قال بعثكها وحملها او الجبل بحشوها او الجدار
باسمها صح والفتنة تقتضيه وكلام الشافعي
والاصحاب لا يخالفه الا في الاساس ولعل قائله
لم يجز العبارة قال الاوزاعي وما قاله من
الفرق بين الواو والباء ظاهر وقال في الهبت
الصحة في مع والباء اظهر منها في الواو فانها ظاهرة
في التعابير **قوله** ولو باع عبده بما يخصه
من الالف لو وزع عليه وعلى عبده قلان باعه
كذا في النسخ باعه ولا معنى له والذي في خط المصنف
بطل اي البيع لجهالة الثمن وقت العقد **قوله**
ولو استاجر للعمل يوما فوقت الصلوات
وفي نسخة المصنف الصلاة مستثنى ولو صرح
باستثنائه بطلت الاجارة اي لانه استثنى

يجبول من العلوم فصيح مجبول **قوله** ولو
 دماها لوط فقالت حضت فان لم يكن صدقها
 لم يلدت اليها وان اسكن واتمها بالكذب حرم والا
 جاز كذا في خط المصنف وفي النسخ وصوابه جاز
 والا حرم ويدل على ذلك قوله لا يها ربها عانته
 ومنعته حقه الى آخره لانه لا يصلح عليه الا
 لغير الوط اذا اتهمها فليتا مل **قوله**
 من قاعدة ما لا يوش في الحال هل يوش في
 الاستقبال قسما الاول ما لا يوش في
 الاستقبال فنه لو اعتق الشريك وهو معسر
 حصته ثم اليسر لا يسرى عليه الحق لانه لما
 لم يوش عنقه في الحال لم يوش في المال ومنها اذا
 اسلم شخص وله ولد كافر ولولده ولد صغير وقلنا
 لا يستتبع الجدة ولد وله لا جمل وجود وله فإزامت
 ولده لا يستتبع ايضا لان اسلامه لما يوش في الحال
 لم يوش في الاستقبال **قلت** هذا ضعيف فقد
 قال في الروضة للتبعيه في الاسلام ثلاث جهات
 احداها اسلام الابوين او احدها وديصور ذلك
 من وجهين احدهما ان يكون الابوان واحدهما
 مسلما يوم الخلق فيحكم باسلام الولد الى قوله
 وفي معنى الابوين الاجداد والمجدات سواء كانوا

وارثين ام لم يكونوا

وارثين ام لم يكونوا فان السلم للجدا ابوالاب او ابو
 الام تتبعه الصبي ان لم يكن الاب حيا قطعا وكذا ان
 كان في الاصح وشاح في المهمات النووي رحمه الله
 في نفى الخلاف في الصورة الاولى بان القفال قد ذهب
 الى انه لا يتبع اذا كان الصبي قد ولد بعد اسلام
 الجدة وفي حياه الاب فاما اذا كانت ولادته بعد
 موته فقد سلم انه يتبع قال في المهمات كذا
 ما يته في فتاوى النجوى ولحم يدع الرافعي
 ذلك مقطوع به بل هل من زيادات النووي
 ويشترح ايضا في الترجيح في الصورة الثانية
 لكن الحق ما قاله الشيخ فقد سبقه لذلك الرافعي
 فانه قال اقرب الوجهين التبعيه لانه سببها
 اقربا به وهي لا تختلف بحياة الاب وموته
 كسقوط القصاص وحد القذف واذا مات
 الجد والاب حي شمر حدث له بعد ذلك ولد
 قال السبكي لم يتعرض له الرافعي ولا غيره فيما وقفت
 عليه ويحتمل ان يقال لا يستتبع لان الاستتبع
 يلحق بالحي لا بالميت وعلى هذا لا يرد الاستدلال
 بآدم عليه السلام ويحتمل ان يقال يستتبع
 وعلى هذا لا يرد ويحاي عنه بان الكلام في جد
 يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما التوارث

قال والامر مشكل من الطرفين اذ قيل بالاستتباع
 فقد يصير الولد على الامتباع والقتل صعب وان قيل
 بعدم الاستتباع فتمكن من محتمل اسلامه من الكفر
 اصعب انتهى قال الشيخ كمال الدين الدميري
 لكن عبارة الحاوي الصغير صريحة في التبعيه بذلك
 وبها اتفق عامة مشايخ العصر ونقل في المحلى
 عن الاوزاعي ان عم الصغير اذا اسلم يكون مسلماً
فانشد من مات وهو صغير على اقسام اولاد
 الانبياء في الجنة باجماع واولاد غيرهم كذلك على
 المشهور وقيل بالوقف واولاد المشركين فهم هذان
 القولان وقيل على الاصراف وقيل يمتحنون في الآخرة
 وقيل في النار واستدل بكونهم في الجنة وهو صحيح
 بقوله صلى الله عليه وسلم واولاد المشركين
 متفق عنده وقال احمد اذا مات الذي وزعته
 حامل حكم باسلام الجنين والجهنم على انه كافر
 لانه ثبت له التبعية بالخلق انتهى والله اعلم
قوله من قاعة ما لا يحتاج فيه الى مبلش فاقام
 فيه وكيلين فامضاه احدهما فقد كما لو وصى لرجل
 بعينه واوصى الى رجلين بدفعه الى الموصى له
 فدفعه اليه احدهما جازلان الموصى له لو استقل
 بقضيه لم يمنع وكذلك لو كان له على رجل مال

فوجد من جلس

فوجد من جلس ماله عنده واخذه من غير
 اذ ناه اخذ صح ذلك لا خط لمطعه اخذ ثابته
 في خط المصنف وفي نسخ وهي سا قطة فمن
 بعض النسخ وهو الظاهر فليتا مل **قوله**
 ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على نفسه هل
 يضيق فيه خلاف في صور منها لو وقع منه
 احداث فنوى بعضها هل يرفع الجميع ام لا خلاف
 والاصح لا كذا في خط المصنف وفي نسخ لكن في
 نسخة اجم وهو الصواب فقد قال الرافعي ولو
 نوى رفع بعض الاحداث دون البعض بان
 كان قد نام وبال ومس فنوى رفع حدث منها
 ففيه وجوه اصحها انه يصح وضوءه لانه لو
 رفع البعض فوجب ان يرفع ولحدث لا يجزى
 فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل والشأن لا يصح
 لان ما لم ينو رفعه بقي والاحداث لا تجزى فاذا
 بقي البعض بقي الكل ويكاد هذا ان الكلامان يتقاربان
 لكن من نصر الاول قال نفس النوم والبول لا يرفع وانما
 يرفع حكمهما وهو شئ واحد تعددت اسبابه
 والنقص من لهما ليس بشرط فاذا انقض مضارفا
 الى سبب واحد لفت الاضافه الى السبب وارتفع
 ثم حكى الرافي ثلاثة اوجه غير ما تقدم ثم قال

وذكر بعضهم ان الخلاف فيما اذا نواه ونفى غيره فان
لم ينف صح بلا خلاف وهذا اذا كان الذي خصه بالرفع
واقع له فان لم يكن كما اذا نفى رفع حدث النوم
ولم ينف وانما بال نظر ان كان غائطا مع وضوءه
لان التعرض لها ليس بشرط فلا يضرب العاطلة فيها
وان كان عامدا لم يصح في اصح الوجوه لانه متلاعب
في طهارته قال في المهمات واعلم ان هذه المسئلة
تشبه مسئلة ذكرها الرافعي في الطلاق في اخراج الباب
وهي اذا وطئ امرأتين واغتسل من الجنابة وحلفا به
لم يغتسل عن الثانية لم يحنث ورايت في شرح التلخيص
للشيخ ابي على السبكي قبيل كتاب الزكاة ان المرأة اذا كانت
حنبا فحاضت ثم اغتسلت وكانت حلفت انها لا تغتسل
من الجنابة فالعبرة عندنا بالنية فان نوت الاغتسال
عنهما تكون مغتسلتين عنهما وتحنث وان نوت عن
الحيض وحده لم تحنث لانهما لم تغتسل عن الجنابة وان
كان غسلا بمنزلة ما قاله ورجح الفقهاء الحنث
هذا كلامه وقد ظهر لك ان الرافعي صور مسئلة
اليمن بحالة اتحاد النوع وقد يؤخذ منها التخصيص ايضا
في الوضوء حتى اذا نفى ما عدا الاول من افراد
النوع متعمدا لم يصح كما لا يحنث في اليمن وهو متجه
انتهى **قوله** ما في الذمة لا يتعين الا بقبح

مكلف يصير

مكلف يصير الى اخره **فرفع** لو استبدل عن الثمن
الذي في الذمة غير موافق في علة الربا فلا يشترط
تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الاصح بل
تعيينه فيه قال الاسنوي في القطع وعلى هذا
يكون قولهم ان ما في الذمة لا يتعين الا بقبح محمول
على ما بعد الزوم اما قبله فيتعين برضاها ويثزل
ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قال في المطلب
في الصلح والمدرك الذي قاله جيد وهو يقتضي
ان من الحاق خيار الشرط في ذلك بخيار المجلس
انتهى **قوله** المشرق على الزوال هل يعطى حكم
الزائل هذا على اربعة اقسام احدها ما يعطى
حكم الزائل قطعا كالمريض المنتهي لحالة يقطع فيها
بموته لا يصح وصيته نعم في القود بقته خلاف
الراجح عند الشيعيين في باب الجراح من الخلاف
وجوب القود **قلت** كان انتهاؤه الى بذلك
عرض لا لان موته غير محقق وان انتهى الى
النزع وبدت امارات الموت فان الشفاء قد
يقع بعد ذلك بخلاف المعدود والمذبح ومن
تعليق العاص انه لا يكون قاتلا كما لا يجز الحيات
المنتهي بالمرض الى هذه الحالة بل ذلك **تبينان**
احدهما ما ذكره الشيعيان في باب الجراح وفي

باب العاقلة من ان المريض لا يقطع بموته وان انتهى
الى حالة النزع وان حكمه حكم الاحياء سبق لها في
باب الوصية في الكلام على المرض المخوف وفي
الفرائض في الكلام على ميراث الحمل ما يخالفه وذكرنا
في الاضاحي ما يقرب من ذلك كما قسم في الملهات
التنبيه الثاني لم يذكر المصنف القسم الرابع
من اقسام القاعة المتقدم ولعله الترجع التي
ذكرها بعد القسم الثالث وهي المشرف على الزوال
اذا استدرك وصيته عند الزوال الى اخره او
يقال ان الرابع ما لم يعطه قطعا لم يكتب اذا دفع اكثر
النجوم وبقي عليه شيء ليسير هو عبد ما بقي عليه درهم
ولا يقع حجه عن حجة الاسلام قطعا وكذا ما لا يصح
فعله من الامر قالوا مثله الخ اذا اشرف على الانقضاء
بدخول وقت طواف الركن لا يحكم بانقضائه حتى يحل
الحل كله وفي البحث التاسع من قاعدة الملك من
هذا الكتاب امثلة لهذا **قوله** من قاعدة
المشقة تجلب التيسير ومن شتم اى من هشا
لم يحكم على الماء بالاستعمال مادام مترددا على
العضو حتى ينفصل اى عن العضو ولا عن الثوب
اى المفسول في نجاسة كذا في خط المصنف وفي
النسخ ولا في الثوب ولعله على الثوب اى ولم

الحكم على الماء

يحكم على الماء المتردد على الثوب المفسول في النجاسة
بطهارة ولا نجاسة مادام مترددا عليه حتى ينفصل
عنه ومثاله الاجابة ونحوها دل على ذلك قوله ولولا
ذلك اى يكون المشقة تجلب التيسير لا تصور رفع
حدث عن عضو ولا ازالة نجس عن ثوب **تنبيهان**
الاول اما حكم الماء فان الرفع للحدث وهو المستعمل
في الفسلة الاولى طاهر غير طهور في الجديد لان
الصحابة رضی الله عنهم لم يجعوا المستعمل في اسفارهم
القليلة الا ليتطهروا به بل عدلوا عنه الى التيمم والقديم
انه طهور لوصف الماء في قوله تعالى وانزلنا من
السما ماء طهورا بلطف طهورا مقتضى تكرار الطهارة
به كضروب لمن يتكرر منه الضرب واجيب عنه من
قبل الجديد بتكرار الطهارة به فيما يتردد على المحل
دون المنفصل جميعا بين الدليلين واما الغسالة المنفصلة
عن الثوب التنجس فان كانت متغيرة فهي نجسة بالاجماع
وان لم تتغير فاقوال اطهرها ان طهر الثوب كانت
طاهرة لان البلال الباقي على الثوب هو بعض المنفصل
فلو كان المنفصل نجسا لكان المحل كذلك وعلى هذا
يكون المنفصل طاهرا غير طهورا لانه مستعمل في
الحدث فان لم يطهر الثوب فالغسالة نجسة
لانها بعض المتصل بالثوب والمتصل نجس والثاني

وهو يخرج من رفع الحدث انه نجس مطلقا ووجه
التخصيص انه انتقل اليه المنع كما في المستعمل في رفع
الحدث ولانه ماء قليل اصابه نجاسة والثالث وهو
القديم انه ظاهر طهره كما سبق في توجيه القديم
الحكمي في المستعمل في الحدث ويعبر عن الاول بان حكم
الغسالة حكم المحل بعد الغسل وان كان طاهرا فطاهرة
وان كان نجسا فنجسه وعن الثاني بان حكمها
حكمه قبل استعمالها فيه وعن الثالث بان حكمها
حكم نفسها قبل الوبور ودفعها طاهرة مطهرة طهر
المحل لم يطهر ويشترط ايضا في طهارة الغسالة
ان لا يزيد وزنها بعد الانفصال عما كان فان
كانت النجاسة بولا مثلا فزاد ونزل نجاسته
كانت نجسة في الاصح كذا ذكره الرافعي قال
الاسنوي وينبغي ان يكون اعتبار زيادة الوزن
بعد اعتبار المقدار الذي يلتصق بالمفسول حتى
اذا انفصلت الغسالة في مسالتنا عن الثوب بقدر
ما كانت او اقل بمقدار ما خال الثوب اكثر منه كانت
نجسه ثم قال الاسنوي واذا انفصلت الغسالة
متغيره والنجاسة غير ثابتة على المحل فان المحل يكون نجسا
كما دل عليه تعديل الرافعي للقول الاول ورايت في
اولا شرح التلخيص للقاضي حسين انه الصحيح من

الوجهين وفي

الوجهين وفي اليتيمة انه اصحهما ونقله عنه في شرح
المهذب هنا يعني في باب النجاسة واقره وذكر
المتنوى ~~ايضا~~ مشددا ايضا فيما اذا مراد الوزن بالتغير
واستصوبه ابن الصلاح في مشكل الوسيط وذكر
بعد مسئلة اخرى تقتضي تقيده فقال اذا
حدث التغير بعد الانفصال بان كان الساقط في
الماء ذا اجزاء مجتمعة لا تغير الماء الا بعد تحللها متأخر
تأخر الماء به فان نجسه الظاهر لا يقتضي نجاسة
المحل وبما دلت القاضية المسئلة في اثناء الكتاب وقال
اذا قلنا بطهارة المحل فعصره فهل يحكم بنجاسة ما خرج
منه على وجهين انتهى **التنبيه الثاني**
اذا كانت غسالة النجاسة قلتين قال في الروضة
فهي طاهرة بلا خلاف قلت ومطهرة على
الذهب قال في التوسيط فيه امران نقل الخلاف
في اذا الغسالة الكثيرة في الاصل اذا لم تتغير هل تكون
مطهرة وليس كذلك وقد قال الرافعي ان ما ذكره
الغزالي من الخلاف مخصوص بالماء القليل اذا غسل
به النجاسة وان اطلق اللفظ والا فلا خلاف وانما
الخلاف الذي اشار اليه الشيخ فيما اذا اجتمع الغسالة
فبلغت قلتين ولا تغير انتهى قال شيخنا
للجلال البكري ولا شك ان مراد الروضة ما مر

به الرافعي وهو الظاهر من لفظ العسالة الأمر
التألف كلام الرافعي هنا يعني في باب النجاسة
دال على أن العسالة الكثيرة مطهرة فالزيادة حشو
الآن يقال لا يلزم من الطهارة الطهارة به انتهى
قوله وعفى عن الدم القليل على اللحم والعظم من الذكي
قال الحلبي والثعالبي لعلمه الثعلبي **قوله** من
قاعدة المطلق يتعلق به مباحث الأول المطلق من
المعارف بالجمل الصحيح ينز على الجمله الضميمة ولهذا
لوا خبر بنجاسة الماء الفقيه الموافق اعتماداً أن لم
يبين السبب وكذا في الجرح إذا جرح ولم يبين السبب
أطلق الشيخان في كتاب الشهادات أنه لا يقبل
الجرح المطلق بل لابد من بيان سببه خلافاً لما
حنيفة رحمه الله قال الرافعي لنا أن الجرح قد
يبني على ظن خطأ كما قال الشافعي رضي الله عنه
ما رأت بمصر من كذا يجرح رجلاً فستل عن سببه
ولم عليه فقال رأيته يقول قائماً قتيلاً وما في ذلك
قال سيرد الرجع من مرضاً مثله على بدنه وثيابه
فيصلي فيه قيل قد رأيته وقد أصابه الرثاش
وصلى قبل أن يغسل ما أصابه قال لا وأيضاً فالذهب
فيما يوجب الفسق يختلف فلا بد من البيان لعمل
القاضي باجتهاده ويجوز أن يقال إذا عرف القاضي

الرافعي يطلق الفسق

أنه لا يطلق الفسق إلا إذا تحقق سببه يجوز اعتماد
كما ذكرنا في الخبر عن نجاسة الماء في أبواب الطهارة
انتهى وما صححه الرافعي موافق لما جزم به المصنف
وقال في المسمات بعد نقل كلام الرافعي أنه لا يقبل الجرح
المطلق بل لابد من بيان سببه ونقل مثله في الروضة
وهو نفسه أنه لا يبقى للبينة في هذه الحالة اعتباراً
بالكليه حتى يتقدم عليها بينة أخرى وليس كذلك
بل معنى عدم قبولها أنه يجب التوقف عن العمل بها
إلى أن يبحث عن السبب كذا ذكره النووي في شرح
مسلم بالنسبة إلى جرح الراوي ولا فرق في ذلك
بين الرواية والشهادة انتهى وقال المصنف
في الخادم فإن قيل لا يقبل الجرح إلا مفسراً وإن كان
فقيمهما موافقاً للفرق قيل الفرق بينهما أن الحكم
بالجرح إلى الحاكم وله أن يحكم بما يؤدي إليه اجتهاده
فلا بد من البيان والتفسير هذا ما أشار إليه الرافعي
واستثنى من عدم قبول الجرح المطلق ما لو قال
الشاهد أنا مجروح ففقد الأثر في المبرورى أنه
يقبل قوله على نفسه وإن لم يفسر الجرح ثم أشار
إلى تجريح وجزم بعدم القبول وعن بعضهم
للرواية في البحر وقال المصنف في الخادم
أنه استنبه **قوله** من قاعدة المعارضه بنقض

المقصود اقسام الاول ما قطع فيه بالمعارضة
الى ان قال الثاني ما هو كذلك في الاصح الظاهر
انه ثانی قسمي المعارضه وهو الذي فيه خلاف ولكن
الامثلة غير مطابقة لذلك وهي صالحه لامثلة ما
تركه وهي ثانی قسمي عدم المعارضه وهو الذي فيه
خلاف فتامله **قوله** الثالث ما لا يعارض
بقطعا كما لو باع الجال الزكوى قبل الحول فرأى من
الزكاة وان كان مكروها بقي على المصنف قسم
سابع وهو ما لا يعارض على الاصح كما لو تخللت الخمر
بالنقل من شمس الى ظل مثلاً فان هذا الفعل لا يعارض
الطهارة على الاصح **قوله** مقابلة الجمع بالجمع يقتضي
مقابلة الآحاد بالآحاد نحو ركب القوم وابعهم
وقد يقتضي مقابلة الكل بالكل فردد كقوله تعالى
حافظوا على الصلوات **قلت** وقد يقتضي
مقابلة الفرد بالجمع في قوله صلى الله عليه وسلم
ارأي رؤياكم قد تولطت وبشاع افراد رؤيا
عن الجمع لانه مصدر مراد به الجمع والاصل منكم
واو مرأكم بالجمع ليكون جمعا في مقابلة جمع **فائدة**
ما يصلح ان يدخل في هذه القواعد ما ذكره المصنف
في التكملة في باب الديات في شرح المنهاج وودونه
خمسه وقيل حكومي فانه نظير الوجهين ههنا من

حضرة دق نمبر

حضرة دق نمبر ولم يصل عليه هل يحصل له قيراط لان
من صلى فله قيراط ومن شهيد حتى تدفن قيراطات
اولا يحصل لاحتمال ترتبها على المجموع وكذلك من صلى
الصبح في جماعة دون العشا هل يكون كمن قام نصف
الليل اولا ولما حصل ان المترتب على المجموع هل يقتضي
التوزيع عند الانفراد انتهى والله اعلم **قوله**
ولو من مائة الف من المسلمين مائة الف من الكفار
قال الامام فاما ان الكل مردود **قلت** العبارة التي
نقلها الشيخان عن الامام ولو من مائة الف من
المسلمين مائة الف من الكفار فكل واحد لم يؤمن
الا واحد اكن اذا ظهر النسيب او نقصان فاما ان
الجمع مردود فانه نقله المصنف مطابق محتاج الى ما قيده
في عبارة الشيخين من ان شرط مردامان الجميع ظهور
النسيب او الجهاد او نقصانه ثم ما قاله الامام مبني
على الراجح من ان الواحد ليس ان يؤمن جمعا كبيرا كناهيه
وبلدة ثم قوله وحاول الرافي فيما اذا صدر هذا
على التعاقب الصحة الى ظهور الخلل اى بخصوص
الكثر التي ليس للواحد امانها والله اعلم **قوله**
من قاعد المقدمات ومنها السهم من الغنمة والرضخ
فلا يبلغ بالرضخ لادنى سهمه المقدم ولا بالرضخ له
فوق سهمه كذا في خط المصنف وفي النسخ وصوابه

المرضوح له **قوله** المكاتب كالحرفيا هو مقصود
الكتابة به اى وهو العتق بالبيع والشراء اى انه مطلق
التصرف فى الاموال بكل تصرف لا تبرع فيه ولا حظر
اى يعقل بالبيع والشراء والاجارة مع غير سيده
لان فى ذلك تحصيل الغرض المقصود منها وله شراء
الجوارى للتجارة حتى لو طوى جارية منها على خلاف
معتنائه فلا حد عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه
لو ثبت لثبت له — من وطئه بسبب فان
ولدت فى الكتابة قبل عتق ابيه او بعد عتقه لدون
سنة استمر من وطئه ببعده من قاي وعتقا وهو
مملوك لابي له بمشراى ولا يعتق عليه لصعف ملكه
ولا نصير مستولاه فى الاظهر لانها علققت بمملوك
وان ولدته لسنة استمر واكثر وكان يطاوها
وهو حر وهى ام ولد وان احتمل ان العلوق قبل العتق
تقليبا للحرية وان لم يطاها فامست لاده على الخلاف
واما ما فيه تبرع كالصدقة والهبة او حظر
كالبيع نسيئته والقراض فان العامل فى القراض
قد يخون او يموت فيضيع المال والمكاتب ان يأخذ
المال قراضا لانه نوع تكسب ولان الحظر على
ما كنه لا عليه وكذلك ليس له تعجيل الديون
المؤجلة لما فيه من تفويت الانتفاع بالمال من غير

كسبه والقرض

ضرورة والقرض فلا يستقل به الا باذن سيده فى
الاظهر لان المنع انما كان لحقيقه وقد زال باذنه ومعاملة
السيد وفى معاملة السيد بيعا وشراء فى الاموال
والنفقة عليه اى وفى النفقة على نفسه من
كسبه العام والناذر وضابط التبرعات المردودة
على المكاتب التى تحسب كلها من الثلث اذا تبرع بها
المريض فى مرض الموت وامتناع ببعده اى لا يصح من
السيد بيع مرقبته فى الجديده من قلوب المشافى
مرضى الله عنه فلو باعه السيد وادى المكاتب
النجوم الى المشتري لم يعتق على الاظهر وفى العدم يصح
بيع مرقبته كبيع المعلق عتق نصفه ويملكه المشتري
مكاتبيا ويعتق باء النجوم اليه والولاء له وقوله كالقن
اى والمكاتب كالقن فيما يتعلق بالرقبة كبيع
السيد برضاه كذا فى خط المصنف وفى النسخ كبيع
ولعله يبيعه السيد **قوله** ومن الدليل على تبوت
الملك فى مرقبة المكاتب الى ان قال ولولا نقول
الملك فى مرقبة المكاتب لورثة المولى كذا فى خط
المصنف وفى النسخ ولولا نقول ولعله سقط منه
لفظ انا نقول اى ولولا انا نقول الملك فى مرقبة
المكاتب الى اخره **قوله** الميسور لا يسقط بتمسك
بالمعسور هذه ترجع لقاعدة القدرة على بعض

الاصل وسبقت في حرف الباء **قلت** في البعض
 المقدور عليه ومن في غير هذه القاعده ما ليس
 خاف على المصنف من غرق او حرق او مجاسه
 او كافر ولم يتمكن من الطهارة بالماء هل يجب عليه
 التيمم لا قال في زيادة الروضه اخذه مع الحديث
 للضرورة انتهى وعبارة بعضهم وجب حمل مع الحديث
 للضرورة لان حمل حينئذ من تعظيمه وقضية كلام
 الروضه انه لا يجب عليه التيمم وحكامه في شرح
 المهذب عن القاضي ابي الطيب لانه لا يرفع الحديث
 ثم قال وينبغي وجوبه قال في التوسط وما ابداه هو
 الصحيح المشهور وفي فتاوى القفال ان المسافر
 المحدث لو خاف على المصنف الضياع يتم ثم حمله الى
 ان يجد الماء لانه موضع ضرورة ثم اطال في تقرير
 ذلك وتعجب في المهمات من النووي فان ائمه
 جزموا في جاب التيمم بوجوبه وجعلوا ائمة التيمم
 فيه كنيه سجود التلاوه قال المصنف في الخادم
 والعجب منه فالكلام في الوجوب لا في الصحه
قوله ومما يشهد لاجزاء الخلاف ايضا ما ذكره
 الرازي انه يستحب دفع الزكاة للامام ولو وجد
 المساكين ولم يدفعها اليهم واخرها لدفع للامام
 فتلف المال ضمن دفع ذلك بانه لا يلزم من الضمان

الحبيب لان

المعصيه لان مناطه سلامة العاقد ومناطها انهاء
 الحرمة **قوله** وقريب منه لو طلب المالك الوريق
 من المورع وكان له عذر فيجوز التأخير ثم لو
 تلفت في هذه الحالة ففي التيمم لا يضمن كذا في نسخة
 المصنف وكتبها بعض الناس النهاية فلا تقر به
قوله من قاعدة من ثبت له القصاص ثبت له حق
 العفو على مال الا في مسئلة وهي العبد المرهون
 اذا جنى على سيده فله القصاص وليس للمرته منصف
 من الاستيفاء فلو اراد العفو على مال سقط
 القصاص ولم يثبت المال على المذهب وقال ابن
 سريج ثبت امرش الجنايه في ذمته على القاعده
 وتكون فائدة ان يفك من الرهن يمينه كذا في نسخة
 المصنف ما صورته هكذا يمينه بالنقط انتهى وفي
 النسخ كذلك ولعله بقيته فليتأمل **قوله**
 من حضر بئرا في ملكه فتلف بها شيء لم يضمن الا في
 مسئلة وهي مالوكا في الحرم نص الشافعي على
 تضمينه كذا في خط المصنف وفي النسخ ولعله سقط
 منه فتلف به صيد يد عليه بقره كذا فليتأمل
قوله من قاعدة من لا يملك الانشاء لا يملك
 الاقرار المريض لا يملك انشاء تبرع فاقد
 في مرض الموت لو ارثته ولا لاجنبي ويملك الاقرار

به بانه كان وهبه واقبضه من الصحة في الاصح
عند القاضي الحسين وحينئذ في الحاوي الصغير
قلت كذا في نسخة المصنف وفي النسخ فالحكم
صحيح ولكن العز وغيره فقد قال في الروضة
ولو اقر في مرضه انه كان وهب لوارثه واقبضه
في الصحة اشياء الامام الى طريقين احدهما القطع
بالمع لانه عاجز عن انشاءه والثاني على القولين
في الاقرار بالوارث ورجح الغزالي رحمه الله
المنع واختار القاضي حسين القبول قلت
القبول اصح والله اعلم ولو اقر لوارثه
واجبني معا وقلنا لا يقبل للوارث قبل وفي
نصيب الاجنبي على الاظهر وقال في الحاوي
الصغير لان قال وهبت منه في الصحة فاستثنى
من الصحة هذه الصورة فتحرر من هذا ان الذي
في الحاوي الصغير البطلان لا الصحة تبعاً للغزالي
قال في المهمات وهذا الخلاف مفرع على ان الاقرار
للوارث لا يقبل وان قلنا يقبل وهو الصحيح صح
هنا جزء ما ذكره الرافعي في آخر الباب الثالث من
الطلاق انتهى قال ابن القرافي فلم يحدد
بالصحة بل اطلق الاقرار بانه وهب وارثه او قال
في عين عرق انها كانت للمريض هذه ملك لوارثه

نزل في الحاوي

نزل ذلك على حالة المرض ذكره القاضي حسين
في التعليل انتهى قال الميرى وبحر الخلاف
فيما اذا اقرت المرأة انها كانت أبرأت الزوج من
صداقها في الصحة قاله القاضي حسين ولو اقر
انه كان وقف هذا الشيء في الصحة على فقراء
اهله وليسوا وارثين صح الوقف وكان من مباح
المال والا عتبار في كون المقر له وارثاً بحال
الموت لا بحال الاقرار على الاظهر كالوصية
ولا نظير الى الحالة المتخللة بينهما بالاتفاق والله
اعلم **قوله** من قاعدة من لا يملك التجيز
لا يملك التعليق الى ان قال ويستثنى صوم
الى ان قال ومثلها لو قال لعبدك ان يعتق فانت
حرفاً عنه بشرط نفى الخيار اي خيار المجلس
هل يعتق بناء على العتق على الاقوال
حكى في الروضة كاصلهما ان في المسئلة ثلاثة
اوجه فان قلنا البيع باطل وهو اصح الاوجه
لم يعتق وكذا ان قلنا صحيح اي البيع صحيح ولا
خيار وهو ثانياً فانه لا يعتق أيضاً وان
قلنا ثبت الخيار اي البيع صحيح وثبت الخيار
وهو ثالثاً فاعتق اي العبد لانه لو تجزعت
في خيار المجلس عتق وكذا اذا وجدت الصفة

فيه اى خيار المجلس واستشكل ابن الرفعه
 حصول العتق اذا جعلنا الملك للمستترى لا ناحيته
 حكما بنفوذ عتقه المنجز في زمن الخيار وقد رآه
 بالعتق فاستحق العقد قبيله وان العقد وقع في
 ملكه حيث حكما بنفوذ العتق المذكور كذا
 في خط المصنف وفي الفسخ وان العقد وقع في
 ملكه وصوابه العتق اى قد رآه فاستحق العقد
 البيع قبل اى العتق وان العتق وقع في ملكه
 يدل على ذلك قوله ضرورة توقف صحته على
 وقوعه في الملك فليتأمل **قوله** من كان
 القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في
 صفته ومالا فلا ولهذا واختلف الزوجان
 في عدد الطلاق كان القول قوله الزوج **قلت**
 وما يشبه هذه المسئلة مسئلة حسنة
 نقلها المصنف في التكملة وهي ما لو روج امته
 بعبد ه وارتعت على سيدها انه اعتقها فصدقها
 الزوج وانكر السيد فالقول قوله اى السيد
 مع يمينه فان حلفته بقيت على رقبها وهل لها
 فسخ النكاح قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت
 شيخنا ابا علي يسأل عن ذلك فقال يحتمل وجهين
 والاصح انه يثبت لها الخيار لا منها حرة في زعمها

والحق لا يبعد وهو

والحق لا يبعد وهما وانما رد قولها في حق السيد لا في حق
 الزوج فعلى هذا لو قسنت قبل الدخول لم يسقط صداقها
 لانه حق السيد ولو انها فسخت النكاح ثم عتق العبد واديس
 فهل له نكاحها قال يحتمل وجهين والاصح لا لانها رقيقة في الظاهر
 واولادها تجعل ارقا انتهى ويلف هذا فيقال فسخ قبل
 الدخول ولا يسقط الصداق او يقال رقيقة تحت رقيق
 ثبت لها الخيار برقبه او يقال حر موسر لا يجوز له
 ان يبيع حره ليس لها مانع في دعواه او يقال ولد رقيق
 بين حرين **تنبيهات الاول** هذا كله مبنى على انه
 اذا روج بغير امته عبده بدون مهر والذي قاله
 الشيخان انه لا يجب مهر لان السيد لا يثبت له على
 عبده دين بدليل جنائته عليه واتلاف ماله فانه لا يجب
 له ارش ولا ضمان لا في الحال ولا بعد العتق وظاهر
 كلامهما انه لا يجب اصلا وهو الصحيح في النهاية وقطع
 به في الشامل والبيان وقيل يجب وجب ثم سقط
 وزيفه الامام لان الموجب لسقوطه دوام مقترن
 بالعقد وامتنع وفائدة الخلاف كما اشار اليه الزاوي
 عن الشيخ الى على تظهير فيما اذا اعتقها او اعتمقه ثم دخل
 بها فان قلنا وجب ثم سقط لم يلزم شي لو ابرأته
 ثم دخل بها وان قلنا لم يجب اصلا فيحتمل ان يقال يجب
 وان لم يجب ابتداء كما في المفوضه ومقتضى كلامه

ترجح عدم الوجوب ايضا به جنم الماوردى لان
المهر لم يثبت في الاصل اذ لا يثبت بعده **الثاني**
قضية كلاهما جواز تزويج امته بعده وبقى في الشرح
الصغير للخلاف فيه وليس كذلك فقد حكى في الكبير في
الرضاع وجها انه لا يبيح النكاح وكذا احكام الامام هناك
الثالث يستثنى المكاتب فانه في العاملة معه كالابن
واما المبعوض فالظاهر انه يجب عليه بقسمه ما فيه
من الحرية **الرابع** كما لا يجب مهر لا يجب نصفه
قاله الماوردى **الخامس** لو زوج امته بغيره ولم
يقبض مهر امته حتى اشتراه قال الماوردى فان كان
بيد العبد من كسبه بعد النكاح فهو للمشتري ياخذ
من المهر وليس للبايع فيه حق وان لم يكن فلا يطالب به
بشي لان صاير عيده وهل هذا — المهر او يقع من
المهر — مع بقا المهر فيه وجهان وفائدتهما
فيما لو عتق العبد او باعه هل يطالب به ام لا **قال المصنف**
المال ما كان منتفعا به اى مستعد الان ينتفع به وهو
اما اعيان او منافع والاعيان قسمان جماد وحيوان
فالجماد مال في كل احواله شتم بيض ولعل المبيض له
الا السرجين ونحو من التجاسسات فانه ليس بمال
نعم قالوا في باب بيع الاموال والمساكن لو اشترى
ارضا وفيها حجارة مدفونة وعلم المشتري بها صح

البيع وكان ينبغي

صح البيع وكان يلبي بطلانه كما اذا علم ان تحت الصبر بها
المبيعة دكة فان الارض مبيعة الى تحوم الارض والاعتماد
على الصبرة وهو سؤال صعب **قلت** وقد يمكن ان
يجاب بان الدكة من غير جنس المبيع بخلاف الحجارة
فانه من جنس المبيع **قوله** ومنها اذا شرط في
عقد الهبة رد من جاء او لم يذكر مردا لجاءت
امراة فهل يجب دفع مهر الى زوجها قولان اظهرهما
المنع والآية اغاوردت في قصة الحديدية وكان لصم قد
وقع على رد النساء قبل تحريره فلما حرم الرد هبة صحته
اشترطه وجب رد بدله وهو المهر لم يقع الصلح
على رد النساء نصا واغاوردت في لفظ من
جاءنا منكم رد دناء ولا شك ان دلالة العام
على فرد منه في حين الاحتمال فيمن سبحانه انهن
لم يدخلن ولذلك لم يقل احد من قريش ان هذا
فقدض للعهد ولا وقع منهم طعن بسببه
اصلا وهذه المسألة قد قدمت في
ولم يتضح للمصنف منها ترجيح انتهى ما فيه اللافق
قوله العاشر الملك ينقسم الى مستقر وغيره
فالمستقر ما لا يحتمل السقوط بتلفه وتلف
مقابله كتمن المبيع بعد القبض والصداق بعد
الدخول وغير المستقر بخلافه كالاجرة قبل

استيفاء المنفعة أي فإن الأصح أنه ملككم ملكا سراي
لا مستقرا كما قاله الرافعي في باب الزكاة ولا يفرق
بين ما إذا كانت اجرة اجارة عين أو ذمة معينة أو
في الذمة وقطع القاضي حسين فيما إذا كانت في الذمة
ثم نقدها باستقرار ملككم على ما أخذ حتى لو انهدمت
الدار لا يلزم مرد المقبوض بل رد مثله حكاة عنه
الرافعي في الزكاة أيضا ومن أحكام عدم
استقرار ملكها مالو أجزأنا ظرأثوقوف سنتين
وأخذ الأجرة فلا يجوز دفع جميعها للبطن الأول
وأما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فإن دفع أكثر منه
فمات الأخذ ضمن الناظر تلك الزيادة للبطن
الثاني قاله القفال في فتاويه وقياسه أنه لو أجزأ
الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور
كونه لغيره بموته وهي مسئلة نفيسه كما قال المصنف
في التكملة

حرف النون

قوله النادر هل يلحق بالغالب هو على أربعة
اقسام أحدها ما يلحق قطعا كمن جلف فلا بكارة
وكذلك الحاق الولد بعد أربع سنين فإن بقائه
في بطن أمه نادر جدا فالحقوه بالغالب **قلت**
الحاق الولد بعد أكثر من أربع سنين من وقت إمكان

العلوق قبل الابانة

العلوق قبل الابانة ضعيف إذا كثر مدة الحمل أربع سنين
فإذا انتبت بلا كثرهم منها لم يلحق الولد كما ذكره في باب
اللعان والعدد والله أعلم **قوله** من قاعلة
النائم يعطى حكم المستيقظ في صور إلى أن قال
مرا بها أنه لا يسقط قضاء الصلاة بخلاف الأعمام
ولو تراى نائما أو من يريد النوم وقد جاء وقت
الصلاة وهو لا يعلم فينبغي أن يعلم لئلا تضوته
قلت لما في سنين إلى داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم خرج يوما إلى الصلاة فلم يسر بنا ثم الأيقظه
سبحان قال وقال النورى أنه نام قبل الوقت واستمر
حتى خاف خروجه استحب أيقاظه وسكت
عما لو نام بعده واستمر والقياس وجوبه وقال
بعض المتأخرين لا يجب لأنه ليس بكلف بها وأما
النوم بعد دخول الوقت فإنه يجوز إذا علم
أنه ينتبه قبل خروجه قال الدميرى في شرح
المهناج وإن ظن أنه لا يستيقظ قبل خروجه انشم
وكذا إذا احتمل أنه لا يستيقظ كما أفتى به ابن الصلاح
والشيخ السبكي ومن ظن قبل دخول الوقت أنه
إذا نام استغرق الوقت حزم الشيخ السبكي أنه
لا يائمه لأنه لم يخاطب بها قبل الوقت انتهى **قوله**
النجاسة يتعلق بها مباحث الأول في حقيقتها

قال المتولي كل عين حرم تناولها على الاطلاق مع امكان
التناول لا لحرمة تناولها من اذ البنووي واستقدارها
وضررها في بدن او عقل فخرج بالاطلاق السم انه يباح
قليد الذي لا يضر الى ان قال ويضرب البدن والعقل
اي خرج بهذا القيد التراب والحشيش المسكر
قلت هذا صحيح بالنسبة الى الحشيش لكن اخرج
الحرف ففسد بذلك الحد اعني الذي ذكره المتولي
قوله الرابع في وجوب انزالها اي الجاسه
ولا يشترط فيه الا في صور الى ان قال فان كان اي منه
تقصير في الجاسه فهو نظير ما لو وصل عظمه بنجس
ثم خاف من نزعه التلف وفيه وجهان اصحهما
لا يجب ومنها ثم يبيض المصنف ولعله اراد
ذكر هذه المسئلة وهي لو ادوى جرحه بدواء
نجس او خاطئ بحيث نجس او يشق من بدنه موضعها
وجعل فيه دما فحكم حكم الوصل بالعظم النجس
وكذا الوشم على الاصح ومنها بول البقر وروثها
على الغلة عند الدياس فاذا اسحده خبز من غير
غسل الخنطة فهو طاهر لا يجب غسله منه
لعدم التحقق ومنها ما سئل عنه ابن الصلاح
الاوراق التي تعبل وتبسط وهي رطبة على الحيوان
الممولى بمرماد نجس فقال لا يحكم بنجاستها ومنها

دخان الجاسه

دخان الجاسه الاصح انه نجس فاذا اصاب ثوبا
او بدنا يابس لم ينجس به على الصواب وكذلك الرطب
منها على الصحيح **قوله** السادس الجاسه لا تنقد
صالحها وهذا كما يخالف فيه النجس للحديث ومن
فرضه الى ان قال ومنها الماء الذي يصب على الجاسه
من البريق ونحوه لا ينجس وان اتصل بالجاسه لان
الجاسه لا تنعطف عليه الى ان قال ارضا تلبسها
يستثنى من هذا الاصل صورة التباعد فان يجب
التباعد عنها اي الجاسه التي في الماء الكثير الذي
لم يتغير احد اوصافه بها بقدر قلتي على القديم
وعليه الفتوى كذا في خط المصنف وفي النسخ
انه يجب التباعد قبل قوله على القديم وقد
سقط على الجديد ولا يجب على القديم اي يجب
التباعد عنها بقدر قلتي على الجديد ولا يجب
على القديم وعليه الفتوى وهذا غير خلاف على من
له ادنى مما رسمه بالفقه فليعلم **تبيين** قال الاستوى
ومرأيت في شرح — التلخيص كلاهما الشئ الى على
السببي ان الشافعي نص على اختلاف الحديث على
عدم الوجوب — على الجديد الموافق للقديم
وان قلنا بالوجوب ففي تعليق القاضى الحسين
عن الفقهاء ان الاصحاب نصوا على انه لو كان في حجر

عظيم فتباعد بقدر نصف ظفر على حساب العمق كفى
ثم حال فهم اعنى القفال وقال لا بد ان يتباعد قدر الى
حسب مثله في العمق وسائر الجواب بل بلغ قلتين وهذا
الاخير هو المجزوم به في الرافعي والروضة وغيرهما
وقالوا عند انتفاء احد الجواب فعمل القلتين من الباقي
انتهى وبعبارة الامام فاذا كانت الجحاسة على وجه ماء البحر
فتباعد ذراعاً فلا تحسب الماء الى منتهى العمق بل تحسب
ذراعاً في ذراع طولا وعرضا وعمقا فلا تزال تتباعد
على هذه النسبة حتى يبلغ ملتخفة قلتين وانما عينا
هذا لان العمق الخارج عن هذه النسبة لا يصلح ان
يكون حاملا **قوله** السابع اى من المباحث يحتمل
تناوله اى الجحس على الكفا الى حالة الضرورة الى
ان قال اما مجرد الذوق يعنى الماء الاسد كشافه عند
الاجتهاد فيه ونحوه وكلام الرافعي في باب ان الالة
الجحاسة يقتضى النزع منه لانه قال فان بقي طعم لم يظهر
لانه سهل الامر الالة قال ويظهر تصويره بما اذا دامت
لثته او تجس فيه نجاسة اخرى ففسله فهو غير طاهر
ما يجرد طعمه فيه انتهى وهذا التصوير يشعر
بامتناع اختبار محل الجحاسة بالذوق واعتراض
عليه بان صاحب البيان قال في المجتهد في الاداء
يجوز الاختبار بالذوق **قوله** المنقول عن البيان

والاجتهاد

في الاجتهاد انه لا يجوز الاختبار لاحتمال ان يكون الذي
ذاقه هو الجحس فيتجسس منه كذا في شرح المهذب
والذى اجاز الذوق هو شارح التلخيص والله اعلم
قوله الثامن ان كما في نسخة المصنف وفي نسخة
اذ اتناولماى الجحس فعليه الطأفة نص عليه الشافعي
الى ان قال وقال في المطلب في وجوب التقى وجهان كذا
في خط المصنف في التنسخ التقى باليا وصوابه التقيين
قوله التاسع الجحاسة متناهية امت في الباطن لا يحكم
عليها حكم الجحس في ابطال الصلاة الى ان قال
وكذلك لا يحكم لها في تجسس مالاقتته وتنجيسها بالاقل
من نجاسة هي اغلظ منها ولهذا لم يجب على من اكل
لحم كلب ان يغسل يديه كلما تقوط او بال كذا في خط
المصنف وفي التنسخ ولعله سقط سبعا احدها بتراب
بعد قوله او بال ويدل عليه بفيه كلامه فليست
قوله واما القاضي ابو الطيب في كتاب المنهاج
في الخلاف فتح قوله ان نجاسة الباطن لا يحكم لها بدليل
ان من اكل بشيا ثم قذفه في الحال فانه نجس ولم
ينجسه الا ملاقاته ما في المعدة من الجحاسة لا تصح صلاته
في الاصح كذا في التنسخ من الجحاسة لا تصح صلاته وهو
غير ملتئم قال بعضهم ولعله سقط ولو حمل ميتا
وصلى بعد قوله من الجحاسة وهذا واضح لاحقاء

هنا عطف

فيه ولكن الذي ظهر لي ان قوله لا تنقع صلاته في الاصح
ليس في محله فان المصنف ..
ويشهد ما لو حمل البيضة المنزعة فكاذ باطنها دما
وظاهرها طاهر لا تنقع صلاته في الاصح كالنجاسة
الظاهرة اذا حملها بخلاف باطن الحيوان ثم ضرب
على ذلك كله من قوله ويشهد له الى قوله باطن الحيوان
لا تنقع صلاته في الاصح فكيف الشاة من غير تامل مع ان
المسئلة اثبتا في الكتاب بعد وسند كرام ما يحتاج اليه في
تقييدها فليراجع ثم **قوله بتفسير** وهذا
لوشق موضع من بدنه وحصل منه دم وبني عليه
الحم فانه يجب كشفه واخراجه الى ان قال بالظاهر
اي هذا المذكور لا يختص بالحيوان ولهذا قال الشافعي
فيما لو سقيت سكين ماء نجسا ثم غسلت بالماء طهرت
لان الطهارات كلها انما جفلت على ما يظهر لا على الاجواف
وجرى عليه الجمهور ونقل في الكفاية عن السدي في انه
قال هذا خلاف اصوله لانه يقول في الآجر اذا سخن
بيول وطلع انه لا يظهر بالفصل انتهى وهذا يمكن
الجواب عنه بان السكين لا يمكن اتصال الماء الجا بها فلم
تدخل تحت التوسع واكتفى بفصل الظاهر واما الآجر
فانه يمكن اتصال الماء الى باطنه بازديق ويصب عليه من
الماء ما يغمره انتهى وقد يقال الآجر فيه عين النجاسة

واما السكين

واما السكين ونحوها في فيها الانجاسة حكيه وكذا قال
الاسنوي في اصل المسئلة ان بقية في السكين من طهارتها
بالغسل لا يجمع مع مسئلة الآجر ولا وجه الا التسوية
والقياس هو المذكور في الآجر ونقل السدي في باب
صلاة الخوف من تعليقه هذا النص المذكور في السكين
ثم قال وهذا خلاف اصوله لانه يقول في الآجر كذا انتهى
قلت وعندى انه ماض على نهج واحد فانه حيث حكم
بالطهارة على الظاهر اراد حقيقتها حيث كان موضع النجاسة
ظاهرا ام في حكمه وحيث نقاها عن الجوف اراد حكمها بالصح
الصلاة مع حملها التحذر الوصول الى الجوف وذلك
فيما من شأنه ان يكون جوفاً بدليل ما في شروط الصلاة من
جواز حمل الحيوان الى وعدم الصحة مع البيض المذمر
والقارورة المضمرة السراس والحيوان المذبح المفسول
مذبحه وغيره وكذا الحكم بنجاسة الظاهر والباطن من لحم
طبخ بماء نجس فكل اقرب الباطن ان يكون جوفاً مجرد فيلحق الا
وكلا بعد انتهى فقول الشافعي رحمه الله لان الطهارة
كلها انما جعلت على ما يظهر عام في ظاهرها السكين والآجر
وكل ما ظهر من اجزائها بعد ذلك ويعم باطن الحيوان
المذبح لانه في حكم الظاهر لا في حكم الباطن وكذا اللحم
الطبخ بالماء النجس وما اشبهه وانه اعلم **قوله نعم**
قد يشكل على النص مسئلة ادخاله الدم تحت جلده انتم

يجب اخراجه مع ان ماتحت الجلد موضع الدم ومعدن
 النجاسة **قلت** ويمكن للجواب عن النص بانه لا يشقه لم
 صار في حكم الظاهر وقوله وكذلك لو حمل بيضه صار
 باطنها ما وظاهرها ظاهرا لا تصح صلاته في الاصح كالتجاسه
 الظاهرة اذا حملها ولدته لا خطر في كسرها وفي حكم الظاهر
قلت هذا مبني على ضعف وهو القول بنجاسة المني
 الذي هو اصل ذلك وضع كونه مبني على ضعف فقد استشكله
 بشيخنا الشمس الجوجري رحمه الله بانه قبل الانقصال
 لا يحكم عليه بالنجاسة وبعدد يعبر حيوانا وهو اشكال
 جيد لا مدفع له ويستعيد المصنف المسئلة في التي قد
 وباب المسئلة ويتكلم على الباعث باجسط مما هنا **وقوله**
 بخلاف باطن الحيوان لان الحياة اشراق في النجاسة
 والان الباطن لا يمكن الوصول اليه الا باذابة حياته خوفا
 صوفه لا ظاهر وقوله واما البيضة فحما ولدته
 لا يحدور في كسرها وليست موضوعة البقاء فهي في
 حكم الظاهر لا الباطن وقد علم ما تقدم ان هذا مبني
 على ضعف وقوله وكذلك لو حمل عصفورا استقال
 باطن حياته حمرا ولا رشح على ظاهره اي لانه في حكم
 الظاهر ايضا **قوله** فاما اذا قطعنا بنجاسة
 البواطن وترددنا في جواز المنع فلا وجه الا ما ذكره
 وهو ان ظاهر البيضة ظاهر النجاسة مستتر

استثنا خلقة

استثنا خلقة والبيضة في نفسها صالحة الى رتبة
 الفرج فتضاهاى ابتاع العصفور وحشوه النجاسة
 لانه المقصود اى لان العصفور يقصد لغيرها في
 باطنه والبيضة لا ينفع بها في غير ما في باطنها **قوله**
 الثاني ان تردد الخففة على المفلة فيها الخلاف الى ان
 قال ولولع كلب ثم وقعت فيه نجاسة اخرى من فضلاته
 قبل غسله فيحمل جريان الاوجه فيما اذا تعدد ولوع
 كلاب ونظير الوجه الثالث هناك ان يكون النجاسة
 الى آخره كذا في نسخة المصنف والشيخ المتكرر وقومها
 من كلب واحد ولعله سقط كذلك بعد واحد اى
 ونظير الوجه الثالث هناك اى فيما اذا تعدد ولوع
 كلاب ان يكون النجاسة المتكرر وقومها من كلب واحد
 كذلك **قوله** الثاني عشر في النجاسات المعفوعة
 وهي على اقسام احدها ما يعفى عن قليله وكثيره وهو
 دم البراعيث على الاصح في الثوب والبدن الى ان قال
 لكن له بشرطان كذا في خط المصنف والشيخ وفي
 نسخة لكن بشرطين احدهما الى ان قال وكأنيهما الى
 الشرطين ان لا يتفاحش بالاهمال الى ان قال الثاني
 اى من الاقسام ما يعفى عن قليله دون كثيره وهو
 دم الاجنبى الى آخره فليتأمل **قوله** القسم الثاني
 ما يعفى عنه في الماء دون الثوب كالميتة التي لا دم لها

وقوله في كلب واحد

الثالث ما يعنى عنه على اظهر القولين في الثوب دون
الماء وهو الدم ليسير من سائر الدم من غير من
آدمى او بهيمة او غيرها الا دم الكلب والخنزير
قلت هذا ما استثناه العبراني من العفو اى فلا
يعفى منها قطعا حكاه في شرح المذهب عن البيهات
وقال لمدار لعير موافقته ولا مخالفته وقال
في المطلب لم يحكمه غيره وقال في الكفاية ان بعض
المتأخرين استدركه وقال انه نضر عليه الا انه
ونقل في المبهات عن المقصود للشيخ نصر المقدسى
موافقه صاحب البيان ودم فرج احدهما من
حيوان طاهر حكمه كذلك والله اعلم
قوله وفسق العبراني بين الثياب والماء
بوجهين احدهما ان الثياب لا يمكن صونها عن
النجاسة بخلاف الاواني فان صونها ممكن بالتفطير
والثاني ان غسل الثياب كل وقت يقطعها فعفى عن
ليسير النجاسة التي يمكن وقوعها فيها بخلاف الماء
كذا في خط المصنف وفي النسخ التي يمكن والصواب
التي يكثر وقوعها فليتامل **قوله** الثالث عشر في
النجاسات المستحيلة وهي انواع الى ان قال ومنها
البيضة اذا صار دمها فانها نجسة في الاصح واذا
استحالت فرحاً طهرت **قلت** هذا قد يتوجه

على مذهب

الرافعي القائل بنجاسة بعض غير المأكول ونجاسه من
غير آدمى واما على مذهب النووي القائل بطهارة
ذلك فلا يستقيم عليه الا الحكم بطهارة البيضة اذا صار
دمها وكانت بحيث لو بقيت لاستحالت فرحاً كالعلقه
والمضقة واما اذا صار دمها لا تصلح للاستحالة
فرحاً فنحن استأعلى مذهب طاهره على التفصيل بحمل
ما وقع في شرح المذهب من الحكم على البيضة التي صار
دمها بانها طاهرة في موضع وفي موضع انها نجسة
فائدة بقي من مباحات ما سنده مما تقرر له
المصنف في الخادم وهو هل يجوز الانتفاع بها نصف
الشاة ففيه منى الله عنه في مختصر المصنف في الاطعمة
على جوارحه الاستصباح بالدهن النجس وهو المذهب
والخلاف جاز في الاستصباح بالزيت المتنجس
والسمن والشحيرج وسائر الادهان وفي الوردك
المتنجس وليس يفتى من جوارحه الاستصباح به دهن
الكلب والخنزير فلا يجوز الاستصباح به كما صرح
به القواراني في باب الاطعمة من الابانة وصاحب
البيان ويستثنى ايضا المساجد كما حزم به الاذمعي
في التوسط وجري عليه المصنف في الخادم وقال
انهم نصوا على تحريم ادخال النجاسة الى المسجد
فيحرم اى الاستصباح ان حصل تلويث المسجد

به او بد خانه ان قلنا بنجاسة دخان النجاسة اي
 وهو الراجح وان قلنا بطلها مرتة فكذلك لانه يحرم
 تلويث المسجد بالاشياء المستندة الطاهرة وكذلك
 لو اتخذ بقرب المسجد دكا فاللج بحث يسود منه
 خبر ان المسجد منع الى اخر ما ذكره **قوله** النذر
 المطلق هل يسلك به مسلك واجب الشرع او جائز
 فتولان قال الرافي في حياض التيم وقولهم يسلك
 به مسلك جائز الشرع اي في الاحكام مع وجوب
 الاصل وعنوانها من الشرع ههنا القربات التي
 يجوز تركها انتهى وحاصله انه لا خلاف في
 وجوب النذر الى آخرة **قلت** اذا اراد كل
 ما نذر فاعلم ان الواجب باصل الشرع كالصلوات
 الخمس والمباح الذي لم يرد فيه ترغيب والمعامي
 المنذورة لا ينقض نذرها فضلا عن نفى الخلاف في
 لزومها وان اراد كل ما انعقد نذره وردد ان فروض
 الكفاية التي محتاج في ذاتها الى بدل مال او مقاسات
 مشقة تلزم بالنذر وفيها وجه انها لا تلزم وعن
 الفقهاء ان من نذر الجهاد لا يلزمه شيء واما ما ليس
 فيه بدل مال كصلاة الجنائز والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر ففيه وجهان اصحهما لزومه وكذا
 لو اقر دسفة الواجب باصل الشرع بالنذر

كتطويل القراءة

كتطويل القراءة وتعين المقررة في القرائن وفيه
 وجهان والاصح لزوم ايضا ويجريان في نذر فعل
 السن الرائي ونذر الصيام في النواقل او استيعاب
 الراس بالمسح بل قال الامام لو نذر المريض القيام في
 الصلاة وتكليف المشقة او نذر صوما وان لا يفطر
 بالمرض لم يلزم الوفاء لانه لا يزيد عن الواجب
 شرعا والمرض مخصص وان اراد نوعا من النذر
 صح وصدق بالعبادات المقصودة التي بشرعت التقرب
 بها وعلم من الشرائع الاهتمام بتكليف الخلق ببقاء عبادته
 كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف والعقوبة
 تلزم بالنذر بالاختلاف **قوله** وكذلك تحميم
 المسجد تقوت بالجلوس فاسيما مع انها من المأمورات
 اطلاق المصنف فاقضى كلامه انها تقوت بالجلوس
 وان لم يطل الفصل وهذا ما قاله الامام وقال في
 زيادة الروضة وقال الامام ابو الفضل بن عبدان في
 كتابه المصنف في العبادات انه لو نسي التحميم
 وجلس فذكر بعد ساعة صلاحها وهذا غريب
 وفي صحيح البخاري ومسلم ما يؤيد في حديث الداحل
 يوم الجمعة قال في المهمات وهذا الذي استغربه
 قد حزم به في التحقيق فقال وتضوت ان طال او تعد
 تركها قال في شرحي المذهب ومسلم وكلامهم محمول عليه

وفي الحديث ما يؤيد وهو قوله عليكم يا ابا ذر ان
 للمسجد لحية وان تحيته بركعتان قم فاركعها **قوله**
 ولو جامع الصائم على طن ان الفجر لم يطلع فبان خلافه
 لا يفسد صومه على الاصح كالتاسي هذا مخالف لما في
 الروضة كما صلبها فقد قالوا والعبادة لاروضة ولو
 طلع يعني الفجر وهو جامع فتنزع في الحال مع صومه
 بضم عليه في المختصر وهذه المسئلة ثلاث صور
 احدها ان يحس وهو جامع بالفجر فينزع بحيث
 يوافق آخر نزعه الطلوع الثانيه يطلع
 الفجر وهو جامع ويعلم بالطلوع في اوله فيتنزع في
 الحال والثالثة ان يمضي زمن بعد الطلوع ثم يعلم
 به اما هذه الثالثة فليست مرادة بالنص
 يبطل فيها الصوم على المذهب ويحج في الخلاف
 السابق فيمن اكل ظانا ان الصبح لم يطلع فبان خلافه
قلت والذي سبق انه يفسطر على الصحيح المنصوص
 وبه قال الجمهور وقيل لا يفسطر قاله السنن وابن
 خزيمة من اصحابنا والله اعلم **قوله** من قاعة
 النقد وليس لنا شيء يضمن غير النقد الا في مسئلتين
 احدهما المصراة والثانية اذ اجنى على عيبد فعتق
 ومات فانه يضمن للسيد الاقل من كل الدية ونصف
 القيمة من ابل الدية **قلت** وجوب الاقل من كل

الدية ونصف القيمة

الدية ونصف القيمة حيث كانت الجناية توجب
 ذلك كان قطع يده والا فالعبرة بمقدار ذلك حتى لو حنى
 جناية توجب الثلث كان الواجب الاقل من كمال الدية
 وثلث القيمة وعبارة الحاوي الصغير فان حجب
 فعتق فللسيد اقل ما وجب آخر الجناية المثلث
 وارتش جناية او قيمته خيرة للجاني يريد اي اخذ
 قيمة اقل الارش وان الجاني في ذلك للجاني ان شاء اعطى
 ابل او ان يشاء اعطى نقدا والله اعلم **قوله** النكر
 اذا اعيدت كانت غير الاولى كقوله تعالى فان مع
 العسر يسرا ان مع العسر يسرا الى آخره هذه ذكرها
 ابن هشام في آواخر المغني واطال وذكرها الشيخ
 سعد الدين في تنويره واطال وخصهما الشيخ برهان
 الدين البقاعي في سورة العنكبوت شرح من المناسبات
 فليراجع **قوله** قال يعني ابن الصباغ وهذه
 العلل موجودة اذا لم يعطف بعضها على بعض
 وينبغي ان يكون الفروق ان الثلث الذي لم يعطفه
 على النصف لم يقع لانه ليس معه لفظ الايقاع ولا
 عطف على ما ليس فيه لفظ الايقاع هكذا في خسط
 المصنف وفي نسخ على ما ليس فيه لفظ الايقاع
 وينبغي اسقاط ليس فان ابقاها يفسد المعنى
قوله ولو باع بنصف وثلث وسدس

لا يلزمه دينار صحيح كذا في خط المصنف وفي النسخ ولعله
سقط دينار بعد سدس **قوله** بل له دفع شيء
من كل كذا اطلقوه وهو كذلك اذا مرح بالدرهم كذا
في خط المصنف وفي النسخ ايضا ولعله بالدينار **وقوله**
المضاف اليه اما لو حذفه كذا في خط المصنف وفي النسخ
سقط في الكل بعد قوله اليه **قوله** فينبغي ان يلزم
دينار صحيح يشهد لهذا التفصيل ما ذكره في الطلاق
وقد تقدم شيء منه **قوله** كما اذا ادعى على المفلس
انه ائلف مالا فانكر فردت اليدين على المدعى فان قلنا
كالأقرار سمعت وكذا كالبينة اي ان قلنا هي كالبينة
قوله من قاعدة البينة يتعلق بها مباحث والفرض
علة وقصد الفعل لا ينفك عنه الخطم اذا كان
لا يجزى عليه كلام منطوق انظر اما كذا في
النسخ لا ينفك عنه الخطم والذي في خط المصنف لا
ينفك عنه الفكر ويدل عليه قوله والفكر فليتأمل
وقوله البقصد الثاني ايضا يستدعي العلم فان
الفرض انما يكون باعثا في حق من علم الفرض وليرجع
الى الثاني وهو البينة وهي خطئة واحدة ليس فيها
تعدد حتى يعسر كذا في خط المصنف وفي نسخة
يتيسر جمعها هذا اعني حتى يعسر غاية النفي وعلة
له فليتأمل **تبيين** قوله خطر قال في

الصحيح خطر الشيء

الصحيح خطر الشيء ببالي يخطر بالضم خطورا وخطره
الله ببالي ووقع في خط المصنف خطئة واحدة ولعله
سقط منه الرأى والا فلا معنى له هنا **قوله**
وكذلك اذا حاضت الكافرة واغتسلت لتحلل
لزوجها المسلم فلا بد ان تنوى اباحة الاستمتاع وان
لم تنو لا يباح وطئها **قلت** يشكل عليه ما في الروضة
في النكاح حيث قال واذا ظهرت عن حيض او نفاس
الزها الزوج الاغتسال فان امتنعت اجبرها عليه
واستباحها وان لم تنو للضرورة كما يجبر المسلمة
المجنونة انتمى والاصح في المجنونة انه يغسلها
وينوى عنها وقد يقال ما في الروضة اباحة الاستمتاع
مع عدم نيتها انما هو في مسألة اجبارها واما مسألة
نيتها اذا اغتسلت هي ونية الزوج اذا غسلها
مجببة كنيئة اذا غسل المجنونة فليس في الروضة
تعرض لها بنفي ولا اثبات وصح في التحقيق انه لا بد
من نية الكافرة وزوج المجنونة فقال ولو انقطع
حيض كتابية او مجنونة لم يحل الوطء حتى تغتسل
الكتابية وتغسل المجنونة بنية وقيل لا تشترط النية
فيهما ولو امتنعت منه مسألة فغسلها فتمسأ
حللت وحكى ابن الرفعة في باب الحيض من الكفاية
عن القاضي الحسين ان الذميه لا بد فيها من تغسيل

الزوج ونيتته والله اعلم **قوله** وقد يكفيهم نية
 العبادة عن النية كما لو قال انشئ لي قنطرة على الصوم
 غدا فإنه يكفي في النية على أحد الوجهين **قلت**
 قال الشيخان وهذا هو الحق أن خطر بباله الصوم
 بالصفات التي يشترط التعرض لها لأنه إذا انشئ
 لي صوم يوم كذا فقد قصد والله اعلم **قوله**
 ثم أورد عليه ما لو دخل وقت صلاة الظهر وليس
 عليه قضاء ولا نذر وأما عليه فرض الوقت فإذا
 نوى الفرض عليه فكان يصح كذا في حط المصنف وفي
 النسخ وأعله سقط الذي بعد الفرض أي فإذا نوى
 الفرض الذي عليه فكان يصح فليتا مل **قوله** ومنها
 نية الاقتداء يشترط في صلاة الجمعة وإن كانت الجمعة
 لا تنعقد منفردة كذا في حط المصنف وفي النسخ
 وصوابه بمنفرد **قوله** وكذلك صوم الدهر
 إذا صح نذره تعين ويشترط فيه النية **قلت**
 قال في الروضة إذا نذر صوم الدهر لزمه وكانت
 الأعياد والتشريق وشهر رمضان وقضاؤه ثم
 مستثناة فإن فرض فوات بعد نذر أو غيره فهل
 تجب الغدية لما أخل به من النذر بسبب القضاء
 قال أبو القاسم الكرخي فيه وجهان وقطع في التمسك
 بأن لا غدية ولو نذر صوما آخر بعد هذا النذر

لا تنعقد ولو نذر

منعقد ولو نذر صوم كفارة صام عنها وقد
 عن النذر ولو أظفر يوم ما من الدهر لم يمكن
 قضاء ولا غدية أنه كان بعد نذر أو التمسك الغدية
 ولو نذرت المرأة صوم الدهر فللزواج منعها ولا
 قضاء ولا غدية وإن أذن لها أو مات فلم تصم لزمها
 الغدية والله اعلم **قوله** وما يشترط فيه
 المقاربه على الأصح فيه الجمع بين الصلاتين بخلاف
 نية القصر كذا في حط المصنف وفي النسخ والصواب
 ما يشترط فيه المقاربة بينه القصر في الصلاة
 بخلاف فيه الجمع فقد قال الشيخان في الشرح
 والروضة للقصر أربع شروط أحدها أن لا
 يقترن بغيره فان فعله ولو في الخطبة لزمه
 الإتمام إلى أن قال الشرط الثاني نية القصر ولا بد
 منها عند ابتداء الصلاة ولا يجب استبداء ذكرها
 لكن يشترط الانفكاك عما يخالف الجزم بها ولو نوى
 القصر أو لا ثم نوى الإتمام أو تردد بينهما
 أو شك هل نوى القصر ثم ذكر في الحال أنه
 نواه لزمه الإتمام وقال في الجمع في وقت الأولى
 اشترط ثلاثة أمور أحدها الترتيب إلى أن
 قال لا الأمر الثاني فيه الجمع والمذهب أنها
 تشترط ويكون حصولها عند الإصرار بالأولى أو في

اثناهما ام مع التحلل منها ولا يكفي بعد التحلل ولنا
قول انها تشتط عند الاصرام بالأولى ووجه انها
تجوز في اثناهما ولا تجوز مع التحلل وفي وجه انها
تجوز بعد التحلل قبل الاصرام بالثانية وهو قول
اخرجه المزي في الشافعي ووجه آخر لا صحابنا
وهو مذهب المزي ان نية الجمع لا تشتط أصلا
فاستفد فامن كلام الشيخين ان الخلاف ليس الا في
الجمع بين الصلاتين في اشتراط اقترانها باولهما وفي
نفي اشتراطها فيهما واما القصر فلا بد من اقتران
النية باول الصلاة **قوله** واختلف في الجمع هل
تشتط النية في كل ركن منه لان فصل بعضها
عن بعضها ام تكفي نية الاصرام السابقة والاصح الثاني
وبني المستوفى على الخلاف صحة وقوف البناء بعرفة
او علمها بانها عرفه والصحیح انه غير شرط كذا في النسخ
وفي حط المصنف ولعله سقط ولما اهل بانها عرفه
دون استيقاظه في حين من الوقت قبل قوله
او علمها بانها عرفه فليثمل **قبوله** نعم تشتط
في اعتبار نية الاقامة ان لا يوجد ما ينالها فلونوى
الاقامة وهو سائر لم يؤثر قطعا ومثلها لونوى
القارئ قطع القراءة وسكت فانه يضر قال
الباقى وجد على هامش نسخة المصنف ولم يسكت

لم يضر ومكتوب

لم يضر ومكتوب عليه لعله والترجحية المذكورة
قريبة لخط المصنف ومضرب عليه لانه ذكر ايضا
بعد قوله ففي انقطاع الحول وجهان في القيمة
بنا على مسئلة اصولية سبقت في حديث النفس
بما صوره ومثله لو سكت القارئ ونوى قطع
القراءة ضرب بخلاف ما لونوى القطع ولم يسكت
ومضرب عليه بخطه انتهى **قلت** وبلملة في
وجد على هامش نسخة المصنف وان وجهه
مضربا عليه اما من المصنف واما من غير فهو
الموافق لكلامه السابق اذا الضمير في قوله
ومثلها راجع النية المشتط في اعتبارها ان لا
يوجد ما ينالها وقد مثل سابقا بما لونوى الاقامة
وهو سائر فقد وجد ما ينال في نية الاقامة
وهو السير اي استمراره فالمناسب لهذا المثال
ففي السكوت الباقي لنية قطع القراءة واما اثبات
السكوت ففيه تحقيق للنوى وهو ما لم يرجع
اليه الضمير هذا على تقدير صحة ما استند اليه
اليه الباقي من وجود ذلك كذلك في نسخة المصنف
والا فالذي وجدته في خط المصنف اسقاط
المسئلة المذكورة اعني لونوى القارئ قطع
القراءة وذكرها بعد قوله الثالث ان يقارن

فعل ما كالمسكون اليسير وليس في خط المصنف شيء
مضروب عليه أصلاً ولا أولاً ولا ثانياً فإنه تعالى أعلم
قوله وكذلك لو نوى بالدرهم والدنانير الخ حتى
يصوغه نعم لو نوى بالحلل التجارة ولاكتناز كذا
في خطه وصوابه بحلى التجارة لاكتناز وبدل عليه
قوله دخل في حكم نيته في الحال وإن لم يكن له فليتامل
قوله وإما الصوم فهو فرع شرطي بين أصليين
الصلاة أي التي يقطعها الدافع في الحال قطعاً والخ أي
الذي هو مستد بد الزوم فلا يؤثر فيه دافع قطعاً
قال الرافعي والحقق الجمهور بالخ وهو منافع فيه
المنافع له في ذلك البلقيتي في استدراجه ومثني على
الثاني تبعاً للمذهب ونفى من أحوال الصوم قطع
النية قبل الفجر وقد قال بتأثيرها صاحب البيهقي وقرره
في شرح المذهب وعلا بالمضادة ولا يبرد الأكل والجماع
مثلاً لأن ذلك مضاده للحقيقة واغتصر الشارح
حصول الأكل والجماع **قوله** والضابط أن ما وجب
فيه النية ودوامها حكماً إذا قطعها له أحوال إلى أن
قال الثالث ما يبرأ لغيره كالوضوء والغسل والتيمم
فلا يؤثر في الأصح أي قطع النية **قوله** فإذا أراد إتمامه
أي إتمام ما يبرأ لغيره مما ذكر من جدد النية وبني
وكذا أساس الصور السابقة هذا إطلاق

ينبغي فيه تفهيم

ينبغي فيه تفهيم في باب الخ والحائض للصوم به **قوله**
الرابعة صلاة الجنائز لا يعتبر فيها يقين الميت ولو عينه
فكان غيره لم تقع صلاته ولو نوى في صلاة الظهر ركعتين
فأدبها فقيها من القاعدة أي وهي أن ما لا يجب تعيينه
جملة ولا تفصيلاً إذا عينه وأخطأ لا يبطل إنهما
أي صلاة الظهر لا يبطل لأنه لا يجب التعرض لعدد
الركعات **قلت** لكن قال في شرح المذهب
لو غلط في عدد الركعات فنوى الظهر ثلاثاً وخمسين
قال أصحابنا لا يصح ظهره وعلا البطلان في باب الصلاة
ببعضه قيل ونظيره من صلى على مؤمن لا يجب
تعيين عددهم ولا قصره فلو اعتقد هم عشرة فبانوا
أكثر أعاد الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو
غير معين قال في البحر قال إن بانوا أقل فالأظهر الصحة
ويحتمل خلافه لأن النية قد بطلت في الزائد ككونه
معدوماً فيبطل في الباقي والله أعلم **هذا إذا**
لم يشرف أن يشاء صح في الأصح ومسئلة الإمام لا يجب
تعيينه وإن عينه وأخطأ بطلت صلاته لما
من لم ينو إلا صلاته فإن قال الحاضر وهذا فوجهان
قال في الروضة الأصح صحة الاقتداء وقال في شرح
المذهب أنه الأصح **قوله** وفي الاستدراك لو
قال الصوم عند يوم الأحد وهو غيره فعلى وجهين

قوله وفي باب الفصيص من التهذيب لو وقع
طير أعز على طرف جداره فنقعه أو رماه بحجر
فطأه لم يضمن لأن رميه لم يكن سببا للتضييع فأن
كان متعاضدا فاعز غير منضبط في مكان محصور

الجواز لكن الجواز

[illegible]

دبره فبيع كقبل غير الخنثى هذا أى قوله وقضيته
 الى آخره غير مستقيم اما اولا فلان الوطء في دبره ودبر
 غيره ليس يحل في وقت اجماع الاحوال ولا بالتبين اما
 قبل المستكمل فيحل في بعض الاحوال فاذا لم يحل في
 وقت وطؤه قسنى فلان يكون ذلك بالاولى واما ثانيا
 فقضيته قوله لا اشترطه قبل الخنثى هي ان وطئ
 قبل غير الخنثى لم اشترطه وليس قضيته غير قبل الخنثى له
 انشراح حتى يشتمل دبره وقبل ودبر غيره فتأمل هذا
 وقدم صرح الادرسي كالغزالي في شرحيهما على
 المهاج بان دبره ودبر غيره لا يكون وطؤه فحشا
 وعامة الغزالي ويبلغ ان يستثنى من الكتاب
 الوطء المحرم بدون البس كجاء به المحرمة بنسب
 او المزدوجة والوطء في الدبر ولا يكون ذلك قسنى
 قطعاً **قوله** ومنها الوطئ زوجته في دبرها
 فانت بولد كان له نفيه باللعان في الاصح وان لم تكن
 زانية عبارة الروضة ولو جامع في الدبر او في
 دون الفرج فله النفي على الاصح قال الادرسي لم
 يفسح الرافعي فيما اذا وطئ في الدبر بترسخ وقد
 رجحنا في باب ما يجوز من الاستمتاع ان حكم
 الوطء في الدبر حكم القبل في حقوق النسب وهو
 خلاف ما صرح به في الروضة هنا لتصحيحه

ويشبه ان يكون

ويشبه ان يكون الاصح لان سبق المأمن الوطء في
 الدبر مع الانزال فيه بعد في سبقه عند المباشرة
 فيما دون الفرج من غير ابلاج وقد صرح الاصحاب
 بان الرابع منه عدم الحقوق **لا جرم** قال في
 الانتصار هنا وان كان يطؤها فيما دون الفرج
 فالذهاب ان لا يلحقه الولد وكذلك اذا كان يطؤها
 في الدبر وجزم به بذلك فيهما في تنبيهه انتهى
 وقال في المهمات في باب الاستبراء عند قول
 الرافعي الثالثة الاقرار بالاثبات في غير المأني لا يكون
 كالقرار بالوطء فلا يلحق به الولد وفيه وجه
 ضعيف انتهى كلامه وما صححه في الاثبات في غير
 المأني أى في الدبر من كونه لا يلحقه الولد حتى بالغ
 فضعف الحقوق عن قريب جدا وان كان قد ذكر ما
 يقتضيه ايضا قبل ذلك في باب قذف الزوج وصرح في
 الروضة بتصحيحه لاجل ما فهمه من اقتضائه كلام
 الرافعي له فقد جزم اعني الرافعي بالذي ادعى هنا
 انه ضعيف في اول الطلاق في الكلام على السبب
 الثاني من الاسباب التي تقتضي كون الطلاق بدعيا
 فقال ولو اتاها في غير المأني فظيه تردد للشيخ الى
 على والاصح انه يوجب تحريم الطلاق كما ثبتت
 النسب وتجب العدة هذا الفظه في صححه

اديا قبل ذلك في اواخر القسم الخامس المذكور بعد
 ثبوت الخيار للعنة وعبر بلفظ الاصح فقال وهل ثبت
 به النسب فيه وجهان اصحهما نعم لانه قد سبق
 الماء الى السج من غير مشهور به وانما يظهر الوجه
 فيما اذا الى السيد امنه في غير المأق او فرض ذلك
 في النكاح الفاسد فاما النكاح الصحيح فاما كان
 الوطء كاف في ثبوت النسب هذا القطع فانظر
 كيف حزم بالهاق في موضع ثم صححه في آخر
 ثم ضعفه في موضع ثالث فقال انه وجه ص
 ضعيف ووقع هذا الاختلاف ايضا في الشرح
 الصغير والروضة **قوله** ومنها الوطء
 في الدبر سقطت حصانته اي عفته التي
 تسقط المد عن قاذفه في الاصح **قوله** السادس
 الوطء هل يقوم مقام السقول في الاجارة والضيعة
 ونحوهما اختلفت فروعه الى ان قال الثاني اي
 من نوعي ما يشرف على الزوال ان يحصل ابتداءه
 بالفعل فيكون فسخا وجوعا فله الوطء البائع
 في زمن الخيار فانه فسخ وكذلك وطء المشتري
 اجاره وانما خرجت عن القاعدة لان ابتداء
 الملك يحصل بالفعل كالسبي فكذلك دوامه
 اي بخلاف النكاح ابتداءه ودوامه كالرجوع

فلا يحصل باللفظ

فلا يحصل بالفعل **قوله** التاسع الوطء الحرام
 لعار من هل يستتبع تحريم مقدماته ام لا ان
 كان لصنف الملك وتصوره اي كما في زمن الخيار
قوله وهل يشترط في اجارة الوطء لقيين الجمه
 كلام الشافعي يقتضي اشتراطه فانه قال اذا اشترى
 زوجته فلا يجوز وطؤها في زمن الخيار لانه
 لا بد من ايطا بالزوجية او الملك انتهى جعل
 في الروضة منع الوطء وهو الصحيح المنصوص
 وقال وفي وجه له الوطء لكن المصنف في الحاد
 قال خكاية هذا وجه مردود وانما هو قول
 بل هو الراجح بل وقد بين ذلك القاضي حسين
 في باب الاستبراء من تعليقه فقال اما لو اشترى
 زوجته فاطهر الوجهين انه لا يجب عليه
 الاستبراء رض عليه الشافعي فقال اذا اشترى
 زوجته بشرط الخيار حل له وطؤها لانه
 وان تم البيع فهي مملوكة وان فسخ فهي منكوصة
 وحكمها في موضع آخر انه ليس له وطؤها
 لانه لا بد من ايطا بمملوكته ام منكوصته
 انتهى كلام القاضي حسين قال في الحاد
 فظهر منه ان الراجح في هذه المسئلة حل
 الوطء الى آخر ما ذكره **قوله** الحادي

عشر كل وطر محرم ان حرمة عبادة وجبت
 فيه الكفارة كالجماع في نهار رمضان وان حرم
 لا حرمة العبادة لم تجب كوطر الحائض على الجدي
 وقد ذكر الرافعي هذه القامعة في باب المريض
 وهي منقوضة بوطر المظاهر فانه يوجب
 الكفارة مع انه لا حرمة عبادة **قلت** اطلق
 وجوب الكفارة بالوطر وهي انما تلزم بالوطر فقط
 في الظهار المؤقت كقولك انت على كظم رامي شهر
 فاذا وطى فيه صار عاندا فيحقق العود هنا بالوطر
 لحصول المخالفة لما قاله بالوطر دون الامتناع
 لاحتمال ان يتطرى به الحل بعد المدة واستمر
 الوطر وطر والوطر الاول جائز فاذا انقضت
 المدة ولم يكفر حال الوطر وبقيت الكفارة في ذمته
 ولو لم يبطأ أصلا حتى مضت المدة فلا شيء عليه
 واما الظهار غير المؤقت فانما الكفارة فيه بالعود
 لا بالوطر والعود ان يمسكها بعد طهر من
 امكان فريقة لان العود لقول مخالفته يقال
 قال فلان قولا ثم عاد له وعاد فيه اى مخالفة له
 ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هيئته
 والظهار في نصف المرأة بالتحريم وامساكها مخالفة
 وهل سبب الوجوب العود فقط لانه الحز

الظهار

الاخير او الظهار لانه المنكر والزور والعود
 شرط له او وجب بجميع الامر فيه اوجه لم يشرح
 الشنخا من هاشميا قال الكمال الديري والشافعي
 هو الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين تجب بالخلف
 والخلف جميعا وقال المصنف في الخادم وهو
 موافق قول الاكثرين ان كفارة اليمين تجب بها
 معا ثم قال الكمال الديري ويلبني على ذلك جوابا
 بتقديمها على الظهار او العود وحاصل الذي نجوا ان
 تقديمها على العود دون الظهار انتهى ولا يسقط
 الكفارة بعد العود بفرقة سواء فرقة
 الطلاق والموت والفسخ ويجزى قبل التكفير
 لان الله تعالى اوجب التكفير قبل الوطر حيث
 قال فتجزي رقبته من قبل ان يماسا وقال فضيل
 شهرين متتابعين من قبل ان يماسا وتقدر من
 قبل ان يماسا في الاطعام حلال المطلق على التقيد
 لا اتحاد الواقعة فلو وطى قبل التحريم عصى وتحرم
 عليه الوطر ثانيا وانا قيل بتحريم الوطر عليه
 هل يجزى ربه ام لا قال المصنف في الخادم قال الصيغ
 في شرح الكفاية فان وطى قبل الكفارة فقد عصى
 ولا حد ولا تعزير خاصة اذا قال جهلت
 انتهى والله اعلم **قوله** وقت الشيء هل ينزل

منزلة ذلك الشيء **قلت** قد يستدل به بقوله
صلى الله عليه وسلم لا يزال أحدكم في صلاة
ما انتظر صلاة فترى الوقت الذي ينتظر فيه الصلاة
منزلة فعل الصلاة والله اعلم **قوله** وإذا
مضى زمان المنفعة في الاجابة بعد التمكن استقرت
الاجابة وان لم يستوف بالمنفعة **قلت** ويجوز
ان يفد منه ما يشترط فيه الحول من العين الزكوية
كالنقد ومال التجارة بحجب الزكاة بمضي الحول وان
لم يحصل منه غنى والله اعلم **قوله** وكذلك
اقامة زمن عزمها أي الزوجة على الرجوع مقام
التوكيل كذا في خط المصنف وفي النسخ
وصوابه التمكن يدل عليه قوله حتى يجب النفقة
اذا علم ومضى زمن امكان وصولها اليها ولم يصل
اذ النفقة انما تجب بالتمكن لا بالتوكيل فليتامل
قوله وكذلك اقامة زمن التمكن من الاجتماع
في المرأة المعقود عليها في العسه ما مضى
قد مر ما للحمل مقام الوطر **قلت** هذه المسئلة
غير المسئلة المعروفة لابي حنيفة فان تلك انما
خولف فيها باعتبار المعروف الشاسع بعد
المسافة والله اعلم **قوله** قد يصح العقد
ويبقى الملك موقفا في ملك المبيع في زمن

الخيار كذا في خط المصنف

الخيار كذا في خط المصنف وفي النسخ ولعل سقط
كما قبل من الخيار اي ويبقى الملك موقفا في
ملك المبيع كما في زمن الخيار فليتامل **قوله** نعم
لو كان الامام فاسقا وقدنا لا يلي التزويج كان له تزويج
بناته بالولاية العامة لا بالولاية الخاصة كما يظهر من
كلام المتولي وغيره وهذا بنا على انه يستحق التزويج
عليها اي بناته بجهتين فاذا تعذرت احدهما
عمدت الاخرى **قوله** واعلم ان الاصح اب
اقتصر وعلى الامرين فيما يعتبر بالام وينبغي ان
يضاف اليه ثالثا كذا في خط المصنف وفي
النسخ وصوابه ان يضاف اليهما ثالث بتثنية الغير
ورفع ثالث على النيابة عن الفاعل فليتامل **قوله**
ورابع وهو التبويض كذا في خط المصنف وفي
النسخ وصوابه ورابع غطفاء على ثالث اي وان يضاف
اليهما ايضا رابع وفي الخبر انما اذا اجتمع ما يوجب وما
يسقط يغلب الايجاب بدليل ان الصيد الواقفين
الحل والحرم اي بعضه في الحل وبعضه في الحرم اذا قتله
قاتل يلزم الخبر بقتله **قوله** الضرب الثالث
ما يعتبر باحسهما وذلك في ثلاثة مواضع احدها
النجاسة فالمتولد بين طاهر ونجس له حكم النجس
في الفضلات وغيرها وهل يعتبر غلظها بنجاسة

كما لتولد بين كلب وذئب وهو الديسم هذا امثال
 غير مطابق للدعوى ان الذئب غير نجس فلو مثل
 بالتولد بين الكلب والجنزير ثم حكى الخلاف
 فيه لكان صحيحا فليتنا مل **قوله** فرغ اسلمه في غنم
 فاعطاهما حرجبت من الطلب والغنم الى الغنم كذا
 في خط المصنف فرغ بالا فراد وهو قد ذكره هذا
 الصنيع والذي بعده فكان ينبغي ان يقول فرعان
 اخذها فليتنا مل والذي في النسخ فرجوع وكلاهما
 غير مطابقا انه قد ذكره من عين **قوله** الثاني
 قال الشيخ ابو حامد في باب الرهن من تعليقه
 الولد لا يعطى حكم امه في ثلاث عشرة مسألة الخ ان
 قال وولد الغصوب به مغبوب لانه ممسك بغير
 حق استثناء هذه الصورة سهوا ولم يخالف
 امه في الحكم وهذا من الواضحات **قوله** فيلتحق
 به بيان التغليب كولد الغصوبه فانه مضمون مثاق
 كذا في النسخ بيان والذي في خط المصنف ويلتحق
 به بيان التغليب وهو الصواب فليعلم ذلك **قوله**
 الثاني اي من الاقسام ما لا يتعدى اي حكم الام
 اليه قطعا كالمرهونة لا يتبعها ولدها اذا حدث
 بعد الرهن ومثل الولد الثمرة اذا انفصل قبل
 البيع لانه عقد لا يزيل الملك فلا يسرى الى النماء

كالاجابة

كالاجابة وبالقياص على ولد الجانيه فان الارش
 لا يتعلق به بالاتفاق بيننا وبين الحنفية وقد خالف
 هنا وخالف مالك في الولد في الموضعين ووافق
 على الثمرة وكلهم اتفقوا في الكسب على انه ليس برهن
 وان كانت الام المرهونة حاملا عند البيع دون
 الرهن فالولد ليس برهن على الاظهر بناء على ان
 الحمل يعلم **قوله** فان كان الى الولد حراما موهوبا
 عند الرهن ولم ينفصل عند البيع فيه اي الرهن
 فهو تتبع لها اي الام قطعا لانه كبرها **قوله**
 الثالث اي من الاقسام ما فيه خلاف والاصح
 التعدي **قوله** الرابع ما فيه خلاف والاصح عدم
 التبعية كذا في خط المصنف وفي النسخ التبعية
 والصواب التعدي وقد تقدم في الثالث على
 الصواب فليراجع **قوله** الثالث اي من الفروع
 الولد اذا تبع الام لا ينقطع الحكم بموت الام **قوله**
 من قاعدة ولد الولد هل يدخل في مسمى الولد
 عند الاطلاق هذا ضربان احدهما ان يدخل في
 مسماه مع وجود الولد وعدمه ان من ان
 يدخل لانه لا معنى لها **قوله** ومنها الوقف
 على الولد لا يدخل فيه ولد الولد في الاصح فان لم
 يكن الا اولاد اولاد تعيينوا قطعا **قلت**

ولد الولد الد اخل عند عدم الولد مختلف فيه ففي
 الارث والولاية لا تدخل البنت واماً في الوقف والوصية
 فيدخل ومنسلة دخوله في الوقف على اولاد الاولاد
 صرح به في الروضة فقد قال في باب الوقف الثامنة
 وقف على اولاده واولاد اولاده دخل فيه اولاد البنين
 والبنات وان قال على من يكتسب الى من اولاد اولادي
 لا يدخل اولاد البنات على الصحيح ثم قال بعد ذلك
 وفيها اي فتاوى ابن الصلاح انه لو شرط النظر لابن
 من اولاد اولاده فكان الارشد من اولاد البنات
 ثبت له النظر والله اعلم

حرف لا

قوله لا يتولى احد طرفي التصرف الا الاب
 والجد في مال الطفل وكذلك تملك الملتقط وبيع
 الظافر ما اخذ من جنس حقه كذا في خط المصنف
 وفي النسخ وقد سقط لفظ غير قبل جنس حقه
 يدل عليه قوله فانه يتولى البيع وقبض الثمن واقباضه
 اي لنفسه من نفسه اذ لو وجد الظافر جنس
 حقه لما باعه اذ لا معنى للبيع لا يجنس حقه ولا غيره
 فليتما مل **قوله** من قاعدة لا يثبت للتخصيص
 حق على نفسه شيء ومن ثم لو مات وعليه
 دين لو ارثه بيمين بعده في اصل المؤلف ولعله

سقط ان كان

سقط ان كان جازاً **قوله** لا يجوز ابتلاع حيوان
 حيا لا السمك والخيراد في الاصح ويجوز قطع فلقه من
 السمك والخيراد في حياتهما في وجه **قلت**
 هذا هو الاصح فقد قال في الروضة ولو ابتلع سمكة
 حية او قطع فلقه منها لم يحرم على الاصح لكن يكسره
قلت وطردوا الوجهين في الخيراد انتهى والله اعلم

حرف اليا

قوله يحرم طلب ما يحرم على المطلوب منه فعله
 الا في مسئلتين الى ان قال الثانية للبريم يجوز طلبها
 من الذي مع انه يحرم عليه اي الذي اعطاها اياها
 انما هو على استمرارية الكفر وهو اي الاستمرار على
 الكفر حرام اذ هو محاط بغير وع الشرعية فتجبر
 عليه الصلاة والزكاة وغيرهما من المفروضات وجوب
 عقاب عليها في الاخرة كما تقر في الاصول لم تكن
 من فعلها بالاسلام الذي هو شرط في صحتها وانما لم
 يجب عليه قضاء الصلاة اذا اسلم ترغيباً له في
 الاسلام واماً جو ان طلب الجريم واخذها
 من الذي في كل سنة بالتراضي بعد عقدها
 معه فهو لا سكا ننا اياه في دارنا ولحقن دمه
 وذريته وماله او لكفتا عن قتاله على اختلاف في
 ذلك مقرر في محله وليست الجزية مأخوذة

في مقابلة الكفر ولا في المقرير عليه بل هي نوع اذلال له
قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر ولا يحرمون ما حرم الله وما سوله ولا هم
يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون دللت
الآية على ثلاثة احكام وجوب جهادهم وجوب نزع
قتلهم وحقق دماهم باخذ الجزية وفي صحيح البخاري
ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من عبوس
همجر وهذه همجر الجرجين من اليمن وهو مذكور
مصر وف واما همجر التي تنسب اليها العلال التي
فيهم قريه من قرى المدينة وروى ابو داود والبيهقي
ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها من اهل بخران
ومن اهل ايلة وانعقد الاجماع على اخذها منهم
والمعنى فيه ان الصغار والذليل يحل لهم على الاسلام
مع مخالطة المسلمين الداعية لهم الى معرفة
محاسن الاسلام ولان في اخذها معنى للمسلمين
واهانة لهم وما يحل لهم ذلك على ان يبذلوا الجزية
وينقادوا للحكم الاسلام **تليين** انما سميت
الجزية لانها حيزت عن القتل اي كفت عنه ولفظها
ما اخذ من الجماعة لكفنا عنهم وجمعها جزى
كقربة وقرب **قوله** من قاعدة اليد

اللاحقة

اللاحقة تابعة لليد السابقة وقد يشكك
على هذه القاعدة ما اذا استعار متيأ ليرهنه فدان
في يد المرتين فانه لا يضمن المرتين بحال لا منه
مرتين لا مستعير **وجوابه** انما لو ضمناه ادى
ذلك الى فقد معنى الوشقة ولا فائدة عن ذلك
بتضمن المستعير **قلت** انما يضمن الرهن
المستعير انما يضمن الرهن في يده واما اذا تلف في
يد المرتين فانه لا ضمان على الراهن ايضا لانه
لم يسقط الحق عن ذمته وهذا كله مبني على الاظهر
من ان الاعارة على سبيل الضمان ان المعير ضمن الدين
في رتبة الشيء المعارة واما على مقابل الاظهر وهو
العارية فيلزم الراهن الضمان فليتنامل **قوله**
ولو اوجرم مجامعا فالاصح ان عقاده صحيحا هذا احد
اوجه ثلاثة وعليه فاذا نزع في الحال فذاك ولا
فسد نسكه وعليه الدم والمضي في فاسده والقضا
والثاني ينعقد فاسدا وعليه القضاء والمضي فيه
سواء مكث او نزع ولا تجب الفدية ان نزع في
الحال وان مكث وجبت شاة في قول وبدينه في
قول كما في نطائر والثالث لا ينعقد اصلا كما
لا ينعقد الصلاة مع الحدث قال النووي في
زيادة الروضة **قلت** هذا الثالث اصحها

وانه اعلم فما صححه المصنف سبقه **قوله** من قاعدة
 يغتصر في الدوام ما لا يغتصر في الابتداء ومنها اذا قلنا
 لا تمنع هبة الابقى فالواق الموهوب فهل يمنع على الابق
 الرجوع فيه وجهان لان الرجوع منع بقاءه كذا
 في خط المصنف وفي النسخ اذا قلنا لا يمنع من زيادة لا
 النافذة والصواب اسقاطها فقد حيزم الشيخان في
 الشرح والروضة في اثناء الباب الاول من كتاب الهبة
 بانهم لا يصح هبة المجهول ولا الابق والصان وقال في
 الباب الثاني في حكم الهبة في الرجوع والثواب
 الموهوب اما ان يكون باقيا في سلطة المتهب واما
 ان لا يكون القسم الاول ان لا يكون بان تلف او زال
 ملكه عنه ببيع او غيبة او وقفه او اعتقه او كاتبه
 او استولدها او وهبه واقبضه او رهنه واقبضه
 فلا رجوع له ولا قيمة ايضا الى ان قالوا وحكي الامام
 خلافا في ان الرهن هل يمنع الرجوع مبدئيا على ما سبق
 من صحة هبة المرهون فان قلنا لا يصح اي وهو الاصح
 كما لا يصح بيعه لم يمنع له الرجوع والانتوقفتا فان فك
 الرهن بان صحة الرجوع الى ان قالوا وقال الامام ان
 صححنا بيع المستأجر وهو الاصح رجوع والا فان
 جوزه الرجوع في المرهون او توقفتا صحح
 الرجوع هنا ولا توقفتا بل الرقبة المراجعة

ويستوفى

ويستوفى المستأجر المنفعة الى انقضاء الدية
 وان منعنا الرجوع في المرهون ففي المستأجر
 تردود وخروج على هذا تردود فيما اذا ابق العبد
 الموهوب من يد المتهب هل يصح رجوع الواهب
 مع قولنا لا تمنع هبة الابق لان الهبة تملك مثالا
 والرجوع بنا فيشترط فيه انتهى قال المصنف
 في الخادم واما هبة المصوب لغير العاصب فيصح
 ان قد غلب على النزاع والافوجهان وهذا الذي في
 البيع فانه لا يصح بيعه ممن لا يقدر على انراعه
 وفي بيعه ممن يقدر عليه وجهان ويلحق بحج
 هذا في الابق حتى انه يجوز هبته لمن يعلم مكانه
 قطعا وان منع خروج العرف ولهذا جرى
 وجهه بجواز هبة الابق ولم يحكموا مثله في
 البيع ويجوز هبة المستعارة لغير المستعير
 ثم اذا قبض الموهوب له بالاذن برئ العاصب
 والمستعير من الضمان ويجوز هبة هبة
 المستأجر ان جوزهنا ببيعها اي وهو الاصح
 والافقهما الوجهان ثم قال الشيخ ابو حامد
 وغيره لو وكل الموهوب له العاصب او المستعير
 او المستأجر في قبض ما في يده من نفسه وقيل
 صح واذا مضت مدة يتاخر فيها القبض برئ العاصب

يستثنى صح

والمستغفر من الضمان وهذا الجحاف الاصل المشهور
 في ان الشئ من الواحد لا يكون قابضا مقبضا انتهى
 ينبغي ان يستثنى من هبة المقتضى بغير الغايب
 اذ اقلنا بعدم الصحة اهمة الضمنية كاعتق عبدك
 عنى قال في الخادم قضية قراه وقيل انه لا بد
 من القبول اللفظي وهو بخلاف الاصل في الوكالة انه
 لا يشترط القبول لفظا ولكنه متجه وانما لا يكتف
 بالفعل وهو الامسك لانه استبد انما سبق
 فلا دلالة فيه على الرضى بقضه عن المعبر بخلاف
 ما اذا وكله في البيع لا يشترط القبول اللفظي واما
 ما ذكره من الاشكال من مخالفة الاصل في الاقباض
 واجاب عنه ابن الرفعة بان ذلك في قبض متوقف
 على مقبض بان يكون الحق في الذمة واما اذا كان
 معين في نفسه فلا اتحاد فيه وما نحن فيه من
 هذا القبيل انتهى قيل ويمكن ان ليس هذا
 من اتحاد المقبض والقابض وانما هو مجرد قبض
 لان العارية دخلت بالهبة والتوكيل في قبضها
 كالتوكيل في قبض عين اشتراها ولا بد لاحد عليها
 الى آخر ما ذكره في الخادم **قوله** ولا يجوز
 توكيل المرأة في الاختيار في النكاح اذا اسلم على اكثر
 من اربع لان العروج لا تستباح بقول النساء

ضباع مع

يقال

وفي الاختيار للفراق وجهان لانه ان تعين اى
 بهذا الفعل وهو التفریق اختيارا لا بيعا للنكاح
 فليس اى هذا التعيين اصلا فيه بل تابعا فافتقر
 انتهى صح النووي في زوائد الروضة انه لا يصح
 والله اعلم **قوله** وقد يمنع الشئ مقصودا
 واذا حصل في ضمن عقد لم يمنع ونظيره يصح خلع
 العبد **قوله** واحد اى فيد خل المال الخالع عليه
 في ملكه ثم ينتقل الى ملك السيد ودخوله انما كان
 في ضمن صحة الخلع وينع من تملكه السيد اى له
 الهبة في الاصح **قوله** يقتصر في معاملة
 الكفار ما لا يقتصر في غيرها بانتقالهم عن الاسلام
 بيض المصنف بعده **قوله** ومن فروعه
 اذا بايع ذميا ان خمره بحضور مسلم له دين
 على البايع فاعطاه الثمن عن دينه لم يجز على قبوله
 في الاصح بل لا يجوز كما قاله الرافعي في عقد تجزیه
 ومنها لو غصب خمر من ذمى وجب ردّها
 على الصحيح وعليه مؤنة الرد ومنها خلطته في
 الزكاة لا اشترطها كما جزم به الرافعي في كفارة الظهار
 ومنها لو نكح الامة مع اليسار الاصح الصحة حتى
 لو اعسر ثم اسلم اقر ماؤه على النكاح ومنها ان
 انكحهم صححة على الصحيح ولو لم يجمع شروط الصحة

في الاختيار

والله اعلم **قوله** ولوا خرج الوديعه ونوى
التصرف فيها ضمن ولوا نفردها احدها لم يضمن
لخدم تعديده وقريب منه لو ركب الداية الموج
للسفر او خشية زناها - عليه ما لو استعمل
ما لو استعمل الوديعه ظانا انها ملكه فانه يضمن
- لاصابة به حزن الامام هنا وحكاة الرافي
في باب الغصب وحسن به القفال في فتاويه

هنا قطبيه

وقريب منه دعوا ابن الصلاح فيما اذا اجتمع الدف
والشبابه الاتفاق على التصريم **قلحت**
قال في الجواهر وكلام اصحابنا اياه والله اعلم ثم قال
ابن الصلاح وحديث انفرد اى كل منهما عن الآخر
فهو موضع الخلاف **قلت** زاد في شرح المبرج
وفي كلام غيره اشامة الحاق وقال ابن العرافي
نكتة بعد حكاية كلام ابن الصلاح هنا وقال
في التوضيح وهو غير موافق عليه بل ظاهر قول
من يحوز هذه الاشياء منفردة تجوزها مجمعة
وبه صرح احمد الغزالي اخذ حجة الاسلام وكان
من ائمة العلم والورع ونقله محمد بن طاهر في
تصنيفه في السماع عن الشيخ ابي اسحاق الشيرازي
وصح عن الشيخ عن الدين بن عبد السلام والشيخ

في الدين بن

تقي الدين بن دقيق العيد وهما سيد المتأخرين علما
وومرعا انتهى ومقتضى كلام المهور انه لا فرق
في حل الدف بين الرجال والنساء وصرح به السبكي
في الحلبيات وضعف قول الحلبي ان ابا حنيفة مختص
بالنساء انتهى **تليبي** هذا كله عند من اباح
الشبابه وهو البراء وهو ما صحه الرافي وما
النووي فانه صح في المبرج تحريمها قياسا على
المزمار وهو الذي صحه البخوي وابن ابي
عصرون وقال في الروضة انه الاصح وهي هذه
الزمره التي يقال لها الشبابه وقد منصف
الامام ابي القاسم الدولي مخطيب الشام في
تحسينها كتابا مشتملا على نقائس والطب في
دلائل تحسينه وقال الحاوي تكرر في الامصار
وبباح في الاسفان والمسعى وشعبه الروياني
وانما سميت براءه لخروجها ومنه من اجل
براء اى لا قلب له والله اعلم **قوله**
اليقين شرط في الاقرار قال الشافعي اصل ما ابني
عليه في الاقرار اليقين وأطرح الشك
ولا أستعمل الغلبة فقوله الغلبة تصرح بانه
ترك الحقيقة في الاقرار ويحمل اللفظ على غير
عاليه وهو المجاز يعني فانه اقل ما يطلق عليه

ذلك اللفظ فهو التحقق وما عداه مشكوك فيه
فاذا قال له على مال اكثر من مال فلان ثم فسره بما قل
مقول قبل لانه قد يكون اكثر من جهة البركة
وكونه حاللا طيبا ونحو ذلك قال في زيادة الروض
قلت وسواء علم مال فلان ام لم يعلم وكذا يقبل
تفسيره باقل مقول اذا قال له مال عظيم وكبير
كثير او جليل او نفيس او خطير او غير تافه
او مال واى مال لانه يحتمل ان يريد عظيم خطره
بكفر مستحله وانما غاصبه **تليبي** اذا
قال له على شئ طلبنا تفسيره فان فسره بما يقول
قبل كثر ام قل كرهيف وقلس وشمع حيث
يكون لها قيمة وان فسره بما لا يقول لكنه من
جنس ما يقول كحبة حنطة او شعيرة
وقع باذبحانة وقيل في اصح الوجهين لانه شئ
يحرم اخذه ويجب على اخذه مرده وقولهم لا
تصح الدعوى به ممنوع والترة والزبيبة حيث
لا قيمة لها على الوجهين وقيل يقبل قطعاً قاله
في الروضة واصلا **قوله** الثاني اى
من مباحث اليمين اليمين على حسب الدعوى
الا في صورة وهي مال الوحد الورثة تدبير العبد
الى ان قال فان لم يتم اى العبد بيعة وحلف الورثة

طهر من غيبته

كانت يمينهم على نفى العلم دون الميت لانهما يمين نفى
كفعل غيرهم وكانوا فى ايمانهم بخير بين ان يحلفوا
على نفى الحق بخلاف البيعة لا تسمع الاعلى التبرير
دون الحق كذا فى خط المصنف وفى النسخ ولعله
سقط ونفى التدبير قبل بخلاف البيعة يدل
عليه قوله لان البيعة تكون على ما تحمله وهو
العقد واليمين اى المطلوبه من الورثة ما
تضمنته الدعوى اى من العبد وهو اى ما
تضمنته الدعوى كل واحد من العقد والعنف
اى بوجه و الصفة وهي الموت اذا التدبير على
الراجح تجديق عتق على صفة قاله الماوردي
في الحاوى **قوله** الثالث اى من مباحث
اليمين اليمين ضربان الى ان قال وقاينهما اى الضمين
ما يقع فى المحاكمات وهي نوعان يمين دفع ويمين
ايجاب الى ان قال ويمين الايجاب وهي فى جانب
المدعى والله اعلم **قوله** وقد تكونت
مستحبة كما لو طلبت المرأة من الحكم التزويج
فيحلفها على الخلو من الوانع استثنائيا فى الاصح اى ان
اذا صدقناها من غير يمين فان اليمين تستحب
وغير اى فيما اذا لم يصدقها الا باليمين فانها تجب
قلت اصل هذا ان الشافى رضى الله عنه

قال السلطان لا يجوز له ان يزوج من تدعى
غيبية وليها حتى يشهد بشاهدان انه ليس
لها ولد حاضر وانها حليته عن النكاح والعدة مؤ
فقيل هذا واجب وقيل مستحب قال في زوائد
الروضة انه مستحب ونقله عن السيد ابيهم للروزي
فعلى هذا الوجه في المطالبة ورأى السلطان
التأخير فحمل له ذلك فنقل في الروضة وجهين
من غير ترجيح والظاهر ايجابها الى التزويج ومنع
القاضي من ذلك لانها تنضرب بالتأخير وقد
يطول التأخير وربما حصل بالتأخير مفيدة
من جهة الدين والدين ولا يقبل في هذا الاشهاد
الا مطلع على بواطن احوالها **فروع**
احدها قال في الروضة مسبق في التحليل لى
قالت المطلقة ثلاثا لكون زوج واصابني وانقضت
عدي عنه ولم يظن صدقها الا اولى لا ينكحها
وهل يجب عليه البحث عن الحال قال ابو اسحاق لا يجب
لكن يستحب وقال الروياني انا اقول يجب في هذا
الزمان والذي مسبق له في التحليل ما نصه **فروع**
اذا قالت المطلقة ثلاثا فكنت زوجا آخر ووطئني
وفارقني وانقضت عدي منه قبل قولها عند
الاحتمال وان انكر الزوج الثاني وصدق في انه

لا يلزم الانصف

لا يلزم الانصف المهر فكن ذلك لانها مؤتمنة في
انقضائه العدة الى آخره مراد الشيخ بقوله وان
انكر الزوج الثاني الاصابة والطلاق بدليل قوله
وصدق في انه لا يلزم الانصف المهر وصورة
المسئلة انها اقترنت لزوج معين وانكرت
الاصابة وكذا الواقعت بنكاح رجل غير معين
اما لو اقترنت بنكاح رجل معين وادعت انه طلقها
او غاب عنها فلا بد من البيينة كما ذكره قبيل وغوى
التسبب عن فتاوى البغوى **الفرع الثاني**
قال في الروضة قال راجعتك اليوم فقالت انقضت
عدي قبل رجوعك صدقت هي فضر عليه قال
الاصحح المراد اذا انقضت كلامها بكلامه قالوا وقول
راجعت انقضت وقول لها انقضت عدي اخبار
فيكون الانقضاء متبعا على قولها **الفرع الثالث**
اذا كلفت زوجا بعد العدة فجاء الاول وادعى الرجعة
في العدة فان اقام بيينة فمضى زوجته سواء دخل بها
الثاني ام لا فان دخل فلها عليه مهر المثل وان لم
تكن بيينة فامراده تحليفها سمعت دعواه على الصحيح
فلو ادعى على الزوج ففي سماع دعواه وجهان الصحيح
عند الامام لان الروضة ليست في يده والثاني
نعم لانها في جهالة وفراشه وبهذا قطع المحامي

وغيره من العراقيين فاذا ادعى عليها فان اقربت
 بالرجعة لم يقبل اقترامها على الثاني بخلاف ما لو
 ادعى على امرأة في حباله رجلان فان وجبت فقلت
 كنت زوجتك فطلقتني فانه يكون اقترامه وتجعل
 زوجة له والقول قوله في انه لم يطلقها لان هناك
 لم يصل الاتفاق على الطلاق وهناك حصل والاجل
 عدم الرجعة وتغرم المرأة الاول مهر مثلها لانها
 فوجئت البضع عليه بالنكاح الثاني وقال ابو اسحاق
 لا تغرم عليها كما لو قتلت نفسها قال في المهمات
 كيف يستقيم هذا وقد سبق تعلق حق البلغ
 وقد صح هو انه لو باع شيئا ثم قال كان لغيري لم
 يقبل لانها قد يتواطأ أن ولعل صورتهما ان
 يثبت نكاح الاول انتهى قال البلغيني يجب
 تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقربت بالنكاح لمن
 هي تحته فاما اذا اقربت ثم قالت لمن ادعى ذلك
 فانها لا تنزع منه حيز ما لانه يؤدي الى ابطال
 حق من اقربت له قبل ذلك باقترامها بعد
 وكذا لو كان نكاح من هي تحته ثابتا بالبينة
 فانها لا تنزع بالاقرار المذكور ولو فتح هذا
 الباب مطلقا لادى الى ان الزوج لا يامن بقاء
 عصمته ابد الا ان المرأة اذا اتردت انتقامها

عنه قالت هذه

عليه قالت هذه المقالة وذلك مما لا يصح في الشريعة
 فوجب تقييده بما تقدم وهذا مما يجب ان
 يتنبه له وقد ذكر المسئلة الحاوي الصغير
 في العدة فاوردنا على ما اطلقه الرافعي هنا والقيد
 لا بد منه وما ذكره الشيخ صرح به المغوي في الفتاوى
 كما ذكره الاذري والمصنف في الخادم وساق الفضا
 الفتاوى وفيها كما نقلوه **قوله** التاسع اي
 من مباحث اليمين اليمين على بينة الحالف اي اذا
 ابتدأ او حلفه غير القاضي من قاهر او خفي او
 غيرهما والقاضي اذا حلفه بالطلاق وكان لا يرى
 التحليف به كما قاله في الادكار والاعتبار بنية
 الحالف بالاخلاص وثففة التورية قطعا سواء
 حلف بالله او بطلاق او عتاق او غيرها صرح به
 الماوردي ونقله ابن الصباغ عن الاصحاب ذكره
 الشيخان في كتاب الطلاق **قوله** او كان حفيضا
 حلف لا تمن عليه المديبر اذا اشتهر مديبرا فان
 بيعه عند الحنفية لا يصح فيحلف الا لمن عليه
 المديبر فالنية في اليمين بنية الحالف دون الحاكم
 المستحلف قاله الروياني والماوردي **وقوله**
 مسابقا لحالف الشافعي ان لا تستفدة عليه الحارس
 اي فان النية في اليمين بنية الحالف دون الحاكم

وهذا ضعيف فقد قال في الروضة اذا ارعى حفي
على مشافعي بشفعه للبار والقاضي يرى اثباتها
وانكر المدعى عليه فليس له ان يلحق عملا باعتقاده
بل عليه اتباع القاضي ويلزمه في الظاهر ما
لزم القاضي وهل يلزمه في الباطن وجهان
الصحيح بانفاقهم نعم والثاني لا وعن صاحب التقریب
ان القضاء في المجتهدين فيه ينفذ في حق المقلد ظاهر
وباطن ولا ينفذ في حق غير المجتهد فيه باطنا
فلو خلف المجتهد على حسب اجتهاده لم يأنثم
انتهى **قوله** الثاني عشر اى من مباحث
اليمن اليمن عندنا لا تأثر لها في تغيير الاحكام
حالا فالأدب حنيفه الى ان قال ونص مذهبه
اى الحنيفية انه اذا قال والله لا افعل كذا معناه
وتعظيمي حرمة الله لا افعل ذلك فان فعلت
كنت قاركا تعظيمي حرمة الله تعالى وذلك حرم
عليه وكذا هذا الفعل يحرم وانما تحقيقه
على اصلنا انه وجد منه الحلف في نوعه كذا
في النسخ وانما يحدف الظاهر لعملة واما تحقيقه
على اصلنا فانه وجد منه الحلف الى آخره
فليتأمل **قوله** الثالث عشر سبق ان
اليمن ان تقلقت بدعوى فواجبة هذا هو

الاصل وقد الجيز

الاصل وقد لا تحب في مواضع يقبل قوله
من غير احتياج الى تعيين كذا في خط المصنف وفي
النسخ مواضع ولعله صور **قوله** الثانية
دعوى الاب الحاجة للنكاح اذا ظهرت يصدق
بلايين لان تخليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته
قوله قال رجل انا وكيل زيد في قبض دينونه
فاده الى فقال المدعى عليه لا اعلم انك وكيل فقال
المدعى اختلف على نفي العلم بالوكالة اى لم يمكن المدعى
من تخليف المدعى عليه لانه لو اعترف بالوكالة
لم يلزمه تسليم الحق هذا هو المذهب وفي
الوكالة وجه انه يلزمه التسليم وعلى هذا له
تخليفه وان لم يلزمه التسليم باعترافه اذا قلنا
اليمن المردودة كالبينة قاله في الروضة **قوله**
التاسعة ادعى على وصي ميت ان الميت وصى له
وطالبه فقال لا اعلم لم يكن له تخليفه لادب
مقصود التخليف ان يقر الوصي لا يصح افتراء
بالدين والوصية فالامعنى لتخليفه فلو كان وانما
حلف عن جهة الورثة وقيم القاضي كالوصي
قوله الحادية عشرة ادعى المورع تدف الوديع
لسبب ظاهرا فحكم عموم صدق بلايين فان ادعى
اى من عنده اى من عنده الوديع علم عموم

ولم يعلم أي المودع بكسر الدال الالف وقوعه فلا يقبل
الايبين

قواعد يختم بها

قوله وكذلك اغتق عبدك عني كذا وكذا
الترام الجعل في الجعالة وبدل وثن البيع كذا في البيع
والذي في خط المصنف وبدل الخلع فسقط لفظ
الخلع قبل ثمن فليعلم **قوله** ومنه الافتداء في الخلع
فإن فيه إزالة ملك من الجانبين جانب الزوج بإزالة
يد العصاة وجانب ملكه كذا في خط المصنف وفي
التسريح ولعله سقط منه الروحة بإزالة قبل
ملكه والصواب ملكها بضمير المؤنث يدل عليه
قوله عن المال المبدول فإن المال العبد ولا إنما هو
من جانب الزوج فليدأ من **قوله** الثانية
من ملك شيئاً له أن يخرج به عن ملكه عينا كان
أو منفعة بالتقليد بأنواعه إلى أن قال واستنبط
منه بعضهم يعني به الشيخ تقي الدين السبكي النزول
عن الوظائف **قوله** حديث النفس الولد
من غير استقرار في القلب معفو عنه في الشر
مكتوب في الخير تقدم في حرف الحاء ما يحذفه فإنه
قال قال المحققون وهذه المراتب الثلاث أيضاً لو
كانت في الحسنات لم يكتب له بها أجر انتهى ومعنى
المراتب الثلاثة الهاجس والخالط وحديث النفس

قوله وابن

قوله وابنني على ذلك قواعد منها أن النسيان
ليس عذراً في ترك المأمورات وهو عذر في المنهيات
وقد سبق أني تذكر القواعد في فصل النسيان
وغيره فلتراجع

المطامير

قوله مسألة رجل صلى الصلوات الخمس
بمخس وضوءات إلى آخره تقدم في أوائل قاعدة
الستة ما يشبهه فتراجعه وذكر هذه المسئلة
ابن العماد في أحكام المأموم والامام فأوضحها

المنتهايات

قوله قلت ويتصور فيها أي في ثلاث ركعات
أربع فتشهدات إلى أن قال ويتصور فيها خمسة
بأن يشك هذا الذي أتى بالشهدات الأربع وهو
في الشهد الأخير فإنه يأتي بها ويتشهد أي
فهذا الشهد خامس **قوله** مسألة
قال أبو العباس الغضائري في كتاب الوشاخ
سئلت عن قول أبي علي الطري في كتاب
التبذير ولا يبرئ الخليل إلا ثالث الخليل
بالحاء المهملة وذا الأمير الدعي قال ابن الأثير في
النهاية هو الذي يحمل من بلاده صغيراً إلى بلاد
الاسلام وقيل هو المحمول للنسب وذلك بأن
يقول الرجل لا نسان هذا أخي أو ابني لينزوي

ميراته عن مواليه فلا يصدق الا ببينة **قال**
في الصحيح الدعوة الى الطعام بالفتح يقال كذا في دعوة
فلان ومدعاة فلان ومعدن يبين يدون الدعاء الى
الطعام والدعوة بالكسرة النسب يقال فلان دعي بين
الدعوة والدعوى في النسب هذا اكثر كلام العرب
الا عدى الرباب فانهم يفتحون الدال في النسب و
ويكسر ونها في الطعام والذي ايضا من تبنيته قال
تعالى وما جعل ادعياءكم ابناكم

المغالطات

قوله بشرط السعي وقوعه بعد طواف اصاب
فرضا او نفلا فان قلت هل يصح بعد طواف الوداع
قلت هذا مغالطة لان طواف الوداع لا يصح
قبل اتمام المناسك فكيف يصح قبل السعي عسار
الزوجة فليشترط وقوعه بعد طواف سواء
طواف القدوم والا لا يتصور وقوعه يعني السعي
بعد طواف الوداع لان طواف الوداع هو الماني
به بعد الفراغ واذا بقي السعي لم يكن الماني به
طواف وداع قال في المهمات فيه امور
احدها ان ما قاله يعني الراقى والنووي من عدم
تصوره غريب وذلك لان طواف الوداع يؤمر
به من اراد الخروج من مكة حلالا كان او محرما

في هلاله

لكن هل من شرطه ان يخرج الى مسافة القصر ام لا
فيه خلاف مذكور في موضعه والصحيح في ذلك
انه لا فرق بين القصر وغيره وحينئذ نقول يتصور
ذلك بما اذا احرم الحاج من مكة ثم اراد الخروج قبل
الوقوف فيطوف هذا الحرم للوداع ويخرج
لحاجته ثم يعود ويسعى بعد عوده اذا الالة بين
السعي والطواف غير شرط عندنا وهذا التصوير
واضح جلي وقد ذكره صاحب البيان والشيخ ابو
نصر البندقي وزا ابا على ذلك فخر ما بالصحة وقال
ابن مذهب الشافعي ونقله النووي في شرح
المهذب عنهما وسلم التصوير لكنه فافع في
الصحة فقال ولما لم يغيرها ما يوافقها قال وظاهر
كلام الاصحاب انه لا يجوز الا بعد القدوم
والا فاضحة وهذا التوقف منه في الصحة مع هذا
النقل الصريح مردود واما ذكر الاصحاب لطواف
القدوم والافاضة دون غيرها فالان ذلك هو
الغالب وقد ذكر اعني النووي في شرح المهذب
كلاما قد دخل فيه هذه الصورة فانه قال قبل الكلام
على دخول البيت ما نصه ويشترط كون السعي
بعد طواف صحيح هذا الفظه وذكر ابن عبدان
في شرائط الاحكام مثله فقال فان كان بعد طواف

اجزاءه عن الفرض وان لم يكن عقب طواف ما لم يجز
هذه عبارته ويدخل في هاتين العبارتين صورة أخرى
وهي ما اذا احرم المكي بالبحر كما خبرنا ثم اقتتل
بالطواف واراد السعي بعده وقد صرح الطبري
بشرح التنبية بالسئلة وجزم بالإيجاب قال وروى
ابن عمر وابن الزبير فعلاه الا ان فيها نظرا وكلام
الرافعي في المسئلة المتقدمه يقتضي المنع **الامر**
الثاني ان الرافعي لما حكم في الصورة التي ذكرها
بانها لطواف الذي اتى به على انه المنودغ لا يقع منه
ثم يتعرض لصحة السعي بل كلامه يوم عدم الاعتداد
به وليس كذلك بل هو صحيح فتفتن له وذلك
انه لا يخلو اما ان يكون قد طاف للافاضة ام لا فان
طاف مع هذا السعي لتقدم طواف الافاضة عليه
وسر اخيه عنه لا يقدح وان لم يطف وقع هذا
الطواف عنه كما صرح به الرافعي وغيره ويلزم منه
الصحة بطريق الاولى **الامر الثالث**
ان يمنع الرافعي طواف الوداع عند بقاء شيء من
المسائل كيف يستقيم لان السعي والخلق لا آخر
لوقتهما ويجوز للحاج ان يخرج من مكة قبل ان
يفعلهما وحينئذ فهو محتاج الى طواف الوداع فاذا
قال انا اخرج واحلق في يدي فان صحنا طواف

الوداع بطل

الوداع بطل ما قاله وان لم نصحه لزوم الخروج بلا
وداع او وجوب السعي والخلق قبل الخروج انتهى
قال في الحاشية عند قول الرافعي واما الحلق والطواف
والطواف فلا يتوقت آخرهما ما اطلقه من انه
لا يتأقبت آخرهما لا بد من تقييده بما اذا لم تدخل
اشهر الحج ويكون ذلك كقضاء رمضان يحرم
تأخير السعي الى رمضان آخر وعليه اطلاقه حواء
البناء على الإجماع اذ الميات به ونقله عن نص البوطي
وقال في شرح المهذب قال الشيخ ابو حامد والماوردي
والذاهري وغيرهم ليس لصاحب الفوات ان يصير
على احرام الى السنة القابلة لان استدانة الاحرام
كما يتدانه وابتدأه لا يصح ونقله ابو حامد عن
النسفي واجماع الصحابة وليس في الشرح والروضة
ما يدل في الاحتصاص ولا في الفوات على وجوب التحلل
او عدم وجوبه وقد جزم ابن الرفعة بعدم وجوب
التحلل فقال كلام الاصحاب دال على انه غير واجب قال
وبه صرح ابو الطيب والبيهقي وغيرهما ثم ذكر
في المسئلة الفوات ما يدل على ما اذا تحلل الاول
فلا يجوز تأخير السعي ولا يصير محرما بالبحر في غير أشهر
الى آخر ما ذكره **هذا آخر ما**
ليس تعليقه من الحاشية على قواعد

١٦٥
العلامة بدر الدين أبي عبد الله محمد الزركشي
نعمه الله ببرحمته واسكنه فسيح جنته

جعلنا

الله حاله لوجهه الكريم مثابا عليها الدرجات
في جنات النعيم ونفعنا واحبا بنا وسامنا والمسلمين
كما نفع بالمحشي عليه أنه سميع مجيب ومن التجل إليه
الامخيب

اللهم

صلى على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد

وكانت

الفراغ من تقليدنا في مكة آخرها الليلة السفر صباحا
عن يوم الخميس الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة خمس وعشرين
وتسعين على يد مؤلفها فقير رحمة ربه الهادي عمر
ابن ابراهيم بن محمد بن عبد الحميد العبادي الشافعي عن الله عز وجل
وحسننا الله ونعم الوكيل وأقول ثانيا اللهم اجعل ذلك
حالة لوجهه الكريم وان ينفع به كما نفع باسائه
وان يسددنا في الأقوال والأفعال وان يكفيننا ما
اهمنا من أمور الدنيا والآخرة خيرا ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم



سنة كبر
الرحمن
حيدر بن
الحسين
سماح الزاهر

على صدر

مطاب